

الأثر

ВОЗДЕЙСТВИЕ
 ИННОВАЦИИ
 ВЛИЯНИЕ
 ДЕМОНСТРАЦИЯ
 IMPACTO
 INNOVACIÓN
 INFLUENCIA
 DEMOSTRACIÓN
 الأثر الإيجابي
 الابتكار
 التأثير
 الإيضاح والبرهان
 IMPACT
 INNOVATION
 INFLUENCE
 DÉMONSTRATION
 效益
 创新
 影响
 示范
 IMPACT
 INNOVATION
 INFLUENCE
 DEMONSTRATION
 インパクト
 イノベーション
 影響力
 デモンストレーション
 IMPACTO
 INOVAÇÃO
 INFLUÊNCIA
 DEMONSTRAÇÃO
 ВОЗДЕЙСТВИЕ
 ИННОВАЦИИ
 ВЛИЯНИЕ
 ДЕМОНСТРАЦИЯ
 IMPACTO
 INNOVACIÓN
 INFLUENCIA
 DEMOSTRACIÓN
 الأثر الإيجابي
 الابتكار
 التأثير
 الإيضاح والبرهان
 IMPACT
 INNOVATION
 INFLUENCE
 DÉMONSTRATION
 效益
 创新
 影响
 示范
 IMPACT
 INNOVATION
 INFLUENCE
 DEMONSTRATION
 インパクト
 イノベーション
 影響力
 デモンストレーション
 IMPACTO
 INOVAÇÃO
 INFLUÊNCIA
 DEMONSTRAÇÃO
 ВОЗДЕЙСТВИЕ
 ИННОВАЦИИ
 ВЛИЯНИЕ
 ДЕМОНСТРАЦИЯ
 IMPACTO
 INNOVACIÓN
 INFLUENCIA
 DEMOSTRACIÓN
 الأثر الإيجابي
 الابتكار
 التأثير
 الإيضاح والبرهان
 IMPACT
 INNOVATION
 INFLUENCE
 DÉMONSTRATION
 效益
 创新
 影响
 示范
 IMPACT
 INNOVATION
 INFLUENCE
 DEMONSTRATION
 インパクト
 イノベーション
 影響力
 デモンストレーション
 IMPACTO
 INOVAÇÃO
 INFLUÊNCIA
 DEMONSTRAÇÃO

الابتكار تأثير المؤسسة الإيضاح والبرهان



31-24

النتائج العالمية لعمل المؤسسة

- 25 أبرز ملامح الأداء المالي للمؤسسة
- 25 أبرز أنشطة عمليات المؤسسة
- 26 النتائج العالمية لعمل المؤسسة
- 30 فريق إدارة المؤسسة

65-32

قصة المؤسسة

- 32 المؤسسة الرائدة في تنمية القطاع الخاص
- 40 القطاعات ذات الأولوية بالنسبة للمؤسسة
- 50 الأسواق عالية المخاطر أو الجديدة في التعامل
- 58 تعبئة الموارد من أجل تعظيم الأثر

المحتويات يتناول هذا التقرير بإيجاز الدور الريادي والابتكار الذي تضطلع به مؤسسة التمويل الدولية في تنمية القطاع الخاص. وقد تم تنظيم هيكل التقرير على نحو يبرز إستراتيجيتنا - دور المؤسسة (الدور الريادي في تنمية القطاع الخاص. الصفحات 32-39). وما تقوم به المؤسسة (القطاعات ذات الأولوية. الصفحات 40-49). وأين تعمل المؤسسة (الأسواق عالية المخاطر أو الجديدة في التعامل. الصفحات 50-57). وما تقوم به المؤسسة (تعبئة الموارد من أجل تعظيم الأثر. الصفحات 58-65). وتهدف إستراتيجية المؤسسة إلى تحقيق الأثر المرجو ونتائج من النوع الشديدي الأهمية بالنسبة لنا - ألا وهما خلق الفرص وتحسين الأحوال المعيشية للناس.

الأثر



5-2

الدور الريادي من أكثر من منظور

23-6

تعمل مؤسسة التمويل الدولية، منذ ما يقرب من ستة عقود، من أجل توفير الفرص للفقراء. وقد أسفر هذا التاريخ الحافل بالابتكار والنمو عن تحقيق أثر عالمي ملموس.

2121 PENNSYLVANIA AVENUE, NW
WASHINGTON, DC 20433 USA
202 473 3800
WWW.IFC.ORG



نبذة عن مؤسسة التمويل الدولية

مؤسسة التمويل الدولية، إحدى مؤسسات مجموعة البنك الدولي، هي أكبر مؤسسة إئمانية عالمية تركز حصرياً على التعامل مع القطاع الخاص.

وتضطلع المؤسسة بمساعدة البلدان النامية على تحقيق النمو المستدام من خلال تمويل استثمارات القطاع الخاص، وتعبئة رؤوس الأموال في الأسواق المالية الدولية، وتقديم الخدمات الاستشارية إلى الشركات والحكومات. وتلعب المؤسسة دوراً محفزاً عن طريق إثبات ربحية الاستثمارات في بلدان الأسواق الصاعدة.

ومؤسسة التمويل الدولية، التي أنشئت في عام 1956، هي مؤسسة مملوكة للبلدان الأعضاء البالغ عددها 184 بلداً، وتقوم مجموعة البلدان الأعضاء معاً برسم سياساتها. وتعمل المؤسسة في أكثر من 100 بلد مما يتيح للشركات والمؤسسات المالية في بلدان الأسواق الصاعدة إمكانيات خلق الوظائف وفرص العمل، وتحقيق الإيرادات الضريبية، وتحسين حوكمة الشركات والأداء البيئي، والإسهام في تدعيم المجتمعات المحلية.

وتتمثل رؤية المؤسسة في أنه يجب أن تسنح للناس فرصة الخلاص من براثن الفقر وتحسين أحوالهم المعيشية.

رسالة من روبرت ب. زوليك، رئيس مجموعة البنك الدولي، 2007-2012



وقد أولت مجموعة البنك الدولي اهتماما خاصا للدور المحوري الذي يضطلع به القطاع الخاص في مجال التنمية. وتساند المجموعة حاليا تهيئة بيئة مواتية للاستثمار وأنشطة القطاع الخاص؛ وإتاحة التمويل لمنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة ومؤسسات التمويل الأصغر؛ ومساندة أنشطة تمويل التجارة؛ وزيادة الاهتمام بالشراكات بين القطاعين العام والخاص؛ وتشجيع الاستثمار في البلدان التي تشتد حاجتها إليه. وخاصة الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات. وللمؤسسة التمويل الدولية دورٌ بالغ الأهمية في هذه الجهود. فمن خلال بناء القطاعات الخاصة الإنتاجية، تقوم المؤسسة بتحفيز النمو الاقتصادي. وخلق فرص العمل. وحل المشكلات في كل من البلدان الفقيرة والمتوسطة الدخل. وتهتم المؤسسة بمساعدة رواد الأعمال على تحقيق أحلامهم وإثراء مجتمعاتهم المحلية. ويؤدي عمل المؤسسة إلى جعل منشآت الأعمال والبلدان أكثر مرونة عند نشوب الأزمات وتسليحها بسبل التصدي لأغنى تحديات التنمية - من تغير المناخ إلى الأمن الغذائي وخلق الثروة والدخل.

وفي السنة المالية 2012، فاق مستوى التمويل الذي قدمته المؤسسة 20 مليار دولار، منه قرابة 5 مليارات دولار تمت تعبئتها من الشركاء. وحث قيادة لارس ثونيل، وضعت المؤسسة البلدان والمناطق الأشد فقرا في بؤرة إستراتيجيتها. وكان حوالي نصف المشاريع الجديدة هذه السنة في بلدان مؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية حيث تستطيع مؤسسة التمويل الدولية أن تخدم فرقا وأثرا عظيمًا. وفي السنة المالية 2012، استثمرت المؤسسة حوالي 6 مليارات دولار في 283 مشروعا في 58 بلدا مؤهلا للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية. وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، التي تمور بالاضطرابات والتحول، تعمل المؤسسة على تحسين قدرة الشركات الصغيرة على الحصول على التمويل والتأكد من إمكانية اكتساب الشباب المهارات الوظيفية التي تلبي احتياجات سوق العمل، وتمويل احتياجات البنية التحتية التي أهملت لفترة طويلة. ومنذ بزوغ حركة الربيع العربي في عام 2011، استثمرت المؤسسة أكثر من ملياري دولار في المنطقة العربية.

قامت مؤسسة التمويل الدولية أيضا بزيادة أنشطتها في مجالات التمويل قصير الأجل الذي يمثل عُصرا أساسيا لانسياب تدفق التجارة بين البلدان وإبقاء أسعار السلع الأولية الضرورية ضمن الحدود المعقولة. ويُعطي هذا العمل دفعة كبيرة للتنمية وافتتاح الأسواق مع مخاطر ضئيلة نسبيا.

على صعيد آخر، تُثبت شركة إدارة الأصول التابعة لمؤسسة التمويل الدولية كيف يمكن لفكرة مبتكرة أن تحقق السرعة في جني الثمار والمنافع في الاقتصادات النامية. إذ تخلق هذه الشركة قنوات جديدة لتعبئة رؤوس الأموال؛ فهي تتولى حاليا إدارة 4.5 مليار دولار، منها 3 مليارات دولار تقريبا من جانب مستثمرين خارجيين ذوي خبرة محدودة في التعامل مع الأسواق الصاعدة.

ويختتم لارس ثونيل أيضا فترة توليه منصب نائب الرئيس التنفيذي والمسؤول التنفيذي الأول لشؤون مؤسسة التمويل الدولية. والواقع أن النجاحات التي حققتها المؤسسة في السنوات الأخيرة تعكس رؤاه وقدرته على الإبداع والابتكار وقيادة تنمية القطاع الخاص. لقد كان لارس شريكا ومستشارا فاعلا في قيادة مجموعة البنك الدولي.

Robert B. Zoellick

روبرت ب. زوليك
رئيس مجموعة البنك الدولي
30 يونيو / حزيران 2012

كانت السنوات الخمس الأخيرة فترة اختبار
لمجموعة البنك الدولي ولقدرتها على
الاستجابة لاحتياجات البلدان والجهات
المتعاملة معها. إذ واجهت البلدان النامية
والمقدمة خطرا ثلاثيا تمثل في أزمتي الغذاء
والبؤس والأزمة المالية.

وقد واجهت هذه البلدان خطر الجوع والفقر والبطالة والديون - وهي أزمة اقتصادية واجتماعية وإنسانية لها تداعيات وأثار سياسية. وفي هذه الأوقات العصيبة، كثفت مجموعة البنك الدولي مساندتها للبلدان المتعاملة معها على نحو اتسم بالمرونة والسرعة والابتكار مع التركيز على تحقيق النتائج. وكنا دوماً نبحث بين ثنايا هذه التحديات عن خلق الفرص وبعث الأمل.

ساندت البلدان المساهمة في مجموعة البنك الدولي أولوياتنا ومستوى أدائنا من خلال تقديم مساندة مالية من الطراز الأول. وفي عامي 2007 و 2010، جُتحت جهود عمليتي تجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية في تعبئة مستوى قياسي من الموارد بلغ أكثر من 90 مليار دولار. وفي عام 2010، ساندت البلدان المساهمة أول زيادة في رأسمال البنك الدولي للإنشاء والتعمير منذ أكثر من 20 عاما. واليوم، لدينا بنك يتمتع بقاعدة رأسمالية قوية وتصنيف ائتماني من الفئة AAA.

لقد قمنا بتحديث نظام تعددية الأطراف من أجل إيجاد اقتصاد عالمي تتعدد فيه أقطاب النمو. وإضفاء الطابع الديمقراطي على عملية التنمية من خلال زيادة الانفتاح والمساءلة، وتبادل المعرفة والمعلومات. ونعمل الآن على وضع الأسس اللازمة لتوسيع نطاق المساءلة الاجتماعية، ومكافحة الفساد، وبناء قواعد أفضل للحكومة والإدارة العامة. وقد حافظنا على تركيزنا على الفقراء في جميع مناطق عمل البنك، وخاصة في أفريقيا، مشددين على الحاجة لإقامة شبكات أمان إنسانية مسؤولة ماليًا لحماية الفئات الأكثر معاناة وتأثرا. وفي الوقت نفسه، طوعنا منتجاتنا وأدواتنا الجديدة بما يتلاءم مع احتياجات البلدان متوسطة الدخل التي أصبحت محركات للنمو العالمي تزداد أهميتها يوما بعد يوم. وتضمنت أجندة عملنا القضايا المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، والأمن الغذائي، وتغير المناخ والتنوع البيولوجي، والاستثمار في مرافق البنية التحتية، واتقاء الكوارث، والأدوات المالية المبتكرة، والاشتغال.

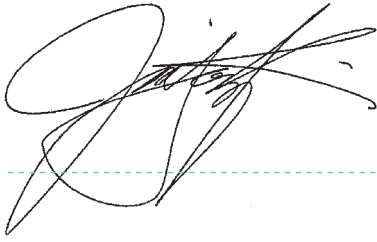
رسالة من جيم يونغ كيم، الرئيس الجديد لمجموعة البنك الدولي

يسعدني أن أقدم التقرير السنوي للبنك الدولي لعام 2012. يبرز هذا التقرير ما حققته المؤسسة من منجزات وما أبدته من فاعلية في عملها، رغم البيئة الاقتصادية العالمية بالغة الصعوبة.

ويؤكد التقرير أيضاً على أهمية التعاون فيما بين مؤسسات مجموعة البنك الدولي، وعلى العمل مع الشركاء الخارجيين للمضي قدماً بهدفنا المشترك المتمثل في تحقيق الرخاء والرفاهية والقضاء على الفقر.

واليوم، لدى مجموعة البنك الدولي فرصة فريدة من نوعها لتسريع خطى النمو المستدام والشامل للجميع والتقدم الاجتماعي. وسنواصل دعمنا للبلدان والجهات المتعاملة معنا وهي تستجيب للضغوط الملحة، وخاصة من خلال مساعدة البلدان على تطوير شبكات أمان اجتماعي بتكلفة معقولة. ولكننا أيضاً في وضع جيد يمكننا من مساعدة البلدان في تصميم وتنفيذ إستراتيجيات إنمائية أطول أمداً، وذلك من خلال ما نقدمه من قروض ومعرفة وخبرات متخصصة وجّارب عملية.

وأنا أتطلع للعمل مع مجلس الإدارة والشركاء والبلدان والجهات المتعاملة مع مجموعة البنك، وكذلك مع جهاز موظفينا المخلصين العاملين في مقرنا بواشنطن العاصمة ومكاتبنا في مختلف أنحاء العالم. إن رسالتنا لا تزال أكثر أهمية من أي وقت مضى - وتمثل في مساعدة البلدان النامية على الاستجابة للضغوط المباشرة، والتطلع إلى الفرص المستقبلية، إنه من دواعي فخري واعتزازي أن أضطلع بهذا العمل العظيم.



جيم يونغ كيم
رئيس مجموعة البنك الدولي
1 يوليو/تموز 2012



بناء الرخاء والقضاء على الفقر

رسالة من لارس هـ ثونيل، نائب الرئيس التنفيذي والمسؤول التنفيذي الأول لشؤون مؤسسة التمويل الدولية



تتكيف مؤسسة التمويل الدولية مع عالمٍ موجٍ بالتحوّلات. فالبلدان النامية التي كانت تمثل فيما مضى حصةً صغيرة من الاقتصاد العالمي هي الآن قوى رئيسية محركة للنمو العالمي.

ولدى هذه البلدان فئة صاعدة من المستهلكين - وأكثر من مليار شخص يعيشون على أقل من 1.25 دولار للفرد في اليوم. وأظهرت الأزمات المالية الحاجة الشديدة إلى تسريع خطى خلق الوظائف وفرص العمل. وأوضح بزوغ وسائل التواصل الاجتماعي الإلكتروني المطالب الشعبية على زيادة الشفافية ومساءلة الحكومات والمؤسسات العامة.

يغير اللاعبون الجدد في الأسواق حالياً ملامح التنمية.

وفي ظل هذه المعطيات الأساسية، أعادت مؤسسة التمويل الدولية رسم ملامح التمويل الإنمائي وطريقة أداء عملها. وقمنا بخلق طرق مبتكرة لتعبئة رأس المال ووسّعنا نطاق عملنا في المناطق الأشد فقراً وهشاشة وضعفاً في العالم. وقد ارتفعت استثماراتنا بأكثر من الضعف في أفريقيا خلال السنوات الخمس الماضية وزادت أنشطتنا في تمويل أسهم رأس المال والتمويل قصير الأجل، مما وفر السيولة اللازمة للتجارة العالمية والشركات الأصغر حجماً. وساعدنا في بناء شراكات عالية حيوية من أجل التنمية وكنا رواداً في إعمال الفكر النقاب في تحديات تنمية القطاع الخاص.

لقد ساعدنا حاج المؤسسة الحكومات والأطراف صاحبة المصلحة المباشرة في إدراك معالم الدور الحيوي الذي يمكن أن يضطلع به القطاع الخاص في التنمية. فوجود القطاع الخاص الفاعل أمرٌ لا بد منه لانطلاقة ريادة الأعمال وخلق فرص العمل في البلدان الفقيرة ولزيادة الإيرادات الضريبية لحكومات البلدان التي انتعشت لتوها من سنوات الصراع.

دعونا ننظر إلى الحاجة إلى مئات الملايين من الوظائف الجديدة خفض مستويات البطالة على مدى العقد القادم أو الحاجة إلى استثمارات سنوية بما يصل إلى 300 مليار دولار للتكيف مع تغير المناخ وتخفيف آثاره. لا يمكن فعل أي شيء بدون القطاع الخاص. وبوصفها أكبر مؤسسة إنمائية عالمية معنية حصرياً بالتعامل مع القطاع الخاص، فإن الدور المنوط بمؤسسة التمويل الدولية هو دورٌ شديد الوضوح.

يغير اللاعبون الجدد في الأسواق حالياً ملامح التنمية. ويجب علينا خلق المزيد من الفرص من خلال علاقات الشراكة - التعاون الوثيق مع مجموعة العشرين، والمؤسسات، وطاقفة كاملة من الشركاء في الحشد والتعبئة. ومع زملائنا في مجموعة البنك الدولي. ويُعزى لهذه الفلسفة وصولنا إلى التمويل، وعملنا الاشتمالي مع مجموعة العشرين، وجهودنا المعنية بزيادة التمويل بالعملة المحلية، وبرنامجنا للشراكة المعنية بموارد المياه مع مؤسسات القطاع الخاص من أجل تعزيز توافر المياه، وضغطنا لدفع المزيد من الشركات والمؤسسات الإنمائية إلى تبني معاييرنا البيئية والاجتماعية. لقد أطلقت الأزمات الاقتصادية والمالية الأخيرة تحدياتٍ جديدة. في أوقات تسودها الشكوك وعدم اليقين، غالباً ما تحتفظ البنوك برأس المال مُحجَمة عن الإقراض في المجالات المنطوية تقليدياً على

أعادت مؤسسة التمويل الدولية رسم ملامح التمويل الإنمائي وطريقة أداء عملها

أود أن أتقدم بالشكر إلى جميع أعضاء فريق العمل بمؤسسة التمويل الدولية الذين جعلوا فترة عملي بالمؤسسة مثمرة على الصعيدين الشخصي والمهني. فقد أدى تفانيهم في العمل وتركيزهم دون كلل أو ملل على خلق الفرص وتحسين حياة الناس إلى سجل نجاح باهر وملحوظ للمؤسسة.

إنه لشرف عظيم لي أن أكون جزءاً من هذا الجهد على مدى السنوات الست الماضية. فما نقوم به من عمل هنا له تأثير حيوي كبير - فهو يُحدث فرقاً بالنسبة للفقراء وبناء قطاع خاص قادر على الصمود ومواجهة المخاطر، على نحو لم يكن قائماً في السابق.

إنني على ثقة من أن مؤسسة التمويل الدولية في وضع جيد وجاهزية تمكنها من معالجة التحديات الماثلة حالياً أمام العالم النامي والاستجابة استجابة سريعة وبارعة للفرص الجديدة من أجل تحقيق رؤيتنا في السنوات القادمة.



لارس هـ ثونيل
نائب الرئيس التنفيذي والمسؤول التنفيذي الأول لشؤون مؤسسة
التمويل الدولية
30 يونيو/حزيران 2012

مخاطر، بما في ذلك الأسواق الصاعدة. ويمكن أن تكون لذلك آثار وتداعيات شديدة. وتتمثل استجابتنا في إيجاد وتفعيل مصادر جديدة لرأس المال، وزيادة أنشطتنا في مجال التمويل قصير الأجل، وإبلاء عناية خاصة بخلق الفرص للنساء اللواتي يملكن أكثر من ثلث الشركات الصغيرة في البلدان النامية.

وارتبطت مجموعة البنك الدولي بتقديم 27 مليار دولار لإتاحة التمويل للبلدان المتأثرة بأزمة منطقة اليورو. ومؤسسة التمويل الدولية جزء أساسي من هذا الجهد - فقد أطلقنا مجموعة من المبادرات المبكرة لزيادة توافر رأس المال وتدعيم الأسواق المعرضة للخطر في شرق وجنوب أوروبا.

وفي عام 2009، أنشأت المؤسسة شركة لإدارة الأصول، وهي شركة تابعة وملوكة لها، حتى يتوافر للبلدان النامية مصدر جديد لرؤوس الأموال طويلة الأجل. وبالفعل حقق هذه الشركة الأمل المعقود عليها إذ بلغ ما تُديره من أصول 4.5 مليار دولار في نهاية السنة المالية 2012. وقطعنا أيضاً شوطاً طويلاً في ضمان عدم تلاشي تمويل التجارة والسلع الأولية في البلدان النامية - فبدون هذا التمويل تتوقف حركة التجارة الدولية. ويستمر نمو استثماراتنا المعنية بتمويل التجارة، وهي طريقة منخفضة المخاطر لتوسيع نطاق أثرنا الإنمائي.

نقوم أيضاً بتغيير طريقة عملنا داخل مؤسسة التمويل الدولية في سياق توجّه لجعل موظفينا ودوائر اتخاذ القرار أكثر قرباً من المتعاملين معنا. ويعمل أكثر من نصف موظفينا الآن في مكاتب ميدانية في البلدان النامية. كما افتتحنا مكاتب جديدة في مجموعة من البلدان. ولدينا في إسطنبول مركزاً للعمليات من أجل تعجيل معالجة معاملتنا. وقد أتاحت هذه التغييرات لنا تعظيم الاستفادة مما نملكه من معرفة عالمية وخبرات تخصصية بالاجتماعات المحلية. ونُعزز أيضاً تركيزنا على تحقيق النتائج - حيث استحدثت المؤسسة ما يُعرف بالأهداف الإنمائية الخاصة بها للمساعدة في توجيه إستراتيجية المؤسسة وعملية اتخاذ القرار.

هذه هي قصة
أثر مؤسسة
التمويل الدولية
في عالم
سريع التغير



كان تركيز مؤسسة التمويل الدولية مُنصبًا قبل خمس سنوات على تمويل المشاريع وإدارة معظم أنشطة عملها خارج مقرها بواشنطن

ولكن الصورة مختلفة اليوم. فقد أعادت المؤسسة منذ ذلك الحين رسم ملامح التمويل الإنمائي - عن طريق تصميم أدوات مالية وخدمات استشارية مبتكرة، وتأكيد أهمية المتعاملين معها، وتعظيم الأثر الإنمائي. والمؤسسة اليوم هي أكبر مؤسسة إنمائية عالمية معنية بالتعامل مع القطاع الخاص ولها مكاتب في حوالي 100 بلد.

ويتمثل مفتاح هذا التحول في: إستراتيجية متسقة لتعبئة جميع جوانب قوة المؤسسة وتفعيلها في دورها القيادي والريادي في تنمية القطاع الخاص، وتركيز جهودها حيثما يمكن أن تحقق أفضل النتائج.

الخدمات
الاستشارية

الأثر الإنمائي

التميز

الإستراتيجية

النمو

الشركاء

أفريقيا

الجهات
المتعاملة مع
المؤسسةالمؤسسة
الدولية
للتنميةشركة إدارة
الأصولالتمويل
قصير الأجل

لبنيات بناء نجاح مؤسسة التمويل الدولية

إنجازات المؤسسة على مدى السنوات الخمس الماضية

حققت مؤسسة التمويل الدولية النجاح من خلال المثابرة والتخلي بروح الإبداع والابتكار. فبتطبيقها إستراتيجية مطردة، أجزت المؤسسة خمس سنوات من النمو والابتكار والأثر الإنمائي المطرد. والمؤسسة الآن هي أكبر مؤسسة إنمائية عالمية معنية بالتعامل مع القطاع الخاص.

16	14	12	12	10
التمويل قصير الأجل	الخدمات الاستشارية	توسيع نطاق عمل المؤسسة في أفريقيا	التركيز على الأسواق عالية المخاطر أو الجديدة في التعامل والبلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية	نمو العمل
22	22	20	20	18
تنفيذ الإستراتيجية	بناء الاسم المميز	تعزيز القرب من المتعاملين معنا	مؤسسة رائدة في مجال الفكر العالي وشريك بالغ الأهمية	إنشاء شركة إدارة الأصول



تضاعفت المشاريع
الاستثمارية للمؤسسة
لتصل إلى

تضاعفت ارتباطات
حافطة الاستثمار
لتصل إلى أكثر من

توجيه حوالي نصف
المشاريع الاستثمارية
للمؤسسة إلى البلدان
المؤهلة للاقتراض من
المؤسسة الدولية
للتنمية



283
مشروعا

45
مليار دولار

576
مشروعا

محمد نسيم أحمد، صاحب المشروع الصغير، وحافله التي موّلت شراءها شركة ماجما
فينكوب الهندية المحدودة، وهي شركة متعاملة مع مؤسسة التمويل الدولية.



نمو العمل

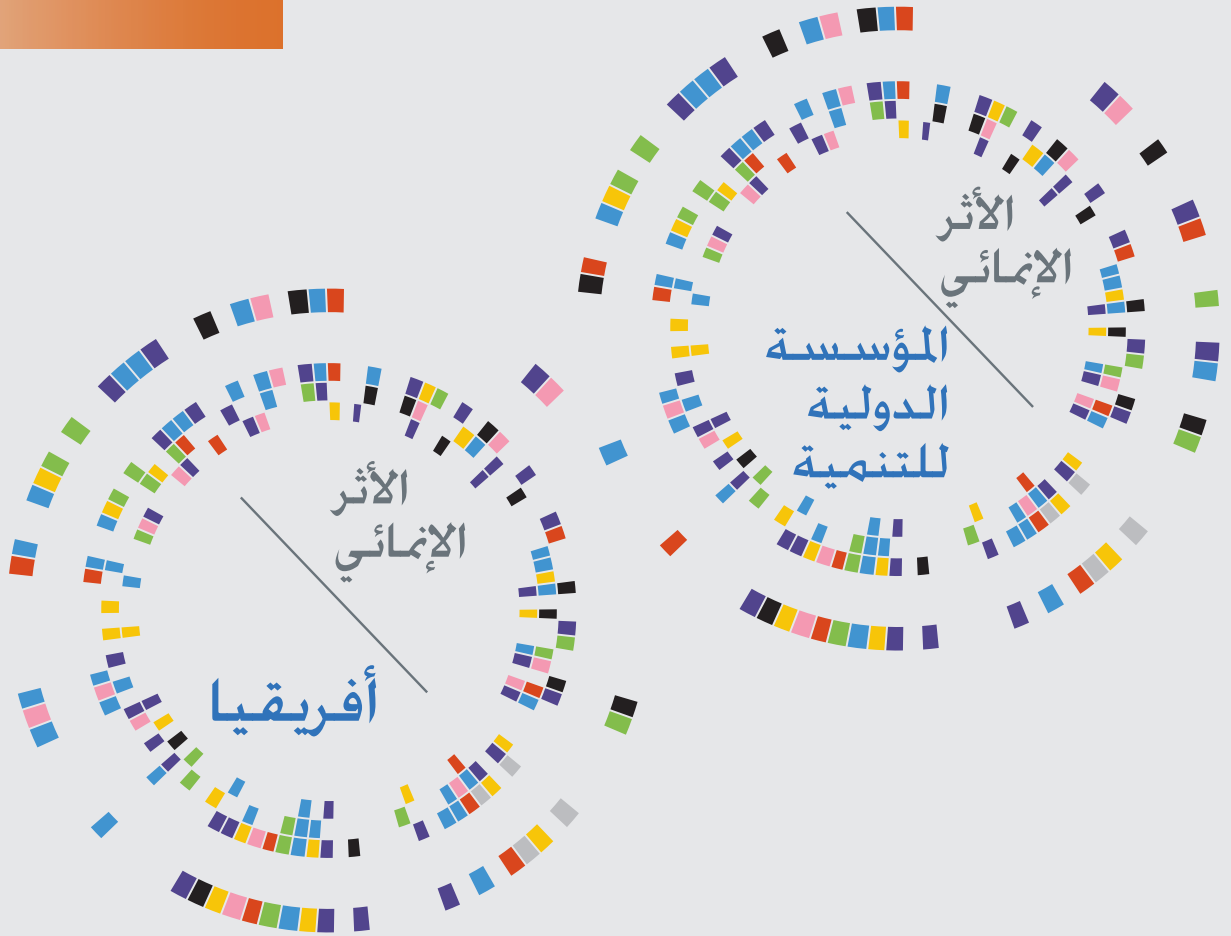
تضاعفت استثمارات المؤسسة في الشركات الخاصة في البلدان النامية - إلى أكثر من 20 مليار دولار. مما أدى إلى تفعيل قوة القطاع الخاص في خلق فرص العمل. وإطلاق طاقات الابتكار. ومعالجة التحديات الإيمائية الأكثر إلحاحاً في العالم. وأطلقت المؤسسة مبادرات رائدة لتخفيف آثار الأزمات الاقتصادية. وتوسيع نطاق عملها - من 66 إلى أكثر من 100 بلد.



التركيز على الأسواق عالية المخاطر أو الجديدة في التعامل والبلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية

قمنا بتعزيز محور تركيزنا على البلدان الأشد فقرا في العالم. والبلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات، والمناطق عالية المخاطر أو الجديدة في التعامل في البلدان متوسطة الدخل. ما ساعد المؤسسة على الوصول إلى المزيد من الناس في نطاقات مكانية أكثر اتساعا من تلك المتصورة قبل ست سنوات. ومنذ السنة المالية 2005، زادت استثمارات مؤسسة التمويل الدولية في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية بواقع ستة أمثال لتصل إلى حوالي 6 مليارات دولار. ويتم الآن توجيه حوالي نصف المشاريع الاستثمارية للمؤسسة وثلثي إنفاقها في برامج الخدمات الاستشارية إلى البلدان الأشد فقرا المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية. ومؤسسة التمويل الدولية مستثمر نشط في 19 بلدا هشا ومتأثرا بالصراعات، فضلا عن تقديم خدمات استشارية إلى 32 بلدا.

أتاحت الجهات
المتعاملة مع
المؤسسة أكثر من



توسيع نطاق عمل المؤسسة في أفريقيا

يمثل خفيز التنمية في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء - حيث يعيش واحد من كل شخصين تقريبا على أقل من 1.25 دولار للفرد في اليوم - أولوية بالنسبة لمؤسسة التمويل الدولية. وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، زادت استثمارات المؤسسة في هذه المنطقة بأكثر من الضعف إلى حوالي 4 مليارات دولار بما في ذلك تعبئة الموارد وتحظى هذه المنطقة بحوالي خمس استثماراتنا العالمية سنويا. وخلقت الجهات المتعاملة مع المؤسسة أكثر من 250 ألف فرصة عمل في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء في السنة الماضية. وهذه المنطقة هي الأكثر تلقيا للخدمات الاستشارية حيث تمثل حوالي 30 في المائة من الإنفاق على برامج الخدمات الاستشارية.

A man in a green jumpsuit is standing in a greenhouse, holding a large bouquet of white rose buds. The greenhouse has a wooden frame and a translucent covering. The man is looking towards the camera. The background shows rows of rose bushes.

250

ألف فرصة عمل في منطقة
أفريقيا جنوب الصحراء في
السنة الماضية.

أدى عمل مؤسسة
التمويل الدولية المعني
بتحسين مناخ الاستثمار
في رواندا إلى خلق 16
ألف فرصة عمل وإنشاء 8
آلاف شركة جديدة



3 تريليونات دولار

أدى برنامجنا للمعاملات المضمونة إلى مساعدة الشركات الصينية الصغيرة على الحصول على التمويل بمستويات كبيرة



الخدمات الاستشارية

تشكل الخدمات الاستشارية عنصراً أساسياً في عمل مؤسسة التمويل الدولية، حيث يجري دمجها وتضمينها في جميع أعمال المؤسسة من أجل تعزيز تنمية القطاع الخاص. ويركز العمل الاستشاري على توسيع فرص الحصول على التمويل، وتحسين مناخ الاستثمار، وتسهيل عمليات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتشجيع أنشطة الأعمال المستدامة. ومنذ السنة المالية 2008، ارتفع الإنفاق على برامج الخدمات الاستشارية بحوالي 50 في المائة ليصل إلى قرابة 200 مليون دولار. وتقدم المؤسسة خدمات استشارية إلى مؤسسات الأعمال والشركات والحكومات في 105 بلداً.



منذ إنشائه في عام 2009.

قام برنامج المؤسسة المعني بتوفير
السيولة للتجارة العالمية بدعم معاملات
جارية فاقت قيمتها 21 مليار دولار

الأثر
الإيجابي

التمويل
قصير الأجل

التمويل قصير الأجل

قامت المؤسسة بتوسيع نطاق أنشطة التمويل قصير الأجل من أجل توفير السيولة اللازمة للتجارة العالمية والشركات الصغيرة والمتوسطة. وفي إطار برنامج المؤسسة المعني بتمويل التجارة العالمية، أصدرت المؤسسة أكثر من 12 ألفاً من ضمانات تمويل التجارة منذ عام 2005 ولم تتعرض لخسارة واحدة. وتواصل المؤسسة ابتكار أدوات للتمويل قصير الأجل، بما في ذلك برنامج تمويل موردي التجارة العالمية والبرنامج العالي لتمويل المستودعات.

التواصل مع أكثر من

12 ألف

ضمان في سياق برنامج تمويل
التجارة العالمية

يقوم برنامج المؤسسة
العالي لتمويل المستودعات
بمساعدة صغار المزارعين -
مثل أعضاء جمعية بنكو
التعاونية في باراغواي - في
الحصول على مستحققاتهم
على نحو أكثر سرعة.



إنشاء شركة إدارة الأصول

تتيح شركة إدارة الأصول، التابعة والمملوكة لمؤسسة التمويل الدولية، آلية واحدة لتوجيه التمويل إلى الفقراء ومساعدة المستثمرين على الاستفادة من الخبرات التي اكتسبتها المؤسسة من العمل على مدى 56 عاما في البلدان النامية. وقد أنشئت هذه الشركة في عام 2009 بغرض زيادة رؤوس الأموال طويلة الأجل وتوفيرها للبلدان النامية وتعزيز الآثار والأهداف الإيجابية للمؤسسة. وتتولى الشركة اليوم إدارة أصول تبلغ قيمتها 4.5 مليار دولار. ونفذت الشركة 33 استثمارا بلغت قيمتها إجمالا أكثر من 1.7 مليار دولار منذ عام 2009. ويتم تنفيذ نصف استثمارات الشركة تقريبا في البلدان الأشد فقرا في العالم.

**AUTHORISED
MOBILE BANKING
AGENT**

**BANK
SAFE**

**KNOW
YOUR
RIGHTS!**

100123

**AGENT
NUMBER**

**BANK
HERE**

YOUR PIN IS YOUR SECRET!
DO NOT reveal your PIN to anyone.
DO NOT write your PIN or share it at anytime.

YOUR MONEY IS YOUR BUSINESS!
Your agent will not disclose your transaction
history or patterns to a third party.

**YOUR CARD MUST BE PRESENTED FOR
ALL TRANSACTIONS.** If your card is lost or
damaged, please contact BSP immediately.

**YOUR AGENT WILL ASSIST YOU IN A
PROFESSIONAL AND COURTEOUS MANNER.**

**YOUR BANK CALL BSP AT 180 12 12 WITH
COMPLAINTS OR QUESTIONS.**

MINIMAL FEES

BSP

PALL MALL

Tablebirds
KALANOA PILLS

GOVERNMENT WARNING: SMOKING IS DANGEROUS TO HEALTH

يتم تنفيذ حوالي نصف
استثمارات شركة
إدارة الأصول
في البلدان الأشد فقرا

بمساعدة من مؤسسة التمويل الدولية
وشركة إدارة الأصول. يقدم بنك ساوث
باسيفيك (جنوب المحيط الهادئ) خدمات
مصرفية متنقلة إلى المزارعين في المناطق
النائية في بابوا غينيا الجديدة.

مؤسسة رائدة في مجال الفكر العالي وشريكٌ بالغ الأهمية

تحظى الخبرات التخصصية لمؤسسة التمويل الدولية في مجال التنمية المستدامة للقطاع الخاص بالاعتراف والتقدير على نطاق واسع - بما في ذلك من جانب البلدان الكبرى في مجموعة العشرين التي طلبت المساعدة من قبل المؤسسة في تحسين قدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة على الحصول على التمويل. ويتطلع المتعاملون مع المؤسسة وشركاؤها إلى ريادةها في إطلاق الأفكار الثاقبة والرؤى المبتكرة، وقوتها في الجمع بين الأطراف المختلفة، والشواهد الواضحة على أثرها الإيجابي. ويساعد عمل المؤسسة في الارتقاء بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة الرشيدة. والمؤسسة هي أول بنك إيماني متعدد الأطراف يرفع تقارير عن النتائج التنموية لكامل حافظة الأنشطة والعمليات.



تعزيز القرب من المتعاملين معنا

في وقت يتسم بسرعة التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية، عززت المؤسسة قربها من المتعاملين معها للاستجابة سريعا للاحتياجات الناشئة. واليوم، يعمل أكثر من نصف جهاز موظفي المؤسسة في مكاتب ميدانية في البلدان النامية. وساعد هذا النهج المؤسسة في تبسيط التواصل والتفاعل مع المتعاملين معها. وتحقيق التكامل بين الاستثمار والخدمات الاستشارية، وزيادة الأثر الإيماني لعملها. وتضطلع المؤسسة بمساعدة أكثر من 1700 جهة متعاملة معها على خلق الفرص وتحسين الأحوال المعيشية للناس في البلدان النامية.



50+

المؤسسة تقدم التمويل بأكثر
من 50 عملة محلية

تضطلع مؤسسة التمويل الدولية بدور الراعي الرئيسي لمجموعة
موارد المياه 2030. وهي شراكة مع مؤسسات القطاع الخاص
بهدف الحد من شحة المياه.

التواصل مع أكثر من

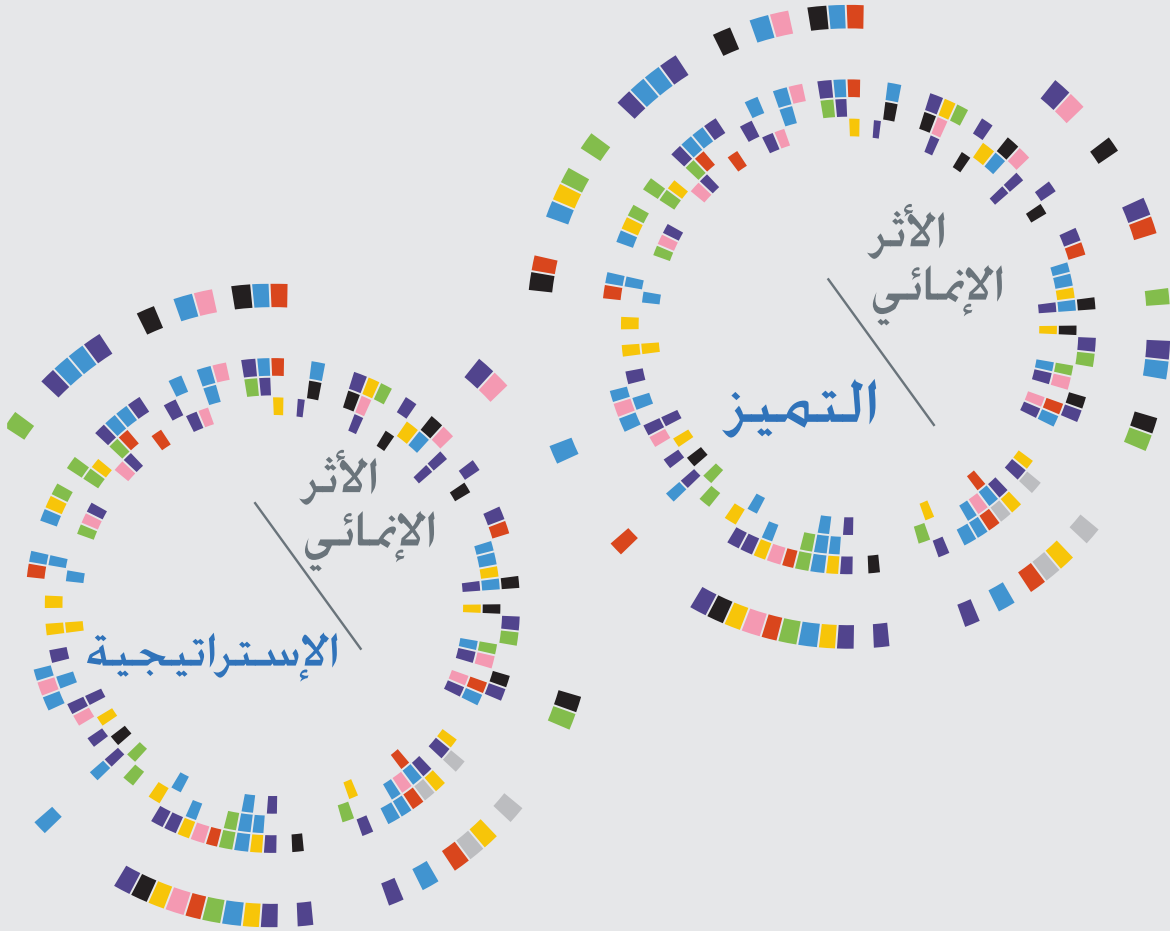
مليون شخص

في حملة عبر وسائل التواصل الاجتماعي عن دور
القطاع الخاص في التنمية



بناء تميز المؤسسة

عززت مؤسسة التمويل الدولية دورها الريادي بين المؤسسات المعنية بالتمويل الدولي. وتم ذلك من خلال تقوية وتفعيل عرض القيمة المتميزة للمؤسسة - سجل الابتكار في المؤسسة، وقدرتها بالإيضاح والبرهان على إثبات منافع الإقدام على العمل في الأسواق المحفوفة بالتحديات، والنفوذ الذي تمارسه المؤسسة للارتقاء بالمعايير وتشكيل السياسات، والأثر الإنمائي لعملها. وقد تواصلت المؤسسة مع أكثر من مليون شخص في حملة عبر وسائل التواصل الاجتماعي حول دور القطاع الخاص في التنمية.



إنشاء هيكل إداري لتنفيذ الإستراتيجية

اعتمدت مؤسسة التمويل الدولية نهجا قويا مُهيكلًا للتخطيط الإستراتيجي. وشكلت المؤسسة فريقا من الخبراء التنفيذيين المحنكين لضمان توزيع واستخدام مواردها بكفاءة وفاعلية مع التركيز على تعظيم الأثر الإنمائي وتلبية احتياجات المتعاملين معها. وتم الربط في كل مستوى من المستويات بين موارد الميزانية وأهداف الأداء وتحقيق الأولويات الإستراتيجية.



في السنة المالية 2012،
أدت استثمارات المؤسسة
وما تُقدمه من مشورة
إلى إزالة الحواجز الماثلة
أمام النمو، ومساعدة
القطاع الخاص في خلق
الوظائف، وتعزيز البنية
التحتية، وتحسين الأمن
الغذائي، والتصدي لتغير
المناخ، ومعالجة التحديات
الإنمائية الأخرى في
الأسواق الصاعدة.



2008	2009	2010	2011	2012	أبرز ملامح الأداء المالي لمؤسسة التمويل الدولية بملايين الدولارات للسنوات المالية المنتهية في 30 يونيو/حزيران*
1,547	(151)	1,746	1,579	1,328	صافي الدخل (الخسارة)
500	450	200	600	330	منح إلى المؤسسة الدولية للتنمية
2,047	299	1,946	2,179	1,658	الدخل قبل تقديم المنح إلى المؤسسة الدولية للتنمية
49,471	51,483	61,075	68,490	75,761	مجموع الأصول
23,319	22,214	25,944	29,934	31,438	صافي القروض والمساهمات في أسهم رأس المال وسندات الديون
10,979	7,932	10,146	13,126	11,977	القيمة العادلة التقديرية للاستثمارات في أسهم رأس المال
النسب الرئيسية					
%3.4	%0.3–	%3.1	%2.4	%1.8	العائد على متوسط الأصول (مبادئ المحاسبة المقبولة GAAP)
%9.6	%0.9–	%10.1	%8.2	%6.5	العائد على متوسط رأس المال (مبادئ المحاسبة المقبولة GAAP)
%62	%75	%71	%83	%77	الاستثمارات النقدية والسائلة كنسبة مئوية من صافي الاحتياجات النقدية المقدرة على مدى السنوات الثلاث التالية
1.6:1	2.1:1	2.2:1	2.6:1	2.7:1	نسبة الديون إلى المساهمات في رأس المال
10.4	10.9	12.8	14.4	15.5	إجمالي الموارد اللازمة (مليارات الدولارات)
15.0	14.8	16.8	17.9	19.2	إجمالي الموارد المتاحة (مليارات الدولارات)
%5.5	%7.4	%7.4	%6.6	%6.60	مجموع احتياطي تغطية خسائر القروض إلى حافطة القروض المدفوعة
* انظر مناقشات وتفاصيل جهاز الإدارة والقوائم المالية الموحدة للاطلاع على المزيد من التفاصيل بشأن كيفية احتساب هذه الأرقام. http://www.ifc.org/FinancialReporting					

2008	2009	2010	2011	2012	أبرز أنشطة عمليات مؤسسة التمويل الدولية بملايين الدولارات للسنة المالية المنتهية في 30 يونيو/حزيران
ارتباطات عمليات الاستثمار الجديدة					
372	447	528	518	576	عدد المشاريع
85	103	103	102	103	عدد البلدان
11,399	10,547	12,664	12,186	15,462	حساب المؤسسة الخاص
تعبئة الموارد الأساسية *					
3,250	1,858	1,986	4,680	2,691	القروض المشتركة ¹
1,403	169	797	–	–	التمويل المنظم (مهيكل)
–	1,927	2,358	1,340	1,727	مبادرات المؤسسة وغيرها
–	8	236	454	437	شركة إدارة الأصول
–	–	–	–	41	حشد الشراكة بين القطاعين العام والخاص ²
4,653	3,962	5,377	6,474	4,896	مجموع الموارد الأساسية التي تمت تعبئتها
مدفوعات الاستثمار					
7,539	5,640	6,793	6,715	7,981	حساب المؤسسة الخاص
2,382	1,958	2,855	2,029	2,587	القروض المشتركة ³
حافطة ارتباطات المؤسسة					
1,490	1,579	1,656	1,737	1,825	عدد الشركات
32,366	34,502	38,864	42,828	45,279	حساب المؤسسة الخاص
7,525	8,299	9,302	12,387	11,166	القروض المشتركة ⁴

الخدمات الاستشارية					
130.8	157.8	166.4	181.7	197.0	الاتفاق على برنامج الخدمات الاستشارية
%49	%52	%62	%64	%65	حصة البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية من برنامج الخدمات الاستشارية ⁵

* التمويل المقدم من مؤسسات مالية أخرى غير المؤسسة الذي أصبح متاحاً للمتعاملين مع مؤسسة التمويل الدولية بغضل مشاركتها المباشرة في تعبئة الموارد.

(1) يتضمن قروضا من الفئة "ب"، وقروضا موازنة، ومبيعات قروض المشاركة من الفئة "أ" A-Loan Participation Sales.

(2) التمويل المقدم من الغير الناح لمشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص نتيجة لقيام مؤسسة التمويل الدولية بدور المستشار الرئيسي للمؤسسات المالية الوطنية والمحلية أو الحكومية الأخرى.

(3) يتضمن قروضا من الفئة "ب"، وقروضا موازنة، ومبيعات قروض المشاركة من الفئة "أ".

(4) يتضمن قروضا من الفئة "ب"، ومبيعات قروض المشاركة من الفئة "أ"، وقروضا موازنة من خلال وكلاء Agented Parallel Loans ومشاركة غير ممولة في تحمل المخاطر.

(5) جميع الإشارات الواردة في هذا التقرير إلى النسب التوبة للاتفاق على برامج الخدمات الاستشارية في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية والمناطق الهشة والمتأثرة بالصراعات تسعيد المشاريع العالمية.

النتائج

العالمية لعمل مؤسسة التمويل الدولية

3.7
مليار دولار
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

2.9
مليار دولار
أوروبا وآسيا الوسطى

2.2
مليار دولار
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

2.7
مليار دولار
أفريقيا جنوب الصحراء

2.5
مليار دولار
شرق آسيا والمحيط الهادئ

1.3
مليار دولار
جنوب آسيا

في السنة المالية 2012، سجلت استثمارات مؤسسة التمويل الدولية مستوى قياسيا بلغ 20.4 مليار دولار في 103 من البلدان النامية. انعكاسا لزيادة الارتباطات السنوية بمقدار الضعف على مدى السنوات الخمس الماضية، وتضمنت هذه الاستثمارات تعبئة حوالي 5 مليارات دولار من مستثمرين آخرين. وبلغ إجمالي استثمارات المؤسسة في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء 2.7 مليار دولار - أي قرابة ضعف مستواها قبل خمس سنوات. وارتفع الإنفاق على برامج الخدمات الاستشارية ليصل إلى 197 مليون دولار، أي بزيادة بنسبة أكثر من 50 في المائة على مدى السنوات الخمس الماضية.

ومرة أخرى، حقق المتعاملون مع المؤسسة الاستفادة الكاملة من استثماراتها وخدماتها الاستشارية، مما أحدث أثرا إيجابيا حقيقيا بالنسبة للفقراء. وساعدت استثمارات المؤسسة الجهات المتعاملة في مساندة 2.5 مليون وظيفة في عام 2011 إلى جانب تقديم 23 مليون فرض بقيمة إجمالية بلغت أكثر من 200 مليار دولار إلى الشركات الصغرى والصغيرة والمتوسطة. كما ساعدت الخدمات الاستشارية 33 حكومة من الحكومات المتعاملة معنا على إجراء 56 إصلاحا لمناخ الاستثمار، وإبرام اتفاقيات شراكة بين القطاعين العام والخاص لتحسين حصول أكثر من 16 مليون شخص على الخدمات الأساسية.

والواقع أن هذا أثر إيجابي كبير أجزته المؤسسة مع تحقيق الربح. فقد بلغ صافي الدخل الإجمالي لمؤسسة التمويل الدولية - قبل المنح التي قدمتها إلى المؤسسة الدولية للتنمية، ذراع البنك الدولي المعنية بالبلدان الأشد فقرا - 1.66 مليار دولار. ومنذ السنة المالية 2007، بلغت المساهمات التي قدمتها مؤسسة التمويل الدولية من دخلها إلى المؤسسة الدولية للتنمية أكثر من ملياري دولار. وبالإضافة إلى ذلك، استثمرت المؤسسة أكثر من 23 مليار دولار في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية، ووصل حجم الاستثمار إلى حوالي 6 مليارات دولار في السنة المالية 2012 وحدها.

20.4 مليار دولار

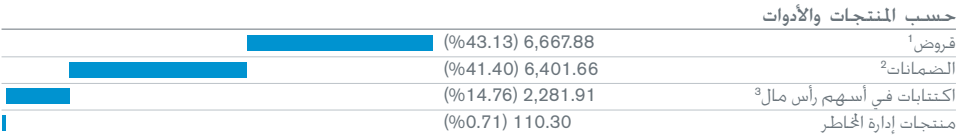
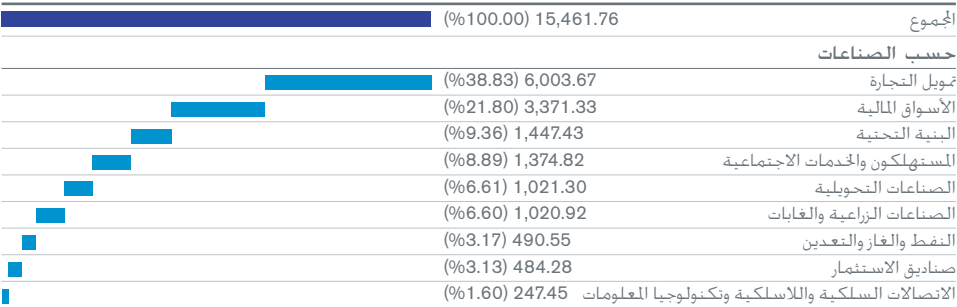
من الاستثمارات، منها 15.5 مليار دولار
استثمرتها المؤسسة لحسابها الخاص

من الإنفاق على مشاريع الخدمات الاستشارية
كانت في البلدان الأشد فقرا المؤهلة للاقتراض
من المؤسسة الدولية للتنمية

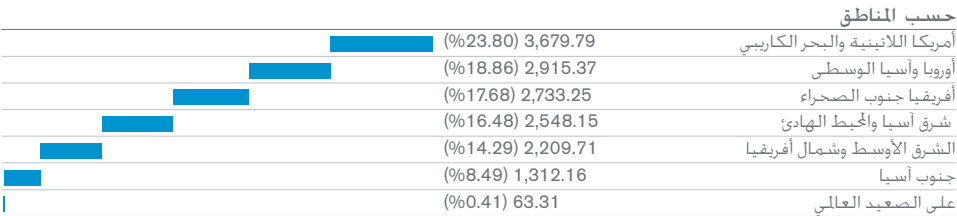
65%



ارتباطات السنة المالية 2012
المبالغ بملايين الدولارات

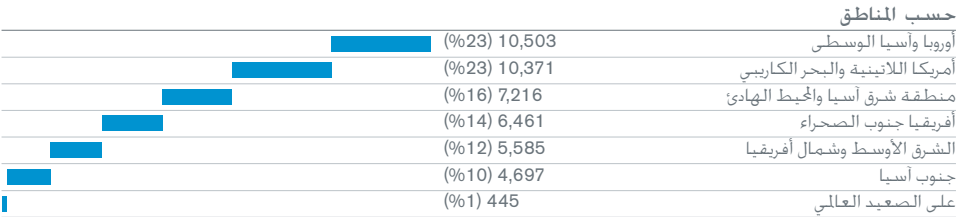
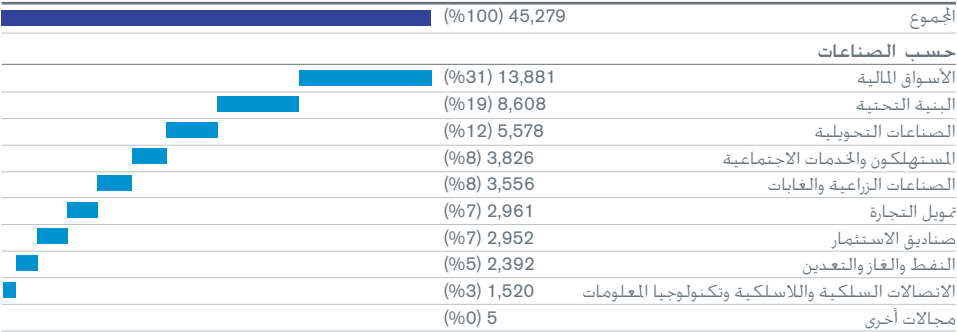


1يشمل منتجات من نوع القروض وأشباه أسهم رأس المال.
2يشمل تمويل التجارة.
3يشمل منتجات من نوع أسهم رأس المال وأشباه أسهم رأس المال.



تشمل بعض المبالغ حصص المناطق من الاستثمارات المصنفة رسمياً باعتبارها مشاريع عالية.

حافضة ارتباطات المؤسسة
لحساب المؤسسة حتى 30 يونيو/حزيران 2012



تشمل بعض المبالغ حصص المناطق من الاستثمارات المصنفة رسمياً باعتبارها مشاريع عالية.

ارتباطات المؤسسة في السنة المالية 2012 حسب فئة التصنيف البيئي والاجتماعي

الفئة ¹	الارتباطات (ملايين الدولارات)	عدد المشاريع
A	931	17
B	3,629	153
C	6,975	267
FI	3,340	120
FI-1	140	2
FI-2	37	11
FI-3	37	6
المجموع	15,462	576

1 انظر وصف الفئات في الصفحة 37 على الوجه الآخر من التقرير.

البلدان الأكبر اقتراضاً من المؤسسة في السنة المالية 2012¹
حتى 30 يونيو/حزيران 2012
(استناداً إلى حساب المؤسسة)

البلدان (الترتيب)	حافضة الارتباطات (بملايين الدولارات)	% الحافضة على مستوى العالم
الهند (1)	3,965	9%
البرازيل (2)	2,572	6%
الصين (3)	2,429	5%
تركيا (4)	2,329	5%
الاتحاد الروسي (5)	2,263	5%
المكسيك (6)	1,188	3%
مصر (7)	1,153	3%
نيجيريا (8)	1,106	2%
الفلبين (9)	1,055	2%
فيتنام (10)	1,025	2%

1 ماعدا حصص البلدان المنفردة من المشاريع الإقليمية والعالمية.

جائزة القيادة التي تقدمها المؤسسة

تقدّم مؤسسة التمويل الدولية جائزة القيادة في كل سنة لإحدى الشركات المتعاملة معها تقديراً لما حققته من نجاح كبير يُجسّد على أفضل وجه روح القيادة وفعالية الإبداع والابتكار والتميز في مجال حوكمة الشركات. وهي طريقة لاعتراض المؤسسة بأن الشركة الفائزة تُسد القيم التي تؤمن بها المؤسسة وتشاطرها الالتزام بأفضل الممارسات وتحقيق أثر التنمية المستدامة.

تقوم المؤسسة في هذه السنة بتكريم عمل شركة أدوية الحكمة، وهي شركة أردنية رائدة في تصنيع الأدوية البديلة في الشرق الأوسط. وتوفر هذه الشركة أدوية وفق أعلى مستويات الجودة بأسعار معقولة في هذه المنطقة التي لا يتوفر للكثير من الناس بها فرص الحصول على رعاية صحية حديثة. وتمثل شركة الحكمة نموذجاً فريداً - من حيث إنها أول شركة للأدوية والمستحضرات الطبية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تحصل على موافقات من إدارة الغذاء والدواء الأمريكية (FDA)، فضلاً عن إنتاجها أدوية للسوق المحلية بأعلى مستويات الجودة للتصدير.

في عام 2009، طرحت شركة أدوية الحكمة مستحضرات لمعالجة السرطان بالحُقن بأسعار تقل بنسبة تصل إلى 80 في المائة عن الأسعار السائدة حينئذ في السوق. وأدى ذلك إلى استفادة ملموسة للمرضى الذين سيعجزون لولا أدوية الحكمة عن تحمل كلفة علاج السرطان. ولدى هذه الشركة أيضاً برامج قوية للتخلي بالمسؤولية الاجتماعية المؤسسية وتفعيل مشاركة موظفيها والجمهور المحلي الأوسع نطاقاً من خلال التدريب المهني والحملات التثقيفية المتعلقة بزيادة الوعي البيئي والتنمية.



درجات نظام تتبّع النواحي الإنمائية لخدمات الاستثمار في السنة المالية 2012 حسب الصناعات

البنية التحتية	80	(3,478)	%76
صناديق الاستثمار	73	(945)	%73
الصناعات الزراعية والغابات	71	(2,903)	%72
الأسواق المالية	218	(20,775)	%70
الصناعات التحويلية	88	(3,352)	%69
النفط والغاز والتعدين	29	(1,918)	%63
المستهلكون والخدمات الاجتماعية	84	(1,762)	%57
الاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيا المعلومات	25	(765)	%56
إجمالي مؤسسة التمويل الدولية	668	(35,897)	%68

العدد الموجود في نهاية الجانب الأيمن لكل عمود هو مجموع عدد الشركات التي تم تقييمها. العدد الذي بين قوسين يمثل مجموع استثمارات المؤسسة (بلايين الدولارات) في هذه المشاريع.

درجات نظام تتبّع النواحي الإنمائية لخدمات الاستثمار في السنة المالية 2012 حسب المناطق

منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ	96	(5,645)	%80
جنوب آسيا	78	(2,569)	%73
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	148	(9,984)	%72
أفريقيا جنوب الصحراء	102	(4,717)	%64
أوروبا وآسيا الوسطى	158	(8,861)	%61
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	75	(3,824)	%60
إجمالي مؤسسة التمويل الدولية	668	(35,897)	%68

العدد الموجود في نهاية الجانب الأيمن لكل عمود هو مجموع عدد الشركات التي تم تقييمها. العدد الذي بين قوسين يمثل مجموع استثمارات المؤسسة (بلايين الدولارات) في هذه المشاريع.

الإنفاق على الخدمات الاستشارية في السنة المالية 2012

المبالغ بـ بلايين الدولارات

المجموع	197.0	(%100.00)
حسب مجالات العمل		
الحصول على التمويل	62.6	(%32)
مُنَاح الاستثمار	56.5	(%29)
أساليب العمل المستدام	47.9	(%24)
الشراكات بين القطاعين العام والخاص	30.0	(%15)
حسب المناطق		
أفريقيا جنوب الصحراء	57.4	(%29)
أوروبا وآسيا الوسطى	34.4	(%17)
منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ	28.2	(%14)
جنوب آسيا	27.6	(%14)
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	20.9	(%11)
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	17.9	(%9)
على الصعيد العالمي	10.6	(%5)

درجات نظام تتبّع النواحي الإنمائية لخدمات الاستثمار العامة المرجحة وغير المرجحة

السنة المالية 2011	%71
السنة المالية 2011	%82
السنة المالية 2011	%67
السنة المالية 2011	%77
السنة المالية 2012	%68
السنة المالية 2012	%72

■ مرجح ■ غير مرجح

الدكتور عبدالله عويدي
يعالج مرضى السرطان
بأدوية الحكمة في
مستشفى الجامعة الأردنية.

يُضطلع فريق متمرس من المسؤولين التنفيذيين في مؤسسة التمويل الدولية بضمان توزيع واستخدام مواردها بفاعلية. مع التركيز على تعظيم الأثر الإيجابي وتلبية احتياجات المتعاملين مع المؤسسة. ويُثري فريق الإدارة عمل المؤسسة من خلال سنوات الخبرة الطويلة في مجالات التنمية والتنوع الغني في المعرفة والمنظور الثقافي وهي خصائص نوعية مُعززة للطابع الفريد للمؤسسة. ويقوم الفريق بوضع إستراتيجية المؤسسة وسياساتها. مما يمكنها من المساعدة في تحسين حياة المزيد من الناس في البلدان النامية. كما يؤدي المسؤولون التنفيذيون بالمؤسسة دوراً حيوياً في تعزيز ثقافة الأداء والمساءلة والمشاركة التفاعلية في المؤسسة.



Nena Stojilkovic
نائب الرئيس لشؤون
الخدمات الاستشارية
لمؤسسات الأعمال

Rashad Kaldany
نائب الرئيس لشؤون
الصناعات العالمية

Dorothy Berry
نائب الرئيس لشؤون الموارد
البشرية والاتصالات والإدارة

Lars H. Thunell
نائب الرئيس التنفيذي
والمسؤول التنفيذي الأول

Gavin Wilson
المسؤول التنفيذي الأول
بشركة إدارة الأصول التابعة
لمؤسسة التمويل الدولية

Saadia Khairi
نائب الرئيس لشؤون إدارة
المخاطر والتفارير المالية
وإستراتيجية الشركات

Jorge Familiar Calderon
نائب الرئيس والسكربتير
المؤسسي
(لا تتوفر صورة)



فريق إدارة مؤسسة التمويل الدولية

Janamitra Devan
نائب الرئيس للشؤون المالية
وتنمية القطاع الخاص

Jingdong Hua
نائب الرئيس لشؤون أمانة
الخزانة والقروض المشتركة
وتكنولوجيا المعلومات

Rachel Robbins
نائب الرئيس والمستشار
القانوني العام

Dimitris Tsitsiragos
نائب الرئيس لشؤون
شرق وجنوب أوروبا، وآسيا
الوسطى، والشرق الأوسط
وشمال أفريقيا

Karin Finkelston
نائب الرئيس لشؤون آسيا
والبحر الهندي

Thierry Tanoh
نائب الرئيس لشؤون أفريقيا
جنوب الصحراء، وأمريكا
اللاتينية والبحر الكاريبي،
وأوروبا الغربية

مؤسسة رائدة في تنمية القطاع الخاص

38	36	34
مؤسسة التمويل الدولية وقوة القطاع الخاص	نهج المؤسسة الشامل بشأن خلق الوظائف	الدور العالي للمؤسسة في توسيع نطاق الحصول على التمويل

يعتبر وجود قطاع خاص مفعم بالحياة والنشاط أمراً لا غنى عنه من أجل معالجة التحديات الأكثر إلحاحاً أمام التنمية في العالم. ولكن ذلك يتطلب نوعية خاصة من القيادة لضمان وصول منافع نمو القطاع الخاص إلى الفقراء الذين تكون حاجتهم ماسة إليها. وبوصفها أكبر مؤسسة إنمائية عالمية معنية بالتعامل مع القطاع الخاص، فإن مؤسسة التمويل الدولية تسعى سعياً حثيثاً لتوفير تلك القيادة.

تهدف مؤسسة التمويل الدولية إلى خلق الفرص للناس للخلاص من براثن الفقر وتحسين أحوالهم المعيشية. وتحقق المؤسسة ذلك من خلال تفعيل حضورها على الساحة العالمية والاستفادة من خبراتها التخصصية في توفير الاستثمار وتقديم المشورة لمساعدة البلدان النامية على النمو المستدام طويل الأمد. تقدم المؤسسة مجموعة فريدة من الإمكانيات: فهي تبتكر لتقوية القطاع الخاص، وتُمارس النفوذ للارتقاء بالمعايير وتشكيل السياسات، وتُثبت بالإيضاح والبرهان منافع العمل في الأسواق المحفوفة بالتحديات، وتحقق أثراً إنمائية يمكن قياسها.





1/3

نصيب مؤسسة التمويل الدولية
من مجمل التمويل الإجمالي المقدم
إلى القطاع الخاص من مؤسسات
التمويل الدولية

مؤسسة التمويل الدولية وقوة القطاع الخاص

1.1 تريليون دولار

مطلوبة سنويا للبنية التحتية في
البلدان النامية



البنية التحتية الحيوية - حيث تحتاج البلدان النامية إلى إنفاق سنوي يُقدر بحوالي 1.1 تريليون دولار من أجل تلبية الطلب على خدمات البنية التحتية. ويجب أن تأتي معظم هذه الموارد من مصادر القطاع الخاص. تعمل المؤسسة أيضا على تهيئة مناخ أفضل للاستثمار في البلدان النامية لأن مؤسسات الأعمال لا يمكنها تحقيق الازدهار وخلق فرص العمل إذا كانت الإجراءات البيروقراطية والتشريعات غير الضرورية تقف حجر عثرة أمام رواد الأعمال. ويستهدف عملنا مع المؤسسات الأخرى الأعضاء في مجموعة البنك الدولي مساعدة الحكومات على تهيئة بيئة قانونية وتنظيمية ومؤسسية ملائمة لخلق فرص العمل والنمو الاقتصادي. وفي الأسواق المالية، تهدف مشاريع المؤسسة إلى إعطاء الشركات الصغيرة والمتوسطة قدرة أفضل على الحصول على الخدمات المالية، وتعزيز أسواق السندات بالعملات المحلية، وتعمل المؤسسة أيضا على تعزيز التجارة التي تعتبر مسؤولة عن نصف الناتج الاقتصادي العالمي وحصنا منيعا وأقيا من الأزمات الاقتصادية. وتقوم برامج المؤسسة المعنية بتمويل التجارة وسلاسل التوريد بمساعدة الشركات في الأسواق الصاعدة في الحصول على التمويل اللازم وضمان النمو والعمالة. كما تلجأ إلينا المؤسسات العالمية الرئيسية المعنية بوضع السياسات للاستفادة من خبرتنا العريضة في تنمية القطاع الخاص. وتعمل مؤسسة التمويل الدولية حاليا مع بلدان مجموعة العشرين من أجل تشجيع نماذج الأعمال القائمة على الابتكار والاشتمال. وقامت مسابقة مجموعة العشرين للابتكار والاشتمال في الأعمال، التي أدارتها المؤسسة في السنة المالية 2012، بتكريم 15 شركة طرحت طرقا مبتكرة لتحسين حياة ملايين الناس عند قاعدة الهرم الاقتصادي.

الوظائف، الابتكار، الفرصة، القطاع الخاص قادر على تهيئة كل ذلك. في البلدان النامية، يُغذي القطاع الخاص النمو الاقتصادي والريادة في تنظيم مشاريع الأعمال التي تحسّن الأحوال المعيشية وتمنح الناس فرصة الحياة الأفضل. كما أنه مصدر حيوي للإيرادات الضريبية وتزويد الحكومات بالأموال اللازمة لخدمات الصحة والتعليم والبنية التحتية. وللقطاع الخاص أهمية خاصة في الأوضاع المتقلبة حيث يتطلع العالم باطراد إلى الأسواق الصاعدة لتوفير قوة دافعة للمزيد من النمو الاقتصادي.

تتمتع مؤسسة التمويل الدولية بوضع فريدة لتحفيز قوة القطاع الخاص في خلق النمو المفيد للفقراء، فهي تمثل حوالي ثلث إجمالي التمويل الإجمالي الذي تقدمه جميع مؤسسات التمويل الدولية للقطاع الخاص، وتقدم خدمات استشارية رفيعة المستوى لتحسين مناخ الاستثمار وجعل مؤسسات الأعمال أكثر قدرة على الاستثمار، وتعمل المؤسسة مع الجهات المتعاملة معها وواضعي السياسات من أجل الارتقاء بالمعايير البنائية والاجتماعية ومعايير الحوكمة الرشيدة وممارسات إدارة المخاطر التي تزيد من قوة الأسواق وشفافيتها وجاذبيتها من منظور المستثمرين. وبوصفها عنصرا محوريا في أنشطة مجموعة البنك الدولي لتفعيل قوة القطاع الخاص نحو النمو الاقتصادي القوي والمستدام، حددت مؤسسة التمويل الدولية عددا من المجالات التي يمكن أن تحدث فيها فرقاً، وهي مجالات ذات احتياجات هائلة لا يمكن تلبيتها عن طريق الموارد الحكومية وحدها.

وتساند المؤسسة الشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجالات البنية التحتية من أجل تحسين الاتصالات السلكية واللاسلكية والموانئ وتوليد الطاقة الكهربائية والنقل البري وخدمات مياه الشرب والصرف الصحي. فبدون القطاع الخاص، لا يمكن تمويل مشاريع

على اليمين
"عمل مؤسسة التمويل الدولية
بشأن المباني الخضراء يعني
مستقبلا أفضل لإندونيسيا" -
أنثون سوبارلان، رئيس شركة بناء
في جاكارتا



نهج المؤسسة الشامل بشأن خلق الوظائف



150
مليون

شخص عاطلين عن العمل في
البلدان النامية

تقوم المؤسسة أيضا بتمويل مشاريع مهمة في توفير الوظائف. ومن المتوقع أن يؤدي استثمار المؤسسة 250 مليون دولار في شركة أوراسكوم للإنشاءات والصناعة في مصر إلى توفير أكثر من 2500 وظيفة والمساعدة في زيادة الإنتاج الزراعي.

في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، يُتوقع أن يؤدي استثمار المؤسسة 130 مليون دولار في شركة بيلكوب لمستحضرات التجميل في بيرو إلى خلق 9 آلاف وظيفة تشغل النساء ثلاثة أرباعها.

ندرك أن منافع استثماراتنا وعملائنا الاستشاري ليست دائما منافع مباشرة، حيث يمكن أن تكون غير مباشرة وصعبة القياس. فعملنا لتحسين الحصول على التمويل ومناخ الاستثمار، مثلا، يُترجم إلى وظائف لم تكن لتتوفر دون هذا الجهد، ولكن ليس من السهل قياس هذه الآثار.

ولتحسين فهم تأثير مؤسسة التمويل الدولية غير المباشر في خلق الوظائف، أجرت المؤسسة دراسة مفتوحة المصدر بشأن مساهماتها في خلق الوظائف، وهي أول دراسة من نوعها لتعميق فهمها للقطاع الخاص وتوظيف العمالة وتشكيل ملامح طريقتها في اتخاذ القرارات. وقدمت الاستنتاجات المبكرة رؤى رئيسية حول الروابط بين النمو الاقتصادي والإنتاجية وخلق فرص العمل.

لن يقتصر تطبيق المعلومات والدروس التي تعلمناها من المتعاملين معنا على عمل المؤسسة فحسب، بل سوف تساعد واضعي السياسات ومؤسسات التمويل الإئمائي الأخرى والشركات الخاصة على زيادة تنظيم المشاريع والمنافسة ثم خلق الوظائف وفرص العمل في النهاية.

الوظيفة بالنسبة للفقر هي الطريق الموثوق نحو حياة أفضل. فبدون العمل، من الصعب - بل من المستحيل غالبا - أن يستطيع المرء إعالة نفسه وأسرته. وتنشأ عندئذ الاضطرابات والفلاقل الاجتماعية والاقتصادية، وتكرر الدورة، وتشتد أوضاع الفقر.

هذا هو السبب في أن البطالة هي التحدي الأكثر إلحاحا في وقتنا هذا. والوضع أشد ما يكون إلحاحا في البلدان النامية حيث إن بها ثلاثة أرباع العاطلين عن العمل في العالم - حوالي 150 مليون شخص.

والحاجة ماسة إلى ملايين الوظائف ببساطة لمجاراة النمو السكاني وخفض معدل البطالة العالمية. ولا يمكن تحقيق ذلك بدون القطاع الخاص الذي يمثل فعليا 90 في المائة من الوظائف في البلدان النامية. تعمل المؤسسة مع الجهات المتعاملة معها والشركاء لضمان أن القطاع الخاص لا يخلق الكثير من الوظائف فحسب، بل يخلق وظائف جيدة - وظائف في بيئة عمل آمنة، ومزايا جيدة، وفرص كثيرة لترقية العمال إلى وظائف أفضل.

يتسم الوضع بالحدة والخطورة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث لم يحصل الشباب بصفة خاصة على التدريب أو التعليم اللازم لتلبية احتياجات سوق العمل اليوم. وتعالج مؤسسة التمويل الدولية عدم التوافق هذا من خلال حشد الشركاء المانحين، والعمل مع شبكة واسعة من الجهات المتعاملة مع المؤسسة، والاستثمار في التعليم عالي الجودة في سياق مبادرة التعليم من أجل التوظيف المعنية بالشباب العربي.

نعمل للتأكد من قيام القطاع الخاص بخلق وظائف جيدة - في بيئة عمل آمنة، ومزايا جيدة، وفرص الترقية والتقدم.

من الوظائف في
البلدان النامية
مصدرها القطاع الخاص

90%



400

مليون شركة تفتقر إلى
التمويل اللازم للنمو



الدور العالمي للمؤسسة في توسيع نطاق الحصول على التمويل

أكثر من
800

مؤسسة مالية تعمل مع مؤسسة
التمويل الدولية في مختلف أنحاء
العالم



ساعدت مؤسسة التمويل الدولية على رفع
مستوى دخل مزارعي البن في إثيوبيا عن طريق
زيادة كمية ونوعية ما ينتجونه من البن.

وهي مبادرة لتبادل المعرفة لتعزيز دور مؤسسات الأعمال
الصغيرة والمتوسطة في النمو والتوظيف والحد من
الفقر. ونشرت المؤسسة أيضا عدة تقارير بحثية حول
أفضل ممارسات تشجيع تمويل الشركات الصغيرة
والمتوسطة - بما في ذلك دليل سياسة تمويل الشركات
الصغيرة والمتوسطة، وهو مرجع للحكومات والجهات
التنظيمية.

يمكن أن يكون لعمل المؤسسة آثار خفية كبيرة.
حسبما أوضحه أحد مشاريعها الاستشارية في الصين.
وبالنسبة للكثير من الشركات الصينية الصغيرة، يمثل
الحصول على التمويل تحديا كبيرا لأن هذه الشركات
تفتقر إلى نوع الضمان المقبول من مؤسسات الإقراض
المحلية.

وفي عام 2005، شرعت السلطات الصينية في
إجراء إصلاحات لتشجيع التمويل مقابل طائفة متنوعة
وأوسع نطاقا من الضمانات - تحديدا، الأصول القيمة
المنقولة، مثل الخزون والحسابات المدينة. وكانت مؤسسة
التمويل الدولية شريكا نشطا في هذا المجال. فقد
ساعد مشروع المؤسسة المعنى بالعاملات المضمونة
في الصين على تشجيع تنمية الشركات الصغيرة
والمتوسطة التي تمثل أولوية وطنية مهمة.

وأوضح تقييم خارجي لهذا المشروع أن الشركات
الصينية حصلت على ائتمان قدره 3 تريليونات دولار من
خلال 385 ألف قرض حتى يونيو/حزيران 2011. وشريحة
كبيرة من المستفيدين من هذا المشروع هي شركات
صغيرة أصولها غالبا في شكل مخزون وحسابات
مدينة.

يمثل الحصول على التمويل عاملا أساسيا لتحقيق
الرخاء. ولكن واحدا من كل شخصين في البلدان
النامية ليس لديه حساب بنكي - أي أكثر من 2.5 مليار
شخص. وتفتقر حوالي 400 مليون شركة إلى التمويل
اللازم لنموها. وتبلغ تقديرات الفجوة الائتمانية لهذه
الشركات 2 تريليون دولار.

أدرجت البلدان المتقدمة والنامية الأعضاء في
مجموعة العشرين أن هذا القصور يشكل عقبة كبيرة
أمام التنمية. فطلبت مجموعة العشرين من مؤسسة
التمويل الدولية تنفيذ العمل المرتبط بمبادرة جديدة
للمجموعة هي الشراكة العالمية من أجل الاشتغال
المالي، التي تم تصميمها لتحسين حصول الشركات
والأفراد على التمويل اللازم.

تؤدي المؤسسة دورا بالغ الأهمية، إذ يتطلب الأمر
مهارات فريدة وشراكات واسعة - تشمل الحكومات
والمؤسسات الإنمائية والقطاع الخاص - للتصدي
لتحديات بهذا الحجم. وهذه هي نقطة قوة للمؤسسة،
حيث تتمتع بالخبرة على مدى عشرات السنين في
المساعدة في توسيع نطاق الحصول على التمويل في
البلدان النامية، والعمل من خلال شبكة تضم أكثر من
800 مؤسسة مالية.

في السنة المالية 2012، وفي سياق العمل المرتبط
بمجموعة العشرين، أنشأت مؤسسة التمويل الدولية
المنتدى العالمي لتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة.

قرض من بانكاميا، شركة للتمويل الأصغر
تساندها مؤسسة التمويل الدولية، يؤدي
إلى تحسين ورشة ميلار لاندو مانيوس
كبروغا لقطع ونشر الأخشاب، كولومبيا.





قامت البلدان النامية بخفض معدل الفقر بواقع النصف في السنوات العشرين الماضية. ولكن لا يزال هناك 1.3 مليار شخص يعيشون على أقل من 1.25 دولار للفرد في اليوم. وفي العقود القادمة، من المحتمل أن تواجه هذه البلدان مخاطر جديدة كبيرة تُهدد الرخاء - بما في ذلك هجرة السكان من الريف إلى الحضر بما يؤدي إلى الضغط على البنية التحتية، وتعرض الأمن الغذائي للخطر. والإضرار بالبيئة.

يمثل التصدي لهذه الأخطار أولوية بالنسبة لمؤسسة التمويل الدولية. ويساعدُ عمل المؤسسة مع القطاع الخاص في تحديث البنية التحتية حيثما تكون الحاجة ماسة إلى ذلك - ولا سيما في أفريقيا - وتوسيع فرص حصول الناس على التعليم الجيد والرعاية الصحية. ويساعد في زيادة تنوع مصادر الإمداد بالغذاء حيثما تكون تلك الإمدادات شحيحة. كما يساعدُ في إنشاء أسواق مالية محلية قوية ومرنة. ومن شأنه تمكين مؤسسات الأعمال في البلدان النامية من فعل الشيء الكثير لتخفيف آثار تغير المناخ والتكيف معه.

القطاعات

ذات الأولوية

48	47	46	44	42
أنشطة رائدة في التمويل بالعملة المحلية	مساعدة الفقراء في الحصول على خدمات أفضل في التعليم والرعاية الصحية	تعزيز الأمن الغذائي في البلدان النامية	تشجيع وجود دورة قوية فاعلة من خلال تحديث البنية التحتية في أفريقيا	معالجة تغير المناخ. أولوية ملحة

80%

من الأموال اللازمة لمعالجة تغير المناخ تأتي من القطاع الخاص



1.6 مليار دولار
ارتباطات مقدمة إلى
استثمارات متعلقة بالمناخ



معالجة تغير المناخ، أولوية ملحة وعاجلة

في البلدان النامية، تتعرض الموارد الأساسية، مثل الغذاء والمياه والأراضي، لضغوط مطردة نتيجة للتوسع العمراني والنمو السكاني. ويُزيد تغير المناخ من شدة هذه الضغوط، وخاصة بالنسبة للفئات والشرائح الأشد فقرا.

والقطاع الخاص هو طرف أساسي في معالجة هذه التحديات - إذ يتعين عليه تقديم ما يُقدر بحوالي 80 في المائة من الاستثمارات اللازمة لتثبيت أوضاع تغير المناخ. واستثمارات بهذا الحجم تتطلب عمليات شراكة بين الحكومات والمجتمع المدني والمؤسسات المالية الدولية. فضلا عن ذلك، فإن ابتكارات القطاع الخاص يمكن أن تخفض تكاليف تخفيف آثار تغير المناخ والتكيف معه. تقوم مؤسسة التمويل الدولية فعليا بدمج تغير المناخ في كل جانب من جوانب عملها، كما تحفز الابتكار من خلال تقديم الاستثمارات، التي تشمل رأس المال المخاطر والتمويل المختلط، والخدمات الاستشارية - بما في ذلك وضع المعايير وإجراء بحوث رئيسية بشأن مخاطر الأعمال التي يتغيرها تغير المناخ. وفي السنوات القلائل الماضية، حققت المؤسسة أيضا سجلا قويا لمشاريع تتضمن عمليات شراكة بين القطاعين العام والخاص متعلقة بالمناخ.

وفي السنة المالية 2012، استثمرت المؤسسة 1.6 مليار دولار في عمليات مرتبطة بالمناخ - بما نسبته أكثر من 10 في المائة من مجمل الارتباطات للسنة المالية. وتهدف المؤسسة إلى أن تشكل ارتباطاتها الخاصة بالتمويل طويل الأجل 20 في المائة من إجمالي ارتباطات قروضها بحلول السنة المالية 2015. واشتمل حوالي 70 في المائة من استثمارات المؤسسة في قطاع الطاقة الكهربائية على عمليات كفاءة استخدام الطاقة وكذلك الطاقة المتجددة - بما في ذلك كراذرالوفو، وهي مزرعة شهيرة للطاقة الشمسية بقدرة 60 ميجاوات في بلغاريا. ونفذت المؤسسة أيضا حافظة عالية لبرامج استثمارية تبلغ 35 مليون دولار

لدعم استثمارات القطاع الخاص المرتبطة بالمناخ. كما كان حوالي 30 في المائة من العمليات الجديدة للمؤسسة - بشأن الشراكات بين القطاعين العام والخاص - مرتبطا بالمناخ. يمكن لزيادة كفاءة استخدام الطاقة في المكاتب والمنازل والمباني الأخرى أن تحدث أثرا كبيرا. فقد تتضاعف انبعاثات غازات الدفيئة المرتبطة بالمباني بحلول عام 2030، ويأتي معظم هذه الزيادة من جانب البلدان النامية. وتساعد مؤسسة التمويل الدولية شركات البناء في جميع أنحاء العالم على التأكيد مجددا على أهمية الاستدامة وكفاءة استخدام الطاقة - وذلك من خلال زيادة استثمارات المؤسسة وسن قوانين البناء بما يؤدي لخفض تكاليف التشغيل والحد من الانبعاثات الكربونية والتعرض لأحداث مناخية شديدة. في كولومبيا، تعمل مع الحكومة المركزية والغرفة الوطنية للبناء من أجل سن أول قانون وطني للمباني الخضراء. وسوف يتم تطبيق القانون الجديد على بناء ما يصل إلى 700 ألف وحدة سكنية محدود الدخل، أو ما يمثل 72 في المائة من الإنشاءات الجديدة حتى عام 2020. ويجري القيام بعمل مماثل في بنغلاديش وإندونيسيا والمكسيك والفلبين وفيتنام. وقد لعبت المؤسسات المالية المحلية أيضا دورا محوريا في تمويل الأنشطة المرتبطة بالمناخ. وتساعد مؤسسة التمويل الدولية حَوَّل القطاع المالي الصيني بتقديمها إرشادات وموارد لوضع السياسات والبنوك في الصين. والواقع أن السياسة المبكرة للائتمان الأخضر تشجع البنوك الصينية على زيادة الاستثمار في الشركات المستدامة ذات الكفاءة في استخدام الطاقة. ولهذا المشروع أهمية بالغة في بلد تنبعث منه غازات الدفيئة بدرجة أكبر من أي بلد آخر - وسيكون المشروع قدوة حسنة لبقية أنحاء العالم.

أدت مساندتنا إلى تكيين مؤسسة (EnergyStroy) من إصلاح وخطبت محطات توليد الطاقة الكهربائية بالبخار في روسيا.



1.6

مليار

دولار استثمارات في
البنية التحتية
في أفريقيا



تشجيع وجود دورة قوية فاعلة من خلال تحديث البنية التحتية في أفريقيا

500 ألف شخص
يحصلون على خدمات محسنة

وتؤكد هذه العمليات والكثير من المشاريع الأخرى أهمية الوثبات التي تحقّقها أفريقيا، ولكن الأمر يتطلب بعض الوقت واستمرار الاستثمار في القارة لإقامة أساس متين للبنى التحتية.

للمؤسسة أيضا قصب السبق والريادة في تعزيز الدراية والمعرفة في أفريقيا بشأن كيفية تطوير وتوجيه مشاريع البنية التحتية بطرق تحقّق التوازن الصحيح بين المصالح الخاصة والعامة وإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية.

وقد نجحت المؤسسة أيضا في إسداء المشورة للحكومات الأفريقية، بما في ذلك البلديات، حول كيفية إشراك القطاع الخاص في تقديم الخدمات العامة الأساسية، وكيفية إعادة هيكلة المؤسسات المملوكة للدولة. ومن المتوقع أن تسفر مساندة المؤسسة للشركات بين القطاعين العام والخاص في السنوات المالية 2008-2012 عن تسهيل تعبئة موارد تمويل من القطاع الخاص بأكثر من 175 مليون دولار للبنية التحتية والصحة، وتوفير خدمات محسنة لحوالي 500 ألف نسمة.

ما زالت المخاطر السياسية والفساد والتدخلات في الإجراءات التنظيمية تشكل عقبة كؤودا، ولكن الاقتصاديين والحللين يشيرون إلى ملامح دورة قوية فاعلة، فالنمو في أفريقيا يجتذب زيادة الاستثمار والخبرات التخصصية في التمويل ويقود حركة التوسع في المستقبل.

على الرغم من وجود أطقم العمل التي تضع اللمسات الأخيرة على الطرق والموانئ ومحطات الطاقة الكهربائية التي تم إنشاؤها حديثا في أنحاء أفريقيا، فإن شعوب القارة باقتصاداتها المتنامية تطلب المزيد. والواقع أن النمو الاقتصادي في أفريقيا مؤخرا يُبرز - بل يُعمّق - المشكلات الهيكلية التي طال أمدها حيث يفشل نمو البنية التحتية في مسايرة التطورات. فمشاهد الطرق المزدحمة ونقص المياه النظيفة والانقطاع المتكرر للكهرباء تجسد كلها حقيقة الوضع في الكثير من المدن الأفريقية. ولا تحصل نسبة كبيرة من سكان أفريقيا على خدمات الكهرباء على الإطلاق. ارتفعت استجابة مؤسسة التمويل الدولية إلى مستوى تاريخي في عام 2012، فللمرة الأولى، تبلغ استثمارات المؤسسة وما قامت بتعبئته من موارد الاستثمار قرابة 1.6 مليار دولار في جميع أنواع البنية التحتية الخاصة في أفريقيا. ويزيد هذا الاستثمار على ضعف مستواه في عام 2011.

تركز المؤسسة على لبنات البناء التي يتطلبها أي اقتصاد حديث: الموانئ والسكك الحديدية والاتصالات السلكية واللاسلكية والطاقة الكهربائية بما في ذلك الطاقة المتجددة.

وتسلط المشاريع الناجحة الأخيرة الضوء على الطرق المتعددة التي تساعد المؤسسة من خلالها أفريقيا في إنشاء بنيتها التحتية. ففي السنغال، ساندت المؤسسة مشاركة القطاع الخاص في مشروع طريق دكاكرا بخاصية حصيل رسوم المرور، الذي سيؤدي على نحو ملموس إلى تحسين النقل والتجارة في العاصمة والمناطق المحيطة بها. وفي توغو، تساعد استثمارات المؤسسة وخدماتها الاستشارية شركة كهرباء توغو في تطوير وبناء وتشغيل محطة للطاقة الحرارية قدرتها 100 ميجاوات في العاصمة لومي.

أقصى اليمين في إطار المساندة في ظل علاقة شراكة مع مؤسسة التمويل الدولية، أجزم مرفق الكهرباء الرئيسي في ليبيريا تركيب 33600 توصيلة جديدة في مونروفي.

على اليمين مجموعة زورلو للطاقة تستغل إمكانات طاقة الرياح في باكستان للمساعدة في تخفيف النقص المزمن في الطاقة الكهربائية في البلاد.



تعزيز الأمن الغذائي في البلدان النامية

ساعدت المؤسسة المزارعين على تحقيق دخل مستمر من خلال برنامجها العالمي لتمويل المستودعات. فالبرنامج يسمح للمزارعين بسرعة الحصول على النقد عند تسليم محاصيلهم إلى المستودعات. وكان معتادا أن يضطر المزارعون إلى الانتظار لحين شحن سلعهم من المستودعات - وذلك يمكن أن يستغرق أسابيع. ويُتيح البرنامج للمزارعين إمكانية الاقتراض الفوري على أساس إيصال تسليم سلعهم الزراعية.

بالإضافة إلى ذلك، وسّعت المؤسسة نطاق برنامج إدارة المخاطر المتعلقة بأسعار المنتجات الزراعية ليشمل أفريقيا والشرق الأوسط، مما يتيح الحصول على التمويل وإدارة المخاطر للمستوردين والمصدرين في هاتين المنطقتين الحيويتين. وتتولى المؤسسة أيضا إدارة نافذة القطاع الخاص في البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي. وهو برنامج لمجموعة البنك الدولي يتمثل الهدف منه في زيادة التمويل اللازم لبرامج الأمن الغذائي في البلدان النامية. وتقدم نافذة القطاع الخاص بهذا البرنامج قروضا وضمائن ائتمانية واستثمارات في أسهم رأس المال من أجل دعم أنشطة القطاع الخاص المعنية بتقوية الأمن الغذائي. نعلم أن الأمن الغذائي يشكل تحديا لا نستطيع التصدي له بمفرده. ونظرا للنمو السكاني في العقود الأربعة القادمة، فإن من الضروري أن يزيد إنتاج الغذاء بنسبة 70 في المائة. وتحتاج البلدان النامية إلى استثمارات تبلغ 83 مليار دولار في المتوسط سنويا. ويتطلب ذلك الأمر الإبداع والابتكار وتضافر الجهود على الصعيد الدولي. ومؤسسة التمويل الدولية في وضع مثالي يتيح لها أداء هذا الدور الحيوي.

ينتج العالم كميات وفيرة من الغذاء - هي أكثر من كافية لغذاء كل رجل وامرأة وطفل. ومع ذلك، يعاني من الجوع يوميا حوالي مليار شخص معظمهم في البلدان النامية.

وتعكس هذه المفارقة حقيقة غير سارة، وهي أن: الجوع والفقر صنوان لا يفترقان. ينفق الفقراء معظم دخلهم الشحيح على الغذاء، مما يجعلهم أشد تأثرا ومعاناة من الزيادات في أسعار المواد الغذائية. فحتى الزيادات قصيرة الأمد يمكن أن تكون لها تداعيات وأثار طويلة الأمد، إذ تخرم أطفالهم من الغذاء الضروري لحياة صحية مُنتجة.

شهدت أسعار الغذاء ارتفاعات حادة في السنوات القلائل الماضية، مما أثار مخاوف إثنائية ملحة وعاجلة. وكانت استجابة مؤسسة التمويل الدولية قوية؛ وأصبح الأمن الغذائي أولوية إستراتيجية بالنسبة لها. فأطلقت مجموعة متنوعة من المبادرات المبكرة للمساعدة في توفير المواد الغذائية حيثما تكون الحاجة ماسة إليها بأسعار يمكن تحملها.

يتسم نهج المؤسسة هذا بالشمولية. فهو يؤكد أهمية زيادة قدرة المزارعين والصناعات الزراعية على الحصول على التمويل. ونهية بيئة استثمار أكثر مواتاة وإيجابية، وتعزيز نقل المعرفة والتكنولوجيا، والاستدامة البيئية والاجتماعية، وعمليات الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وزيادة كفاءة استخدام الأراضي والمياه والطاقة.

في السنة المالية 2012، أطلقت المؤسسة برنامج تمويل السلع الأولية المخرجة بغية زيادة تمويل تجارة السلع الزراعية في جميع البلدان النامية مع القيام في الوقت نفسه بمعالجة احتياجات الطاقة في البلدان الأشد فقرا. ويتوقع أن يقدم هذا البرنامج الدعم والمساندة لتجارة تصل قيمتها إلى 18 مليار دولار على مدى السنوات الثلاث القادمة.

استجابت مؤسسة التمويل الدولية بقوة لارتفاع أسعار الغذاء، إذ ساعدت على توفير المواد الغذائية حيثما تكون الحاجة ماسة إليها وبأسعار معقولة.



30

استفادة 30 بلدا من مشاريع
مؤسسة التمويل الدولية في
قطاعي الصحة والتعليم



مساعدة الفقراء في الحصول على خدمات أفضل في التعليم والرعاية الصحية

جديدة وإضافة قدرة لاستيعاب 5 آلاف من الطلبة
والطالبات الجدد.

وقد أسفر ذلك عن: حصول الطلاب من ذوي الدخل
المنخفض والمتوسط في الفلبين - بما في ذلك عدد كبير
من النساء اللواتي يعانين الضعف والحرمان - على
فرصة أفضل لتلقي التدريب التخصصي وتعزيز الأمل
في العثور على وظيفة جيدة.

التعليم والصحة من بين أهم الأولويات بالنسبة
لمؤسسة التمويل الدولية - وقد استثمرت المؤسسة
أكثر من أية مؤسسة دولية أخرى في خدمات القطاع
الخاص في الصحة والتعليم في الأسواق الصاعدة.
وتتعاون المؤسسة على نحو وثيق مع البنك الدولي في
تصميم إستراتيجيات للبلدان التي ليست لديها موارد
لتوفير رعاية صحية جيدة أو خدمات تعليمية لجميع
السكان.

وتعمل المؤسسة حاليا على زيادة فرص الحصول
على رعاية صحية جيدة من خلال استثمارها في نماذج
العمل المبتكرة. وفي السنوات العشر الماضية، استثمرت
المؤسسة 1.6 مليار دولار في مجال الرعاية الصحية.

أتاح عملنا مع مؤسسة أرشميدس العالمية
طريقة جديدة لتوفير الخدمات الصحية الأساسية
للسكان الذين يعانون من عدم كفاية الخدمات. ففي
سياق أول استثمار مباشر في قطاع التأمين الصحي،
استثمرت المؤسسة 3 ملايين دولار في أسهم رأس مال
شركة أرشميدس للنهوض بالأوضاع الصحية. وهي
شركة متخصصة في تقديم التأمين الطبي والخدمات
الصحية في جورجيا وكازاخستان. ويساعد هذا
الاستثمار شركة أرشميدس على فتح 24 مستوصفا
وتوفير التأمين لنحو 670 ألف شخص قبل عام 2018.

2.2 مليار دولار

استثمرتها المؤسسة في
شركات الخدمات التعليمية
والصحية في الأسواق الصاعدة

أعلي. في الوسط
ساعد دعمنا للتدريب المهني التخصصي
في الفلبين جوفيلين مانامات على تحسين
إمكاناتها الوظيفية في صناعة الضيافة
في البلاد.

يعاني العمال غير المتعلمين الآن حرمانا شديدا في ظل
اقتصاد عالمي سريع التغير. فيدون التدريب التخصصي،
يستحيل تقريبا العثور على وظائف جيدة - أي الوظائف
التي تتيح الاستقرار الاقتصادي والحراك الاجتماعي.
غالبا ما يكون ذلك هو حال ذوي الدخل المنخفض
والمتوسط في البلدان النامية. وعندما يتعاقب جيل بعد
الآخر دون الحصول على أي تدريب، يضرب الفقر بجذوره.
تعمل مؤسسة التمويل الدولية، من خلال
الاستثمار في التعليم، على وضع حد لهذا الاتجاه.
فمشاريعها تعزز الحصول على التعليم الجيد والمهارات
الملائمة لاحتياجات السوق العالمية. وتستثمر المؤسسة
على نحو مباشر في شركات التعليم، وتدعم تقديم
القروض إلى الطلاب، فضلا عن تحقيق استنارة
السياسة الحكومية، وتبادل المعرفة التي اكتسبتها
المؤسسة في هذا المجال.

في السنوات العشر الماضية، استثمرت المؤسسة
أكثر من 2.2 مليار دولار في شركات الخدمات التعليمية
والصحية في الأسواق الصاعدة، ونفذت مشاريع في
أكثر من 30 بلدا. ولعمل المؤسسة المرتبط بالتعليم
الفني والمهني - وهو مجال تنشط فيه المؤسسة باطراد
- أثر كبير وملحوس. فهذه البرامج تستهدف المفتقرين
إلى الخدمات الكافية وهم في أغلب الحالات أول من
يحصل بين أفراد عائلاتهم على تعليم بعد المرحلة
الثانوية.

قدمت المؤسسة قرضا بما قيمته 24 مليون دولار
إلى شركة تي سي جي في الفلبين، التي تدبر سلسلة
من الكليات المتخصصة في صناعة الضيافة. ويساعد
هذا الاستثمار في توسعة منطقتين في الحرم الجامعي
للكلية الآسيوية لفنون الضيافة وإنشاء أربع مناطق



أنشطة رائدة في التمويل بالعملة المحلية

أكثر من 10 سنوات

ومؤسسة التمويل الدولية رائدة في التمويل بالعملة المحلية



والملكة العربية السعودية وتايلند. وقدمت المؤسسة التمويل بأكثر من 50 عملة محلية - أي أنها فاقت في ذلك أية مؤسسة إقليمية أخرى متعددة الأطراف. ولتعزيز التقدم في الإقراض وإصدار السندات بالعملة المحلية في أفريقيا، وقعت المؤسسة اتفاقية رئيسية مع البنك الأفريقي للتنمية بشأن الدخول في عمليات مبادلة العملات. وتتيح هذه الاتفاقية الاستفادة كل طرف من إصدارات سندات الطرف الآخر بالعملة المحلية، إلى جانب تعزيز قدرة المؤسسة على مساندة المشاريع الإيجابية للمتعاملين معها. وهذه هي الاتفاقية الأولى من نوعها للبنك الأفريقي للتنمية أو المؤسسة التمويل الدولية مع مؤسسة مالية أخرى متعددة الأطراف.

كانت المؤسسة أول مؤسسة متعددة الأطراف توقع اتفاقية مبادلة محلية مع البنوك الصينية من أجل توفير الإقراض بالعملة المحلية. ومن شأن الاتفاقيتين المبرمتين مع البنك الصيني للتنمية وبنك الاستيراد والتصدير الصيني تمكين المؤسسة من تقديم قروض طويلة الأجل بالرينمينبي لمشاريع تنمية القطاع الخاص.

يمثل توسيع نطاق التمويل طويل الأجل بالعملة المحلية حجر الزاوية في إستراتيجية المؤسسة المعنية بتقوية أسواق رأس المال في البلدان النامية. ويمكن للمؤسسة، من خلال التعاون مع الجهات التنظيمية والمؤسسات المحلية، أن تقوم بتشجيع اللوائح والقواعد الفاعلة المنظمة لأسواق رأس المال. ويتيح هذا التعاون أيضا مساعدة الجهات المتعاملة مع المؤسسة على تخفيف مخاطر العملة بطرق تمكنها من خلق فرص العمل وتوسيع أنشطة الأعمال.

في معظم البلدان النامية، يواجه صغار رواد الأعمال الراغبون في توسيع أعمالهم عقبة فورية: تتمثل في محدودية الحصول على تمويل بالعملة المحلية.

عادة ما تكون أسواق السندات بالعملات المحلية أسواقا صغيرة وغير متطورة. وتكون البنوك غالبا أكثر ارتباطا في إقراض الشركات الأكبر الأكثر رسوخا. وهذا يعني أن التمويل طويل الأجل بالعملة المحلية لا يتوافر بسهولة للشركات الصغيرة والمتوسطة ما يضطرها إلى الاقتراض بالعملات الأجنبية من أجل تحقيق نموها. وإدراكا للمخاطر التي يثيرها هذا الأمر، دعا وزراء المالية ومحافظو البنوك المركزية في البلدان الرئيسية المتقدمة والنامية في مجموعة العشرين إلى تنسيق الجهود من أجل دعم أسواق السندات بالعملة المحلية في البلدان النامية. وقالوا في العام الماضي إن بمقدور هذه الأسواق إتاحة "مصدر إضافي" في وقت الأزمة المالية، وتفعيل الاستفادة من المستثمرين المحليين باعتبارهم مصدرا قويا بديلا للتمويل.

ونحن نعرف هذا الجدل جيدا. وقد حصلت المؤسسة هذا العام على موافقة من غانا و8 بلدان أعضاء في الاتحاد النقدي لغرب أفريقيا على وضع برامج للسندات بالعملات المحلية بغرض تقوية أسواق رأس المال المحلية ودعم تنمية القطاع الخاص في البلدان حيثما تكون الحاجة ماسة إليها. وفي سياق برنامجها الرئيسي للسندات متوسطة الأجل بالعملات المحلية في أفريقيا، سوف تصدر المؤسسة سندات بأكثر من مليار دولار بالسيدي الغاني والفرنك الغرب أفريقي على مدى العشر سنوات القادمة.

اضطلعت المؤسسة على مدى أكثر من عشر سنوات بأداء دور قيادي في توسيع نطاق توافر التمويل بالعملات المحلية في البلدان النامية. وكانت المؤسسة أول جهة تصدر ضمانات ائتمانية جزئية لإصدارات السندات المحلية في الجزائر والهند والمكسيك وروسيا

الأسواق عالية المخاطر أو الجيدة في التعامل

57

مساعدة البلدان
على التعافي من
آثار الصراعات وعدم
الاستقرار

56

توسيع الفرص
الاقتصادية أمام النساء

54

تحسين الأحوال المعيشية
للناس في المناطق عالية
المخاطر أو الجديدة في
التعامل في البلدان
متوسطة الدخل

52

إطلاق شرارة النمو
الاقتصادي والفرص في
البلدان الأشد فقراً

لمكافحة الفقر، من الضروري أن نعرف أين يعيش الفقراء. كانت الإجابة سهلة ومباشرة قبل عقدين من الزمان - فنسبة 90 في المائة من الفقراء كانوا يعيشون في البلدان الفقيرة. أما اليوم، فيعيش في البلدان منخفضة الدخل 25 في المائة فقط من أصل 1.3 مليار شخص يعيشون على أقل من 1.25 دولار للفرد في اليوم، في حين يعيش الباقون في البلدان متوسطة الدخل.

تؤكد هذه الأرقام الحاجة إلى نهج محدد لمكافحة الفقر. وعادة ما يضرب الفقر بجذوره في البلدان الأشد فقرا، وحتى في ظل النمو الاقتصادي القوي، فإن معدلات الفقر تتراجع بوتيرة بطيئة في مناطق مثل أفريقيا، ومن الصعب أيضا تراجع معدلات الفقر في البلدان التي تزج تحت وطأة الصراعات أو انعدام الاستقرار السياسي. وتمثل هذه البلدان أولوية بالنسبة لمؤسسة التمويل الدولية. وينطبق الأمر نفسه على المناطق الأشد فقرا في البلدان متوسطة الدخل التي تنتظر فيها أعداد غفيرة من الناس دعم المؤسسة.



إطلاق شرارة النمو الاقتصادي والفرص في البلدان الأشد فقرا

كانت الوظائف شحيحة ونادرة في أوغاندي، وهي مدينة صغيرة في شمال شرق هايتي. وعانت رولاندي بريسليز، وآلاف غيرها، الأمرين في سعيها للعثور على عمل لإعالة أسرته.

تغير هذا الوضع بعد إنشاء مجمع كوديفي، وهو مجمع صناعي تملكه مجموعة إم (Groupo M) وهي مجموعة شركات في الجمهورية الدومينيكية. أدت المساندة التي قدمتها مؤسسة التمويل الدولية إلى تمكن هذه المجموعة من توسعة هذا المجمع. ونتيجة لذلك، أصبح 6500 شخص يشغلون وظائف الآن في مجمع كوديفي المتخصص في صناعة الملابس بموديلات عالية الجودة للتصدير. ويتمتع هؤلاء العمال الآن بمزايا الخدمات الصحية والتعليمية، ورعاية اتحاد عمالي نشط. وهذه مزايا نادرة الوجود في هايتي.

تقول بريسليز: "بعد أن كنت عاملة على ماكينة حياكة، أصبحت مُشرفة، ثم مسؤولة تنسيق الآن. يساعدني الراتب الذي أتقاضاه في رعاية أسرتي والاعتناء بمنزلي".

تعاني هايتي والبلدان الأخرى الأشد فقرا مصاعب كبيرة في سعيها للقضاء على الأمراض التي يمكن الوقاية منها، والتغلب على الصراعات، والحد من تفشي الفقر. وبمثل خلق الفرص والنمو المستدام في هذه البلدان - المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية، وهي صندوق البنك الدولي المعني بالبلدان الأشد فقرا - أولوية بالنسبة لمؤسسة التمويل الدولية. وتفضل المؤسسة ذلك عن طريق تقديم مساندة متكاملة من الاستثمارات والخدمات الاستشارية.

منذ عام 2005، ارتفعت استثمارات المؤسسة في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية بواقع ستة أمتال لتصل إلى قرابة 6 مليارات دولار في السنة المالية 2012. وتستأثر البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية بحوالي نصف المشاريع الاستثمارية لمؤسسة التمويل الدولية و65 في المائة من إنفاقها على برامج الخدمات الاستشارية. وللمؤسسة التمويل الدولية سجل منجزات رائعة في هذه البلدان: فمقابل كل دولار مُستثمر في أسهم رأس المال، حصلت المؤسسة على عائد قدره 2.45 دولار.

أتاح الأداء المالي المتميز لمؤسسة التمويل الدولية تقديم مساهمات كبيرة في عمليات تجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية - إذ بلغت هذه المساهمات 2.2 مليار دولار حتى الآن. ويقترب هذا المبلغ من مستوى رأس المال المدفوع لمؤسسة التمويل الدولية الذي يبلغ 2.4 مليار دولار.

على اليسار ساعدت مؤسسة التمويل الدولية مجموعة Groupo M في توسعة مصنع كوديفي للملابس. وأنحت آلاف العمال، مثل رولاندي بريسليز، فرصة تحسين أحوالهم المعيشية.

أسفل بدأ ماميكون بيريان نشاطه في منتجات الألبان في عام 2011 بقرض من البنك التعاوني الزراعي في أرمينيا وهو أحد المتعاملين مع مؤسسة التمويل الدولية.





زادت استثمارات مؤسسة
التمويل الدولية في البلدان
المؤهلة للاقتراض من
المؤسسة الدولية للتنمية
بواقع ستة أمثال منذ 2005.

6x

استثمار

6 مليارات دولار

في البلدان المؤهلة للاقتراض من
المؤسسة الدولية للتنمية

في عملها في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية، ركزت مؤسسة التمويل الدولية على المشاريع التي تتيح خلق الفرص وتحسين الأحوال المعيشية للناس بوتيرة سريعة قابلة للاستدامة. وفي السنة المالية 2012، مثلاً، قدمت المؤسسة تمويلاً قدره 5.5 مليون دولار لإنشاء فندق هيلتون بسعة 138 غرفة في بوروندي - التي خرجت من سنوات الصراعات والقتال الأهلية التي دمرت اقتصاد البلاد فعلياً.

عملت بوروندي مع المؤسسة الدولية للتنمية من أجل استعادة الاستقرار وتقوية اقتصادها وتحديثه. وشهدت بوروندي بالفعل تحسناً كبيراً. وفي تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2012، الذي تُصدره مجموعة البنك الدولي، احتلت بوروندي الترتيب السابع عالمياً من حيث أكبر تحسن في تسهيل ممارسة أنشطة الأعمال. سوف يؤدي الفندق الجديد إلى تحسين جاذبية بوروندي من منظور مؤسسات الأعمال والمسافرين الدوليين، وإتاحة أماكن للإقامة والمبيت حسب المعايير العالمية وقاعات عالية الجودة للمؤتمرات والاجتماعات. ويتوقع أن يخلق هذا المشروع 155 وظيفة دائمة، وتشغل النساء ثلث هذه الوظائف.



تحسين الأحوال المعيشية للناس في المناطق عالية المخاطر أو الجديدة في التعامل في البلدان متوسطة الدخل



تستطيع الهواتف المحمولة إحداث تحول في حياة الناس - ما لم يكن المرء واحداً من 1.6 مليار شخص يعيشون في مناطق نائية لا تعمل فيها هذه الهواتف.

لا تغطي معظم شركات الهاتف المحمول الأماكن النائية في البلدان التي لا تكون فيه الخدمة - ببساطة - ممكنة من الناحية التجارية؛ فالمسافات شاسعة بالنسبة لهذه الشركات، وعدد السكان ضئيل للغاية ولا يبرر تكاليف تركيب المعدات اللازمة. ونتيجة لذلك، يُحرم بعض الناس من الاستفادة من ثورة الاتصالات. ولكن بعض رواد الأعمال يرون فرصة في جلب

خدمات الهاتف لساكني المناطق النائية. ولدى مؤسسة التمويل الدولية قدرة تخصصية في دعم هؤلاء الرواد الذين تؤدي نماذج عملهم الاستثمارية إلى تقديم حلول بتكلفة معقولة لتحسين الأحوال المعيشية للناس الذين يشكلون قاعدة الهرم الاقتصادي. ويساعد عمل المؤسسة أيضاً في تحسين الأحوال المعيشية للناس في المناطق عالية المخاطر أو الجديدة في التعامل في البلدان متوسطة الدخل.

يقول مايك فيتزجيرالد، المسؤول التنفيذي الأول لشركة ألتوبريدج، وهي شركة للتكنولوجيا في أيرلندا: "المجتمعات المحلية النائية ليست مناطق مصير السعي فيها الفشل المحتوم. على العكس تماماً، هناك الآن شواهد ملموسة ودراسات حالات مؤكدة بشأن أفريقيا وآسيا والشرق الأوسط تدحض مقولة إن المجتمعات النائية غير قادرة على إعطاء عوائد جذابة على الاستثمار".

على مدى السنوات الثماني الماضية، مثلت نماذج العمل الشاملة للجميع حوالي 7 إلى 10 في المائة من الارتباطات السنوية لمؤسسة التمويل الدولية بما يبلغ إجمالاً أكثر من 7 مليارات دولار. والواقع أن عمل المؤسسة - مع أكثر من 300 جهة متعاملة على أساس نماذج العمل الشاملة للجميع في أكثر من 80 بلداً - قد ساعدها في الوصول إلى أكثر من 250 مليون شخص عند قاعدة الهرم الاقتصادي.

تعمل المؤسسة أيضاً على تقوية القطاع الخاص في المناطق عالية المخاطر أو الجديدة في التعامل في البلدان متوسطة الدخل، مما يساعد في تقديم حلول مبتكرة للتحديات الإنمائية العاجلة، في كروانيا، مثلاً. تقوم المؤسسة بتمويل مزرعة رياح بالقرب من مدينة سيبينك تقدم إمدادات مستمرة من الطاقة الكهربائية للمنازل والمصانع مع المساعدة في الوقت نفسه على مكافحة تغير المناخ.

وفي إندونيسيا، يتمثل المنتج الرئيسي لشركة ألتوبريدج في نظام محطة "lite site" الذي يساعد على توصيل خدمات الهاتف المحمول للمناطق النائية، ويبيع هذا النظام لشركات الهاتف المحمول في البلدان النامية بسعر 50 ألف دولار - أي خمس تكلفة الأنظمة التقليدية الباهظة التكلفة في المناطق الريفية. ويدير هذا النظام برنامج إلكتروني ذي ملكية مسجلة وألواح الطاقة الشمسية المنخفضة التكلفة. وقد أدت أنظمة ألتوبريدج إلى تمكين المتعاملين مع المؤسسة من الوصول بكفاءة إلى مجتمعات محلية يقيم بكل منها 3 آلاف نسمة.

قامت المؤسسة باستثمار في مرحلة مبكرة في أسهم رأس المال بقيمة 5 ملايين دولار في شركة ألتوبريدج. وقد قامت شركة إندوسات، وهي إحدى الشركات الكبيرة في إندونيسيا، باستخدام نظام ألتوبريدج للوصول إلى مشتركي جدد في مامبي، وهي قرية نائية في منطقة سولاويستي على بعد 15 ساعة بالسيارة من أقرب مطار.

وحتى فترة قريبة، لم يكن أمام سكان مامبي أية خيارات للاتصالات، فكانوا يسافرون لمدة 3 ساعات لإجراء مكالمات هاتفية - أو السفر لمدة 5 ساعات للوصول إلى أقرب مستشفى. ويستطيع هذا المستشفى الآن أن يبعث إليهم رسائل بتحديثات المعلومات الصحية. ويستطيع صغار رواد الأعمال إجراء مكالمات عبر هواتف إندوسات، مما يساعد في تحسين كفاءة أنشطتهم أعمالهم.

أدى استثمار المؤسسة في تكنولوجيا ألتوبريدج منخفضة التكلفة إلى تمكين شركات الهاتف المحمول من خدمة العملاء في القرى النائية في إندونيسيا.

تعتبر أجور الوظائف في قطاع الصناعات الكيماوية أجورا مرتفعة بصفة عامة. ولكن النساء في الهند حُرمن في السابق من دخول هذا المجال - بناء على فرضية أنهن لا يستطعن العمل بأمان في بيئة كهذه.

من خلال عملها مع إحدى الجهات المتعاملة معها وهي شركة ميغماني أورجانيكس، أثبتت مؤسسة التمويل الدولية خطأ هذا التهج. وفي عام 2008، ساعدت المؤسسة شركة ميغماني في إنشاء أول مصنع كيميائي به نساء عاملات. وبمساعدة من المؤسسة، وضعت الشركة سياسات تلي على نحو أفضل احتياجات النساء العاملات في مصنعها الجديد (FineChem) - بما في ذلك ساعات العمل المرنة ومتطلبات أساسية خاصة بالصحة والسلامة. وأنشأت الشركة أيضا غرضا مستقلة لحفظ الأغراض الشخصية والتعلقات الشخصية للنساء العاملات بالإضافة إلى أماكن مخصصة لهن للاغتسال والاستحمام.

كانت النتيجة جيدة تستحق الإشادة. وهي تضرب مثلا لشركات الكيماويات الأخرى في الهند. ويعمل حوالي 45 امرأة الآن في مصنع فاينتشييم وأغلبتهن من قرى قريبة من ميناء داهيج بولاية غوجورات. ووجدت الشركة أن النساء قادرات على أداء مهام وظائفهن تماما كالرجال - وأنهن أكثر إنتاجية والتزاما بقواعد السلامة. والنساء العاملات، من جانبهن، يتمتعن بوظائف مستقرة ودخل أعلى فضلا عن الشعور بالتمكين والقوة في بيوتهن وقراهن.

وتعتبر النساء مصدرا قويا للنمو الاقتصادي والفرص. وهن يمثلن في البلدان النامية حوالي ثلث الشركات الصغيرة والمتوسطة - التي تعتبر محركا قويا لخلق فرص العمل. ويشكل النساء 40 في المائة من القوى العاملة في العالم. ويتوسيع الفرص أمام النساء في أدوارهن بوصفهن رائدات أعمال وموظفات ومستهلكات وصاحبات مصلحة مباشرة. نستطيع أن نُحدث تحولات هائلة في الأسواق المحلية والعالمية. تقوم المؤسسة بزيادة قدرة سيدات الأعمال على الحصول على التمويل. وتُزِيل المؤسسة أية حواجز ماثلة أمام النساء في مزاولة الأنشطة. كما تعمل مع المتعاملين معها على تحسين أوضاع عمل المرأة. وتتعاون مع الغرف التجارية المحلية والشركاء الآخرين لتزويد سيدات الأعمال بالتدريب لاكتساب مهارة العمل التجاري والإدارة.

في مصر، على سبيل المثال، عملت المؤسسة مع شركة القاهرة للاستثمار والتنمية العقارية لإجراء مراجعة لنظام حوكمة الشركات، مما شجع هذه الشركة التي تدير أكبر شبكة للمدارس الخاصة في البلاد على ضم نساء مجلس إدارتها. وبناء على توصية المؤسسة، قامت هذه الشركة بتنوع أعضاء مجلس إدارتها. وتمثلت نتيجة ذلك في تحسن كبير في فاعلية المجلس، حسبما أفادت الشركة.

منذ أن أطلقت برنامج "الاعتماد على المرأة Banking on Women" في أواخر عام 2010، استثمرت المؤسسة أكثر من 78 مليون دولار لمساندة صاحبات الشركات الصغيرة في أوروبا الشرقية وشرق آسيا. وذلك في سياق البناء على خبرة المؤسسة في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء. وقدمت الجهات المتعاملة مع المؤسسة حوالي 760 ألف وظيفة للنساء في عام 2011. واستثمرت المؤسسة 200 مليون دولار في الصندوق العالمي الجديد لتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، الذي يُتوقع أن يقوم على مدى حياته لفترة 10 سنوات بتقديم تمويل لـ 600 ألف شركة صغيرة - رُعاها ملوك لنساء.

الأسواق عالية المخاطر أو الجديدة في التعامل توسيع الفرص الاقتصادية أمام النساء

قرض تمويل أصغر من إحدى الجهات المتعاملة مع مؤسسة التمويل الدولية يساعد مستورة أسويففا في توسيع نشاطها في صناعة السلال في طاجيكستان.

مساعدة البلدان على التعافي من آثار الصراعات وعدم الاستقرار

وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - حيث أدى الربيع العربي إلى تعميق تحديات التنمية - استثمرت المؤسسة أكثر من ملياري دولار منذ بداية الاضطرابات في عام 2011. وأطلقت المؤسسة مبادرات مصممة لزيادة قدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة على الحصول على التمويل، ومعالجة البطالة في صفوف الشباب وتحسين المهارات الوظيفية، وزيادة التمويل اللازم لمبادرات البنية التحتية الحرجة. تمثل الخدمات الاستشارية نمطاً الخطوة الأولى لمؤسسة التمويل الدولية في المناطق الخارجة من أتون الصراعات - فهذه الخدمات تجتذب الاستثمار، ويكمنها أن تكون، على الصعيد الفردي، أداة لإحداث التحول بالنسبة لرواد الأعمال الساعين إلى بداية جديدة. وفي كوت ديفوار الغنية بالمعادن، مثلاً، أدت الاضطرابات السياسية والعسكرية لمدة 10 سنوات إلى شل حركة صناعة التعدين تقريباً. واستثمرت المؤسسة حوالي 1.2 مليون دولار، من خلال شركة سما للموارد في غرب أفريقيا، من أجل دعم مشروع التنقيب عن النيكل والنحاس. وسوف يؤدي هذا المشروع إلى خلق فرص العمل وتشجيع النمو، وكذلك وضع معايير بيئية واجتماعية سليمة للاستثمار في كوت ديفوار مستقبلاً.

في السنة المالية 2012، استثمرت المؤسسة 537 مليون دولار في 45 مشروعاً في المناطق الهشة والمتأثرة بالصراعات. ونفذت برنامجاً للخدمات الاستشارية بتكلفة قدرها 31 مليون دولار. وفي فبراير/ شباط، افتتح البنك الدولي في نيروبي، كينيا، مركزاً عالمياً جديداً معنياً بالصراعات والأمن والتنمية، ويقوم هذا المركز، من خلال المساندة المالية والخبرة التخصصية الضرورية، بمساعدة الفقراء والمجتمعات المحلية التي مزقتها الحروب على إعادة بناء الاقتصاد.



537 مليون دولار
استثمارات في المناطق المتأثرة
بالصراعات

البعد من جديد ليس سهلاً بالنسبة لـ 1.5 مليار شخص يعيشون في مناطق متأثرة بالصراعات وعدم الاستقرار، فالحروب والاضطرابات الأهلية تطيح بالأمن وتلحق الضرر بالبنية التحتية والتجارة وتدمر الإطار التنظيمي وتمنع حصول رواد الأعمال المحتملين على الائتمان. تقدم مؤسسة التمويل الدولية مساندة فورية وطويلة الأمد لمساعدة هذه المناطق على التعافي. فالمؤسسة تساعد في إعادة بناء القطاع الخاص وتشجيع رواد الأعمال وعودة سكان هذه المناطق إلى العمل. في رواندا ذلك البلد الذي فقد ما يصل إلى خمس سكانه في مذابح جماعية قبل أقل من عشرين عاماً، يمثل النمو الاقتصادي واستثمارات القطاع الخاص العاملين الرئيسيين لتخفيف حدة الفقر. ولكن رواد الأعمال في رواندا واجهوا عقبات قانونية وإدارية مرهقة - فالروتين يؤدي إلى صعوبة تسجيل الشركات وتسوية المنازعات التجارية أو الانخراط في تجارة عبر الحدود.

من خلال برنامج إصلاح مناخ الاستثمار في رواندا، ساعدت المؤسسة الحكومة الرواندية في تحديث الإجراءات التنظيمية المعقدة، وكانت نتيجة ذلك خلق أكثر من 16 ألف وظيفة جديدة وإنشاء 8 آلاف منشأة أعمال جديدة. وتعتبر رواندا الآن واحدة من رواد إصلاح مناخ الاستثمار على مستوى العالم، طبقاً لتقرير ممارسة أنشطة الأعمال الذي تصدره سنوياً مجموعة البنك الدولي. ويؤدي تحسين مناخ الاستثمار إلى زيادة إقبال رواد الأعمال على الأرجح على إنشاء الشركات وخلق فرص العمل والاستثمار في البلاد.

تمويل 45 مشروعاً في
المناطق المتأثرة بالصراعات

45



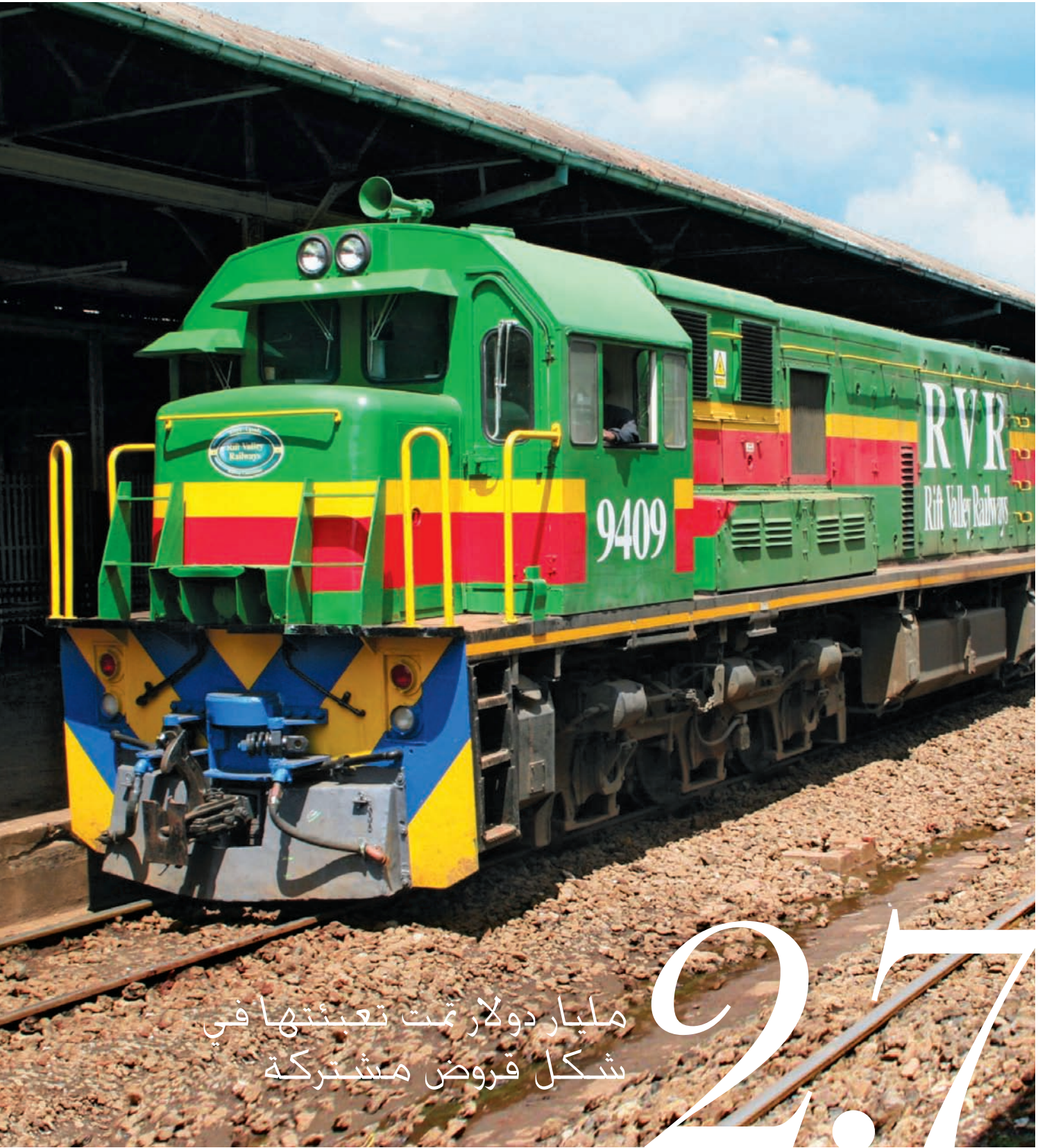
أحدثت الاحتمالات الاقتصادية العالمية المجهولة انخفاضاً كبيراً في تدفق رؤوس الأموال إلى البلدان النامية. فقد انكمشت التدفقات الخاصة بنسبة 25 في المائة تقريباً خلال العامين الماضيين. كما انخفضت المعونة المقدمة إلى البلدان النامية أيضاً.

في وقت تشح فيه الموارد، استمرت مؤسسة التمويل الدولية في تقديم رؤوس أموال كبيرة إلى البلدان النامية. وزادت أنشطة المؤسسة لتحقيق مشاركة مستثمرين آخرين بتقديم موارد إضافية لاستكمال استثمارات المؤسسة المتنامية أصلاً. وفي السنة المالية 2012، مثلاً، قدم هؤلاء المستثمرون قرابة 5 مليارات دولار - تعادل تقريباً ربع إجمالي الارتباطات الاستثمارية من جانب المؤسسة.

يشكل إطلاق العنان لمصادر جديدة لرأس المال عاملاً محورياً في النهج الذي تتبعه المؤسسة. ويتم ذلك عن طريق تشجيع مؤسسات الأعمال في البلدان النامية على الاستثمار في بلدان نامية أخرى، والاستفادة من موارد صناديق المساهمات الخاصة في أسهم رأس المال، وإيجاد طرق متنوعة ومبتكرة لتحرير رأس المال حيثما تكون الحاجة ماسة إليه.

تعبئة الموارد من أجل تعظيم الأثر الإجمالي

65	64	62	60
أسباب أهمية تمويل التجارة بالنسبة للتنمية	الأهمية المتنامية للاستثمار فيما بين بلدان الجنوب	إتاحة رأس المال اللازم للتنمية في الأسواق الصاعدة	قوة تعبئة الموارد



مليار دولار تمت تعبئتها في
شكل قروض مشتركة

27

1460 ميلا

هي طول الطريق الجوي بين
كينيا وأوغندا

قوة تعبئة الموارد

من مومباسا على المحيط الهندي إلى شواطئ بحيرة فكتوريا، يمتد خط السكك الحديدية من كينيا إلى أوغندا عبر حوالي 1500 ميل من الأراضي القاحلة ذات الأشجار الخفيفة والمرتفعات والوديان. وهذا الطريق شريان حيوي للنقل والتجارة في شرق أفريقيا. قبل سنوات قلائل، أخذت شبكة السكك الحديدية في التدهور بسبب شحة موارد التمويل وعدم كفاية الإدارة. تكرر وقوع الحوادث، وتعددت التنبؤ بمواعيد تحسن العربات.

أصبح من الضروري توفير استثمارات خاصة لإعادة تشغيل هذا الخط التاريخي. وفي عام 2011، انضمت مؤسسة التمويل الدولية إلى عدة مؤسسات مالية لتدبير تمويل يبلغ حوالي 274 مليون دولار لشركة سكك حديد أفريقيا المحدودة، المالك الجديد. واستثمرت الشركة المالكة في شراء المعدات الجديدة والاستعانة بخبراء فنيين لبناء خط سكة حديد أكثر سرعة وأكثر أماناً. تشكل تعبئة أموال من مستثمرين آخرين - يستثمرون معنا - جانباً مركزياً في إستراتيجيتنا. فتعبئة الموارد تسمح لنا بإجاز ما هو أكثر مما يمكن أن نحققه بمفردنا. كما أنها لا تتيح لنا جميع الموارد فحسب، بل جميع المعرفة والخبرات التخصصية أيضاً. سجل الربحية القوية والمستمرة للمؤسسة يَكْنِها من تعبئة رؤوس الأموال بفاعلية. ففي السنة المالية 2012، عملت المؤسسات مع البنوك والمؤسسات المالية الدولية والصناديق السيادية والمنظمات والشركاء الآخرين لتعبئة قرابة 5 مليارات دولار من أجل التنمية - أي بزيادة قدرها 1.1 مليار دولار عن ما تم تعبئته

على اليمين
بعد تعرضها فيما مضى للتأخير والحوادث، شهدت شبكة السكك الحديدية بين كينيا وأوغندا، المملوكة لشركة من القطاع الخاص، تحسناً كبيراً بمساعدة من مؤسسة التمويل الدولية.

على اليسار
ساعدت مؤسسة التمويل الدولية كولومبيا في تدبير 2.7 مليار دولار لطريق دل سول السريع الذي يعتبر أحد شرايين النقل الرئيسية في البلاد.

في السنة المالية 2007 (انظر أبرز أنشطة عمليات مؤسسة التمويل الدولية الصفحة 25). وتقوم المؤسسة عادة بتعبئة موارد من الغير من خلال برنامجها المعني بالإقراض المشترك، وهو الأقدم والأكبر على مستوى بنوك التنمية متعددة الأطراف. ويتقديها مجموعة متنوعة من أدوات القروض المشتركة، تتيح المؤسسة انضمام مستثمرين آخرين للعمل في أسواق محفوفة بالتحديات. وفي السنة المالية 2012، قامت المؤسسة بتعبئة قروض مشتركة بما قيمته 2.7 مليار دولار. تمثل شركة إدارة الأصول عنصراً متنامياً بسرعة في جهود المؤسسة لتعبئة الموارد. وبوصفها شركة تابعة ومملوكة بالكامل لمؤسسة التمويل الدولية، فإن شركة إدارة الأصول تتيح للمستثمرين الاستفادة من الخبرات التخصصية للمؤسسة وتحقيق عوائد قوية على الاستثمار في أسهم رأس المال فضلاً عن الأثر الإيجابي. وفي السنة المالية 2012، قامت شركة إدارة الأصول بتعبئة 437 مليون دولار من إجمالي ارتباطات المؤسسة وما قامت بتعبئته من موارد.

انضمت إلى المؤسسة في مشروع السكك الحديدية ثلاث مؤسسات أوروبية للتمويل الإئتماني - بنك التنمية الهولندي، والمؤسسة الألمانية للاستثمار والتنمية، والوكالة الفرنسية للتنمية - وصندوق تدبره شركة إدارة الأصول المملوكة للمؤسسة. وهناك شركة خاصة لعبت دوراً رئيسياً أيضاً هي شركة القلعة للاستثمار المباشر ومقرها في القاهرة، مصر. أصبحت التحسينات التي طرأت على السكك الحديدية واضحة بالفعل. فقد زاد شحن البضائع بنسبة 8 في المائة، وارتفع تواتر قطارات الركاب بمقدار الضعف. وانخفض وقوع الحوادث بمقدار النصف تقريباً. ولم تكن مؤسسة التمويل الدولية تستطيع أن تحقق كل ذلك وحدها.



10

استثمار 10 ملايين
دولار في هايتي بعد
الزلازل المدمر

إتاحة رأس المال اللازم للتنمية في الأسواق الصاعدة

يعتبر الحصول على قرض أمرا صعبا بالنسبة للشركات الصغيرة في البلدان النامية. ويمكن أن يزداد هذا الوضع سوءا في القريب العاجل.

في أعقاب الأزمة الاقتصادية العالمية، حرص الجهات التنظيمية على العثور على طرق لإبعاد دافعي الضرائب عن تحمل تكلفة إنقاذ البنوك، وطبقا للقواعد العالمية الجديدة، يتعين على البنوك تدبير أكثر من 600 مليار دولار لتغطية الخسائر المحتملة. وسوف تواجه البنوك خيارات صعبة عند دخول هذه القواعد حيز التنفيذ في عام 2013.

يمكن أن يتمثل أحد الخيارات في الحد من الإقراض - ولا سيما بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة في بلدان الأسواق الصاعدة حيث تنسم متطلبات رأس المال بارتفاعها نسبيا.

توقعت مؤسسة التمويل الدولية هذا التحدي - وساعدت في إنشاء صندوق مبتكر لتمكين البنوك من زيادة القروض المقدمة إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة في الأسواق الصاعدة دون تخطي الحدود المقررة لرأس المال. واستثمرت المؤسسة هذا العام 100 مليون دولار في صندوق جديد لتحفيز رأس المال وإعادة توزيعه تدبره شركة إدارة أموال خاصة هي كريستوفرسن روب وشركاه.

ويتيح هذا الصندوق للبنوك نقل بعض المخاطر الائتمانية لقروض الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى أطراف ثالثة. وخرير رأس المال وإتاحته للمزيد من الإقراض. ومن المتوقع أن يستقطب 300 مليون دولار إضافية من مستثمرين آخرين. مما يؤدي إلى تسهيل إتاحة ما

يصل إلى 4 مليارات دولار لإقراض الشركات الصغيرة والمتوسطة في الأسواق الصاعدة. تخطى مؤسسة التمويل الدولية بسجل طويل للابتكارات في خلق مصادر جديدة لرأس المال من أجل مساندة التنمية في الأسواق الصاعدة - ولا سيما في أوقات الأزمات وعدم اليقين. ويمكن أن تؤدي استثمارات الأموال الخاصة دورا كبيرا في هذا المجال حسبما توضحه تجربة المؤسسة.

تعتبر المؤسسة داعما كبيرا لصناديق الاستثمار في الأسواق الصاعدة. وهي تستثمر في هذه الصناديق منذ ثمانينيات القرن العشرين. وحافطة المؤسسة للاستثمار المباشر في الشركات الخاصة التي تبلغ 3 مليارات دولار يتم استثمارها في حوالي 180 صندوقا في مختلف أنحاء العالم. ومن خلال الاستثمار في هذه الصناديق، تنقل المؤسسة معايير أدائها ومتطلبات السياسات إليها، مما يمكن أن يساعد في تعزيز الأداء البيئي والاجتماعي لمشاريع تلك الصناديق. تدعم المؤسسة صناديق الاستثمار الخاصة لأنها تقدم رأس المال والخبرة إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة. وفي عام 2011، ساعدت استثماراتنا المباشرة في الشركات الخاصة في دعم حوالي 795 ألف وظيفة - أي ما يقارب ثلث إجمالي الوظائف التي أتاحتها الجهات المتعاملة مع المؤسسة.

غالبا ما تكون المؤسسة هي أول مستثمر مباشر في بعض البلدان الأشد فقرا. وقد نفذت المؤسسة في هذه السنة أول استثمار مباشر في هايتي بعد الزلازل المدمر. ومن المتوقع أن يسفر استثمار المؤسسة 10 ملايين دولار في صندوق ليوبارد الرأسمالي في هايتي عن مساندة أنشطة إنشاء وحدات سكنية بأسعار معقولة، والطاقة المتجددة، وإنتاج الغذاء.



في السنة
المالية 2012
نفذت مؤسسة
التمويل الدولية
أول استثمار
مباشر في
أنشطة خاصة
في هايتي.

الأهمية المتنامية للاستثمار فيما بين بلدان الجنوب

التمويل الذي قدمته مؤسسة التمويل الدولية يساعد مجموعة روتو التركية للطاقة في إنشاء مزرعة رياح ستساعد في تخفيف النقص الحاد في الطاقة الكهربائية في باكستان

التمويل الدولي في أفريقيا، وتستخدم الاتفاقية القطاع المصرفي لتثبيت المعايير البيئية والاجتماعية، وهو مسار جديد لعمل المؤسسة. وسوف يكون لهذه العملية تأثير إيجابي على الفقراء لأنها تزيد من موثوقية الاتصالات السلكية واللاسلكية ومعمولية تكلفتها إلى جانب تخفيض المنافسة.

لا يتدفق الاستثمار لبلدان الجنوب من الصين فقط. فمؤسسة التمويل الدولية تساعد أيضا في توجيه أموال القطاع الخاص إلى المناطق الفقيرة. وتعمل المؤسسة مع XacBank، وهو رابع أكبر بنك في منغوليا والجهة الرئيسية لإقراض التمويل الأصغر، ومستثمرين آخرين من أجل إنشاء شركة للأنتمان الأصغر في زنجيانغ، وهي واحدة من المناطق النائية الأشد فقرا. ويخلق هذا المشروع فرص عمل علاوة على تشجيع رواد الأعمال من خلال توسيع فرص حصول الشركات الصغيرة والمتوسطة على التمويل.

تقوم المؤسسة أيضا بتشجيع البلدان الأفريقية على الاستثمار عبر الحدود، وهو اتجاه يمكن أن يساعد البلدان الخارجة من سنوات الصراع فضلا عن تهيئة بيئة ملائمة لتنظيم مشاريع الأعمال.

وفي السنة المالية 2012، قدمت المؤسسة 2.8 مليون دولار لمساعدة فينافوم نيجيريا على توسيع نطاق خدماتها في سيراليون. وهذا هو أول مشروع صناعي للمؤسسة في سيراليون منذ انتهاء الحرب الأهلية قبل عشر سنوات، وهو يوضح أهمية الاستثمار بين البلدان الأفريقية ويرسل إشارة مؤداها أن سيراليون مفتوحة لمزاولة أنشطة الأعمال. والأهم أن هذا المشروع سيخلق فرص عمل وإيرادات حكومية، إلى جانب الحد من اعتماد سيراليون على الواردات.

تحتاج الاقتصادات الصاعدة إلى رأس المال الخاص، ولكنه لا يمكن أن ينشأ بأكمله في البلدان المتقدمة حيث يمكن أن يؤدي عدم اليقين الاقتصادي إلى الضغط على قدرة البنوك واستعدادها للإقراض.

تشكل حركة رأس المال من أحد البلدان النامية أو المتوسطة الدخل إلى بلد آخر - أي الاستثمار بين بلدان الجنوب - طريقة مهمة باطراد لتعميق الأسواق المالية وتوليد النمو واستخدام مصادر جديدة للموارد المالية.

تمثل تلك الحركة أولوية إستراتيجية بالنسبة لمؤسسة التمويل الدولية. فعلى مدى السنوات الثماني الماضية، شكل هذا الاستثمار ما يصل إلى 20 في المائة من حجم مشاريع وارتباطات المؤسسة - وكان ذلك على نحو متزايد في البلدان الأشد فقرا، وأفريقيا، والشرق الأوسط. وطبقا لمجموعة التقييم المستقلة، فقد حقق هذا الاستثمار نتائج تنمية قوية وساعد في الارتقاء بالمعايير البيئية والاجتماعية.

تعمل المؤسسة مع البنوك والشركات الصينية للتأكد من أن استثماراتها المتنامية في أنحاء أخرى من العالم لا تحرق الربح فحسب بل يجب أيضا أن تكون قابلة للاستدامة. ومن خلال الالتزام بمعايير بيئية واجتماعية قوية، ستكون هذه المشاريع أكثر جاذبا في المدى البعيد بما يحقق منافع مباشرة للفقراء.

في السنة المالية 2012، استثمرت المؤسسة 1.5 مليار دولار في 41 مشروعا فيما بين بلدان الجنوب. وقامت المؤسسة بترتيب برنامج تمويلي قيمته 115 مليون دولار لشركة فودافون غانا، بما في ذلك 72 مليون دولار في شكل قروض موازية من البنك الصيني للتنمية وبنك الاستيراد والتصدير الصيني. وتمثل هذه الاتفاقية المرة الأولى لمشاركة البنوك الصينية في برنامج تعبئة لمؤسسة

20%

من حجم الاستثمار في مشاريع فيما بين بلدان الجنوب

من ارتباطات تمويل التجارة تساند المزارعين والصناعات الزراعية

25%

أصدر برنامجنا العالمي لتمويل التجارة أكثر من 12500 ضمان بما قيمته إجمالاً 19 مليار دولار منذ عام 2005، واجه أكثر من النصف إلى البلدان الأشد فقراً. وفتح عمل المؤسسة باب الانخراط في أكثر من 15 منطقة هشة ومتأثرة بالصراعات. ومن بين ضمانات تمويل التجارة التي يتم إصدارها بموجب هذا البرنامج، كان أكثر من 80 في المائة منها مفيداً للشركات الصغيرة والمتوسطة. وكان أكثر من 25 في المائة من ارتباطاتنا في سياق البرنامج موجهة لمساندة المزارعين والصناعات الزراعية.

علاوة على ذلك، قام برنامج المؤسسة المعني بتوفير السيولة للتجارة العالمية، منذ إنشائه في عام 2009، بمساندة معاملات تجارية قيمتها 21 مليار دولار. وفي السنة المالية 2012، بلغ إجمالي ارتباطات المؤسسة في البرنامج 6.1 مليار دولار - أي بزيادة بنسبة 23 في المائة عن مثيله في السنة المالية 2011.

أسباب أهمية تمويل التجارة بالنسبة للتنمية

تمنح التجارة الدولية القوة للتنمية الاقتصادية - وتعتمد التجارة على توافر التمويل. ولكن تمويل التجارة، بالنسبة لمؤسسات الأعمال في البلدان النامية، من أول الأشياء التي تتوقف وتنقطع في أوقات الاضطرابات المالية.

وقد أدى التراجع الاقتصادي في البلدان المتقدمة، في هذه السنة، إلى إلحاق الضرر بمؤسسات الأعمال في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. وقامت عدة بنوك بخفض عملياتها في الكثير من البلدان النامية بعد أن كانت تقليدياً أكبر موردي تمويل التجارة. ونظراً لضائقة توافر تمويل التجارة، فإن تكلفته ارتفعت بدرجة كبيرة. تدخلت مؤسسة التمويل الدولية لسد الفجوة وأداء دور قيادي بين بنوك التنمية متعددة الأطراف. وعلى مدى السنوات القلائل الماضية، زادت استثمارات المؤسسة زيادة ملموسة في تمويل التجارة، وأطلقت طائفة من المبادرات العالمية المبتكرة لتوسيع نطاق هذا التمويل في البلدان النامية. وأصبحت المؤسسة في هذه السنة أول مؤسسة مالية دولية تبدأ في قياس الأثر التنموي لعملها في مجال تمويل التجارة.

تري المؤسسة أن تمويل التجارة يتيح مجالا كبيرا لفرصة تعزيز الأثر الإيجابي لعمل المؤسسة. ويُعزى ذلك جزئياً إلى أن القطاع الخاص لا يستطيع تلبية الاحتياجات بمفرده - لأن "فجوة السوق" في تمويل التجارة تبلغ على الأقل 25 مليار دولار حسب بعض التقديرات. كما يرجع الأمر أيضاً إلى أن المؤسسة وجدت أن تمويل التجارة يسمح لها بتحقيق تقدم على صعيد جميع أولوياتها الإستراتيجية، مما يساعد في تحسين الأحوال المعيشية للناس حيثما تكون الحاجة ضرورية وماسة.

80%

من ضمانات تمويل
التجارة مفيدة
للشركات الصغيرة
والمتوسطة



تابعونا موارد الويب ووسائل الإعلام الاجتماعي

يتيح موقع الإنترنت www.ifc.org معلومات شاملة عن جميع أوجه أنشطة عمل المؤسسة؛ إذ يشمل معلومات عن كيفية الاتصال بمكاتبها في مختلف أنحاء العالم، والبيانات الصحفية والموضوعات والبيانات الخاصة بقياس النتائج، ووثائق الإفصاح عن المعلومات الخاصة بعمليات الاستثمار المقترحة، والسياسات والإرشادات الأساسية التي تؤثر في المؤسسة والشركات المتعاملة معها. وتتيح النسخة الإلكترونية للتقرير السنوي لمؤسسة التمويل الدولية لعام 2012 إمكانية تنزيل جميع المواد الواردة في هذا المجلد والترجمات عند توفرها بصيغة PDF. وهي متاحة على الموقع التالي: www.ifc.org/annualreport. كما يتيح الموقع الإلكتروني مزيداً من المعلومات بشأن الاستدامة، بما في ذلك مؤشر المبادرة العالمية لإعداد التقارير.

للمزيد من المعلومات عن العديد من الموضوعات الرئيسية، يُرجى زيارة مواقع الويب التالية:

تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لمؤسسة التمويل الدولية/البنك الدولي
www.doingbusiness.org

مشروع المرأة والأعمال والقانون المشترك بين مؤسسة التمويل الدولية والبنك الدولي
<http://wbl.worldbank.org/>

استقصاءات مؤسسة التمويل الدولية / البنك الدولي المعنية بمؤسسات الأعمال
www.enterprisesurveys.org

مواجز قضايا مؤسسة التمويل الدولية
www.ifc.org/issuebriefs

أداة رسم خرائط مشاريع مؤسسة التمويل الدولية
www.ifc.org/projectmappingtool

أفريقيا - قوة القطاع الخاص
www.ifc.org/TOSAfrica

تغير المناخ - حلول القطاع الخاص
www.ifc.org/TOSClimatechange

البنية التحتية - كيف يمكن للقطاع الخاص المساعدة؟
www.ifc.org/TOSInfrastructure

فيس بوك

www.facebook.com/IFCwbq

تويتر

www.twitter.com/IFC_org
#IFC and #IFCAR2012

شبكة LinkedIn

<http://www.ifc.org/LinkedIn>

موقع Scribd

www.scribd.com/IFCpublications

يوتيوب

www.youtube.com/IFCvideocasts

موقع مؤسسة التمويل الدولية
www.ifc.org

Social Media Index

www.ifc.org/SocialMediaIndex

التقرير السنوي

www.ifc.org/AnnualReport



Mixed Sources
Product group from well-managed forests, controlled sources and recycled wood or fiber
www.fsc.org Cert no. SW-COC-002370
© 1996 Forest Stewardship Council



www.ifc.org/annualreport

الصفحة 22: Julio Etchart/Panos
 الصفحة 24: Tim Smith/Panos
 الصفحة 29: Abdallah Awidi
 الصفحتان 30-31: Iwan Bagus
 الصفحة 33: Shiho Fukada/Panos
 الصفحة 34: Adi Setiadi
 الصفحة 35: Mads Nissen/Panos
 الصفحة 36: Belcorp
 الصفحة 37: Truong Vu Minh Hieu
 الصفحة 38: John McNally
 الصفحة 39: Chris Jordan
 الصفحة 40: Tim Smith/Panos
 الصفحة 42: Alexander Charin
 الصفحة 44: Sandro Moore (على اليمين)
 الصفحة 44: Zorlu Energy Group (على اليسار)
 الصفحة 46: Xaykham Manilasith
 الصفحة 47: ASHA Philippines (على اليمين)
 الصفحة 47: Abbie Trayler-Smith/Panos (على اليسار)
 الصفحة 48: Sven Torfinn/Panos
 الصفحة 49: Kesara Ratnavibhushana
 الصفحة 51: Alfredo Caliz/Panos
 الصفحة 52: Harutyun Poghosyan (أعلى)
 الصفحة 52: William Daniels/Panos (أسفل)
 الصفحة 53: Romel Simon
 الصفحة 54: Altobridge
 الصفحة 56: Chris Wright
 الصفحة 57: Great Lakes Communication and Media Center
 الصفحة 58: Crispin Hughes/Panos
 الصفحة 60: Citadel Capital SAE
 الصفحة 61: Constructora Noberito Odebrecht
 الصفحة 63: Josine/Getty (أعلى)
 الصفحة 63: Thony Belizaire/Getty (أسفل)
 الصفحة 64: Zorlu Energy Group
 الصفحة 65: Sven Torfinn/Panos
 الصفحة 67: Julio Etchart/Panos

تقدير وعرفان

هذا العمل من إعداد قسم العلاقات التجارية بمؤسسة التمويل الدولية.

التصميم: Addison
www.addison.com

الطباعة: Sandy Alexander
www.sandyinc.com

الصور الفوتوغرافية:
الغلاف الداخلي:

Mikkel Ostergaard/Panos

الصفحة 2: Deborah Campos

الصفحة 3: Ray Rayburn

الصفحة 4: Iwan Bagus

الصفحة 7: Dorling Kindersley/Getty

الصفحة 10: Dilip Banerjee

الصفحة 13: Great Lakes Communication and Media Center

الصفحتان 14-15: Natalie Behring/Panos

الصفحة 17: John McNally

الصفحة 19: Sara King

الصفحة 21: Dieter Telemans/Panos

ВОЗДЕЙСТВИЕ
 ИННОВАЦИИ
 ВЛИЯНИЕ
 ДЕМОНСТРАЦИЯ
 IMPACTO
 INNOVACIÓN
 INFLUENCIA
 DEMOSTRACIÓN
 الأثر الإيجابي
 الابتكار
 التأثير
 الإيضاح والبرهان
 IMPACT
 INNOVATION
 INFLUENCE
 DÉMONSTRATION
 效益
 创新
 影响
 示范
 IMPACT
 INNOVATION
 INFLUENCE
 DEMONSTRATION
 インパクト
 イノベーション
 影響力
 デモンストレーション
 IMPACTO
 INOVAÇÃO
 INFLUÊNCIA
 DEMONSTRAÇÃO
 ВОЗДЕЙСТВИЕ
 ИННОВАЦИИ
 ВЛИЯНИЕ
 ДЕМОНСТРАЦИЯ
 IMPACTO
 INNOVACIÓN
 INFLUENCIA
 DEMOSTRACIÓN
 الأثر الإيجابي
 الابتكار
 التأثير
 الإيضاح والبرهان
 IMPACT
 INNOVATION
 INFLUENCE
 DÉMONSTRATION
 效益
 创新
 影响
 示范
 IMPACT
 INNOVATION
 INFLUENCE
 DEMONSTRATION
 インパクト
 イノベーション
 影響力
 デモンストレーション
 IMPACTO
 INOVAÇÃO
 INFLUÊNCIA
 DEMONSTRAÇÃO
 ВОЗДЕЙСТВИЕ
 ИННОВАЦИИ
 ВЛИЯНИЕ
 ДЕМОНСТРАЦИЯ
 IMPACTO
 INNOVACIÓN
 INFLUENCIA
 DEMOSTRACIÓN
 الأثر الإيجابي
 الابتكار
 التأثير
 الإيضاح والبرهان
 IMPACT
 INNOVATION
 INFLUENCE
 DÉMONSTRATION
 效益
 创新
 影响
 示范
 IMPACT
 INNOVATION
 INFLUENCE
 DEMONSTRATION
 インパクト
 イノベーション
 影響力
 デモンストレーション
 IMPACTO
 INOVAÇÃO
 INFLUÊNCIA
 DEMONSTRAÇÃO

الابتكار تأثير المؤسسة الإيضاح والبرهان

النتائج

النتائج

يساعد الوضع المالي القوي للمؤسسة - وسجل نجاحها الباهر في أوقات السراء والضراء - المتعاملين معها من القطاع الخاص على خلق الفرص وتحسين الأحوال المعيشية للناس في المناطق الأشد فقرا في العالم.

المحتويات

5-1

تحقيق النتائج طبقا لرؤيتنا

- 2 بطاقة قياس الأداء
- 4 خلق الفرصة حينما تكون الحاجة ماسة إليها

15-6

عمل المؤسسة وخبراتها التخصصية

- 7 أين تعمل المؤسسة
- 8 مجالات عمل المؤسسة الثلاثة
- 12 خبرات المؤسسة في الصناعات التي تتعامل معها
- 14 وضع المعايير

51-16

موظفونا وممارساتنا

- 17 أسلوب عمل المؤسسة
- 18 كيف تقيس المؤسسة نتائجها الإنمائية
- 26 جهاز موظفي المؤسسة
- 28 حوكمة المؤسسة
- 30 المساءلة
- 32 الشراكات
- 34 إدارة المخاطر
- 36 التحلي بالمسؤولية في العمل
- 38 دورة مشروع الاستثمار
- 42 تقرير التأكيد المستقل
- 45 فريق استعراض التقرير السنوي الذي شارك فيه أصحاب المصلحة المباشرة
- 46 موجز مالي

مؤسسة التمويل
الدولية تسعى جاهدة
لتقديم الموارد والخدمات
التي يتعذر الحصول
عليها من أية جهة أخرى.

تحقيق النتائج طبقا لرؤيتنا



بطاقة قياس الأداء تحقيق النتائج طبقاً لرؤيتنا

تتيح مؤسسة التمويل الدولية للمتعاملين معها مزيجاً فريداً من الاستثمارات والمشورة بغرض تشجيع التنمية المستدامة للقطاع الخاص في بلدان الأسواق الصاعدة. وتطلق المؤسسة على هذه الميزة الخاصة اسم "العوامل الإضافية Additionality"، التي يمثل استخدامها في تعظيم الأثر الإنمائي للمؤسسة حجر الزاوية في إستراتيجيتها. وتستترشد أنشطة المؤسسة بخمس أولويات إستراتيجية تتيح تقديم المساعدة حيثما تكون الحاجة ماسة إليها وحيثما تحقق هذه المساعدات أفضل النتائج.

محاو تركيز المؤسسة الإستراتيجية

1

تدعيم التركيز على
الأسواق عالية المخاطر
أو الجديدة في التعامل

البلدان المؤهلة للاقتراض من
المؤسسة الدولية للتنمية،
والبلدان الهشة والبلدان المتأثرة
بالصراعات، والمناطق عالية المخاطر
أو الجديدة في التعامل في البلدان
متوسطة الدخل

2

معالجة تغيّر المناخ
و ضمان الاستدامة
البيئية والاجتماعية

وضع نماذج جديدة للأعمال وأدوات
جديدة للتمويل، وتحديد المعايير
ورفع مستوياتها

3

معالجة القيود الماثلة
أمام نمو القطاع الخاص
في مجالات البنية
التحتية، والصحة،
والتعليم، وسلاسل
توريد المواد الغذائية

زيادة القدرة على الحصول على
الخدمات الأساسية وتدعيم سلسلة
القيمة في الصناعات الزراعية

4

تنمية الأسواق
المالية المحلية

بناء المؤسسات وتعنية الموارد
واستحداث أدوات مالية مبتكرة

5

بناء علاقات طويلة
الأمد مع الجهات
المتعاملة مع المؤسسة
في الأسواق الصاعدة

استخدام كامل منتجات المؤسسة
وأدواتها وخدماتها في توجيه تنمية
المتعاملين معها والمساعدة في
تحقيق النمو الاقتصادي عبر الحدود

بطاقة قياس الأداء
أداء المؤسسة في الركائز الإستراتيجية

المؤشر		الأداء	
		السنة المالية 2012	السنة المالية 2011
النتائج التنموية			
مشاريع الاستثمار الحاصلة على درجة عالية (حسب التصنيف في نظام تتبع النواجج الإيمائية (DOTS) ¹			
67%		68%	67%
المشاريع الاستشارية الحاصلة على درجة عالية ²			
67%		72%	67%

مجالات التركيز

الأسواق عالية المخاطر أو الجديدة في التعامل			
عدد مشاريع الاستثمار المنفذة في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية			
251		283	4867
الارتباطات المقدمة في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية (بملايين الدولارات)			
107		122	107
الإنفاق على الخدمات الاستشارية في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية (بملايين الدولارات) ³			
2150		2733	2150
الارتباطات المقدمة في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء (بملايين الدولارات)			
1603		2210	1603
الارتباطات المقدمة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (بملايين الدولارات)			

شراكات الجهات المتعاملة مع المؤسسة			
عدد مشاريع الاستثمار فيما بين بلدان الجنوب			
32		41	32
الارتباطات الخاصة بمشاريع الاستثمار فيما بين بلدان الجنوب (بملايين الدولارات)			
1034		1515	1034

تغير المناخ			
الاستثمارات ذات الصلة بالمناخ (بملايين الدولارات) ⁴			
1671		1621	1671

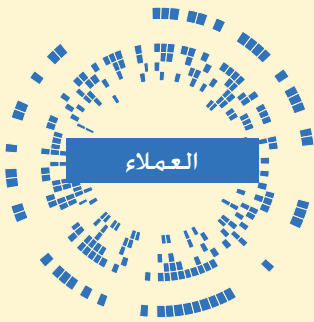
البنية التحتية والصحة والتعليم والغذاء			
الارتباطات الخاصة بقطاعات البنية التحتية، والصحة، والتعليم، والغذاء ⁵ (بملايين الدولارات)			
2200		3642	2200

الأسواق المالية المحلية			
الارتباطات الخاصة بالأسواق المالية (بملايين الدولارات) ⁶			
8176		9375	8176
الارتباطات الخاصة بقطاع منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة (بملايين الدولارات) ⁷			
6020		6077	6020

ملاحظات:

- 1 درجات نظام نتيج النواجج الإيمائية، النسبة المئوية للشركات المتعاملة مع المؤسسة التي حصلت نواججها التنموية على درجة تصنيفية عالية في 30 يونيو/حزيران من السنة المعنية، حسب متوسط متحرك لست سنوات من الموافقات (2003-2008) - فيما يتعلق بالسنة المالية (2012)
- 2 تستند تقديرات السنين الماليين 2012 و 2011 إلى مراجعة لتقارير الإنجاز الرفوعة في السنين الماليين 2011 و 2010 على التوالي.
- 3 الأشكال الخاصة بالسنين الماليين 2011 و 2012 تعكس النهجية المحسنة المستخدمة في قياس نفقات الخدمات الاستشارية في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية، وإدراج المشاريع الإقليمية.
- 4 تشمل الاستثمارات في محالي الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة.
- 5 إرتباطات الإدارات المعنية في مؤسسة التمويل الدولية بالبنية التحتية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتمويل على مستوى مناطق وأقاليم البلدان، والصناعات الزراعية (وليس سلسلة توريد الغذاء بأكملها).
- 6 إرتباطات الأسواق المالية في مؤسسة التمويل الدولية، باستثناء صناديق الاستثمار وأسهم الشركات غير المدرجة في البورصة.
- 7 يتضمن ذلك منشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة المقترضة بشكل مباشر والمؤسسات المالية التي تشكل منشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة أكثر من 50 في المائة من التعاملين معها، وأي استثمارات أخرى موجهة خصيصاً لمنشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة بوصفها الكيانات الرئيسية المستفيدة

خلق الفرص حيثما تكون الحاجة ماسة إليها من المنتفعون؟



قدم المتعاملون مع استثمارات المؤسسة 23 مليون قرض بقيمة إجمالية قدرها 201 مليار دولار إلى منشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة. كما قاموا بإيصال الكهرباء والمياه والغاز إلى حوالي 148 مليون مستهلك، وتركيب 172 مليون توصيلة هاتف. وقدموا كذلك خدمات الرعاية الصحية إلى أكثر من 12 مليون مريض، وخدمات تعليمية إلى نحو مليون طالب وطالبة.

- في 2011، وفر أحد المتعاملين مع استثمارات المؤسسة في الصين مياه الشرب إلى 2.6 مليون مستهلك منزلي - وخدمات الصرف الصحي والمياه المستعملة لما يبلغ 5.5 مليون مستهلك.
- وفي تونس، قام أحد المتعاملين مع استثمارات المؤسسة بزيادة حافظته من القروض الصغرى إلى أكثر من 45 مليون دولار، وحافطة قروضه للشركات الصغيرة والمتوسطة إلى حوالي 1.8 مليار دولار.
- وفي سري لانكا، وفر أحد المتعاملين مع المؤسسة خدمات الهاتف لحوالي 40 في المائة من مشتركي خطوط الهاتف في البلاد والبالغ عددهم 18.3 مليون.
- وفي ملدوفا، ساندت خدمات المؤسسة الاستشارية إنشاء مركز جديد للأشعة والتصوير التشخيصي من شأنه المساعدة في تحسين الرعاية الصحية لأكثر من 100 ألف مريض سنوياً.

وفرت إحدى الشركات المتعاملة مع استثمارات المؤسسة 2.5 مليون فرصة عمل. منها حوالي 890 ألف وظيفة من خلال الاستثمار في صناديق الأسهم والاستثمار الخاصة، وحوالي 450 ألف وظيفة في قطاع البنية التحتية الأساسية؛ ونحو 390 ألف وظيفة في قطاعي الصناعات الزراعية والغابات؛ وحوالي 370 ألف وظيفة في قطاع الصناعات التحويلية.

- في الهند، استثمرت المؤسسة في أحد صناديق الاستثمار الخاصة الذي وظفت الشركات المدرجة في حافظته حوالي 12 ألف شخص، منهم عدد متزايد من النساء.

تقدم مؤسسة التمويل الدولية والمتعاملون معها مجموعة متنوعة وواسعة النطاق من الإسهامات في البلدان النامية. ويمكن أن يُفضي نجاح الشركات المتعاملة مع المؤسسة إلى تحقيق آثار ممتدة وواسعة الانتشار في مختلف قطاعات الاقتصاد، بما يتيح للكثير من الناس - بما في ذلك الفقراء - فرصة تحسين أحوالهم المعيشية.

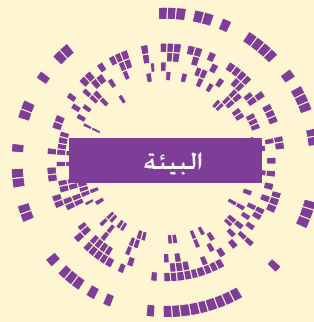
ومن خلال الشركات المتعاملة معها، تخلق المؤسسة الفرص للعاملين وعائلاتهم، والمجتمعات المحلية، والموردين، والمستثمرين، والعملاء الذين يشترون ما تُنتجه هذه الشركات. وبالإضافة إلى ذلك، تحقّق هذه الشركات إيرادات ضريبية كبيرة للحكومات الوطنية والمحلية؛ مما يؤدي إلى إتاحة موارد لمساعدة الفقراء. وفي مقدور هذه الشركات أيضاً أن تستفيد مما تقدمه المؤسسة من تمويل ومشورة في توسيع منشآتها ومرافقها أو تطويرها، وتحسين الأداء البيئي، وتعزيز حوكمتها، وتحسين أنظمة إدارتها والتزامها بمعايير الصناعة.

يكمل عمل المؤسسة الاستشاري استثماراتها، ويوفر الدعم للشركات والحكومات - بغرض تعظيم الأثر الإيجابي. ويتراوح عمل المؤسسة مع الحكومات من مساندة إصلاحات مناخ الاستثمار إلى المساعدة في تصميم وتنفيذ علاقات الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال البنية التحتية والخدمات الأساسية الأخرى.



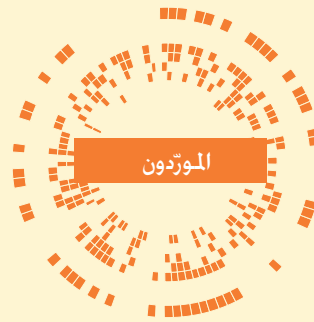
في السنة الماضية، أسهم المتعاملون مع استثمارات المؤسسة بحوالي 22 مليار دولار في الإيرادات الحكومية. ويشمل ذلك أكثر من 6 مليارات دولار من قطاعات النفط والغاز والتعدين؛ ونحو 5 مليارات دولار من قطاع البنية التحتية الأساسية؛ وحوالي 3 مليارات دولار من قطاع الصناعات التحويلية. ويذهب نصف عمل المؤسسة الاستشاري مباشرة إلى جهات حكومية.

- دفعت إحدى شركات النفط والغاز المتعاملة مع المؤسسة في منطقة أمريكا اللاتينية ضرائب ورسومًا أخرى تقدر بحوالي 2.2 مليار دولار إلى الحكومات.
- دفعت إحدى الشركات المتعاملة مع المؤسسة في العراق ضرائب ورسومًا أخرى تزيد على 500 مليون دولار إلى الحكومة.
- في ليبيا، ساعد عمل المؤسسة الاستشاري الحكومة على إنشاء سجل للشركات أدى إلى اختصار متوسط عدد الأيام اللازمة لاستيفاء إجراءات بدء النشاط التجاري وتأسيس الشركات من 20 يومًا إلى ستة أيام.
- وفي سان تومي وبرنسيبي، ساعد عمل المؤسسة الاستشاري الحكومة على تطبيق نظام الشباك الواحد one-stop shop بغرض تبسيط إجراءات تسجيل الشركات، مما أدى إلى اختصار متوسط عدد الأيام اللازمة لبدء النشاط التجاري وتأسيس الشركات من 144 يومًا إلى 10 أيام.



تساعد مشاريع المؤسسة في معالجة تغير المناخ والنهوض بالاستدامة البيئية والاجتماعية.

- ساعد برنامج المؤسسة المعني بتمويل مصادر الطاقة المستدامة في روسيا على تقديم ما يقارب 34 مليون دولار من التمويل لحوالي 71 مشروعًا في مجال كفاءة استخدام الطاقة. وسيؤدي هذا البرنامج، إجمالًا، إلى خفض تكاليف شراء الطاقة في مؤسسات الأعمال الروسية بحوالي 29.7 مليون دولار سنويًا.
- ساعد عمل المؤسسة الاستشاري مع شركات البذور في بنغلاديش، على تدريب أكثر من 22 ألف مزارع و 600 وكيل وتاجر جزمة على استخدام البذور التي تتحمل ظروف الإجهاد المائي والحراري، وممارسات الإنتاج المستدام، وبفضل الدعم الذي قدمته المؤسسة، أتاحت وزارة الزراعة للمزارعين المحليين سبعة أصناف جديدة من البذور التي تتحمل ظروف الإجهاد.



أتاح المتعاملون مع استثمارات المؤسسة فرصًا تعاقدية كبيرة للموردين المحليين. منها نحو 40 مليار دولار من السلع والخدمات التي قام بشراؤها المتعاملون معها في قطاعات الصناعات التحويلية والخدمات. كما أفادت أنشطة المتعاملين مع المؤسسة في مجال الصناعات الزراعية ما مجموعه 3.3 مليون مزارع.

- في 2011، قامت إحدى شركات التعدين المستفيدة من استثمارات المؤسسة وخدماتها الاستشارية في جنوب أفريقيا بشراء سلع وخدمات تزيد قيمتها على 640 مليون دولار من الموردين المحليين.
- وفي الهند، استثمرت المؤسسة في شركة لصناعة الأسمنت وفرت 300 وظيفة، وساندت على نحو غير مباشر خلق 7200 وظيفة في سلسلة التوريد والتوزيع المتصلة بها، في إحدى أكثر ولايات البلاد فقرًا.
- وفي بنغلاديش، أفادت إحدى شركات الصناعات الزراعية المتعاملة مع المؤسسة أكثر من 10 آلاف مزارع وما يزيد على 45 ألفًا من مؤسسات الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة في سلسلة التوريد المتصلة بها.



تساعد سياسات المؤسسة وعملياتها ومعاييرها الخاصة بأداء المتعاملين معها في تعزيز تأثيرها الإيجابي على المجتمعات المحلية مع العمل في الوقت نفسه على تلافي أية آثار سلبية محتملة أو التخفيف من حدتها.

- في 2011، أنفق أحد المتعاملين مع المؤسسة في أذربيجان 7 ملايين دولار على برامج إئتمانية مدفوعة باعتبارها المجتمعات المحلية.
- ونتيجة للخدمات الاستشارية التي قدمتها المؤسسة بهدف بناء قدرات الموردين المحليين في غينيا، وقعت شركات تعدين دولية عقود مشتريات جديدة تزيد قيمتها على 4 ملايين دولار مع مؤسسات أعمال محلية صغيرة ومتوسطة.

تتيح خبرات مؤسسة
التمويل الدولية -
التي يغطي عملها جميع
مناطق العالم وكل
الصناعات تقريبا - لها
تقديم مجموعة فريدة من
المزايا للمتعاملين معها.

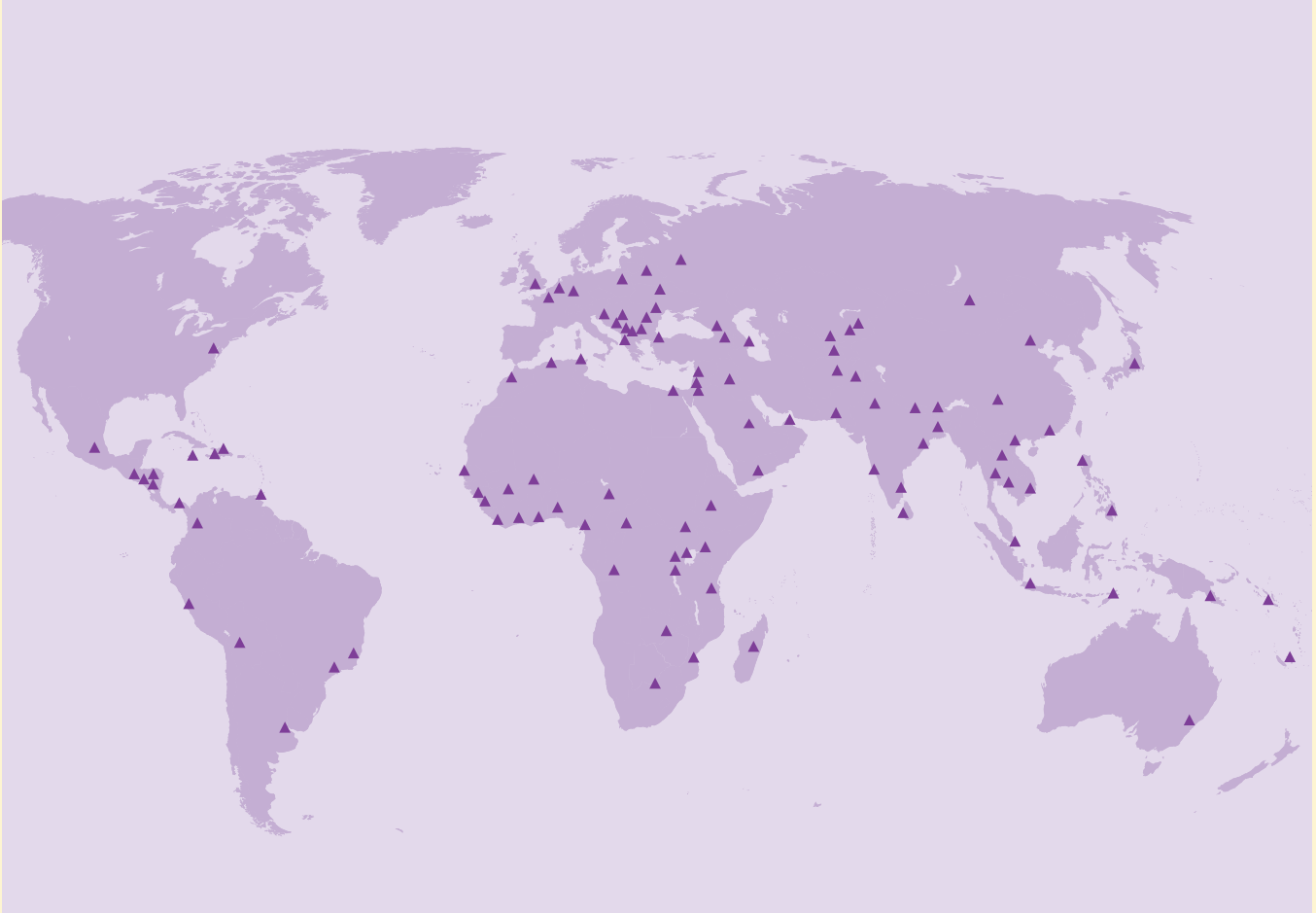
عمل المؤسسة وخبراتها التخصصية



أين تعمل المؤسسة

تعمل مؤسسة التمويل الدولية، باعتبارها أكبر مؤسسة إنمائية عالمية يركز عملها على القطاع الخاص، في أكثر من 100 بلد نام.

ويمكن للمؤسسة الاستفادة من الدروس التي استخلصتها في أي من مناطق عملها في حل المشاكل التي تواجهها مؤسسات القطاع الخاص في المناطق الأخرى. وتساعد المؤسسة الشركات المحلية على تحسين الاستفادة من معارفها عن طريق المواءمة بين هذه المعرفة وبين الفرص المتاحة في البلدان النامية الأخرى.



مجالات عمل المؤسسة الثلاثة

الأدوات والمنتجات

القروض

تقوم المؤسسة بتمويل المشاريع والشركات من خلال تقديم قروض من حسابها الخاص لأجل تتراوح في العادة بين 7 إلى 12 سنة. وتقدم المؤسسة أيضاً قروضاً إلى البنوك الوسيطة، وشركات التأجير التمويلي، وغيرها من المؤسسات المالية التي تقوم بإعادة إقراض الأموال المُقترضة. وفي حين كانت قروض المؤسسة في السابق مُقومة بعملات البلدان الصناعية الكبرى، فقد وضعت المؤسسة على سلم أولوياتها تنظيم منتجات الإقراض بالعملية المحلية. وقد قدمت المؤسسة موارد تمويلية بأكثر من 50 عملة محلية، منها: البيزو الكولومبي، والروبية الإندونيسية، والتنغي الكازاخستاني، والدرهم المغربي، والسول البيروفي الجديد، والبيزو الفلبيني، والفرانك الرواندي، والكواشا الزامبية. وفي السنة المالية 2012، بلغت القروض الجديدة التي ارتبطت بالمؤسسة بتقديدها حوالي 6.7 مليار دولار.

الاستثمار في أسهم رأس المال

يتيح الاستثمار في أسهم رأس المال مساندة أنشطة التنمية وزيادة رؤوس الأموال طويلة الأجل التي تحتاجها الشركات الخاصة، كما يتيح هذه الاستثمارات الفرص لمساندة حوكمة الشركات وتعزيز المسؤولية الاجتماعية.

تستثمر المؤسسة استثماراً مباشراً في أسهم رأس مال الشركات، ومن خلال صناديق الاستثمار في أسهم الشركات الخاصة أيضاً. وفي السنة المالية 2012، بلغت استثمارات المؤسسة في أسهم رأس المال لحسابها الخاص حوالي 2.3 مليار دولار من ارتباطات الإقراض. كما تستثمر المؤسسة عموماً في ما يتراوح بين 5 إلى 20 في المائة من أسهم رأس مال الشركة. وتشجع المؤسسة الشركات المستفيدة من استثماراتها على توسيع نطاق ملكية الأسهم من خلال قيد أسهم الشركة بالبورصة؛ ما يؤدي بدوره إلى تعميق أسواق رأس المال المحلية. وتقوم أيضاً بالاستثمار من خلال قروض المشاركة في الأرباح، والقروض القابلة للتحويل، والأسهم الممتازة.

خدمات الاستثمار التي تقدمها المؤسسة

تبعث خدمات المؤسسة الاستثمارية رسالة تذكير مهمة تفيد بأن بوسع مستثمري القطاع الخاص إعطاء دفعة لأنشطة التنمية في بلدان الأسواق الصاعدة، والمساعدة في الحد من الفقر، مع تحقيق الربح في الوقت نفسه. ومن شأن المجموعة الكبيرة من منتجات المؤسسة وخدماتها المالية تخفيف حدة الفقر وحفز النمو طويل الأمد عن طريق تعزيز منشآت الأعمال القابلة للاستمرار. وتشجع تنظيم مشاريع الأعمال وتعبئة الموارد التي لا يكون توفرها ممكناً لولا جهود المؤسسة. ويجري تصميم منتجات التمويل في المؤسسة بحيث تلبى الاحتياجات الخاصة بكل مشروع، وتوفر المؤسسة رأس المال اللازم لتحقيق النمو، ولكن الجزء الأعظم من هذا التمويل يأتي من أصحاب الشركات الخاصة الذين يتحملون أيضاً مسؤولية قيادة المشاريع وإدارتها. في السنة المالية 2012، استثمرت المؤسسة حوالي 15.5 مليار دولار في حوالي 576 مشروعاً، منها قرابة 6 مليارات دولار في مشاريع في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية، كما عباَت حوالي 5 مليارات دولار لدعم القطاع الخاص في البلدان النامية.

تعمل مؤسسة التمويل الدولية في ثلاثة مجالات، هي: خدمات الاستثمار، والخدمات الاستشارية، وشركة إدارة الأصول التابعة لها. وهي مجالات يعزز بعضها بعضاً؛ ما يتيح تقديم خبراتها العالمية إلى المتعاملين معها في البلدان النامية.

وتوفر هذه المجالات للمؤسسة ميزة خاصة في مساعدة القطاع الخاص على خلق الفرص في هذه البلدان - حيث يمكن تصميم ما تقدمه المؤسسة من استثمارات وخدمات استشارية بما يناسب الاحتياجات الخاصة بالجهة المتعاملة معها، وعلى نحو مبتكر يحقق القيمة المضافة لأنشطتها. وتحقيق قدرة المؤسسة على اجتذاب المستثمرين الآخرين إلى مشاريعها مزايا ومنافع إضافية، ما يتيح للمتعاملين معها مصادر جديدة لرأس المال وسبلاً أفضل لإجاز الأعمال.

تمويل التجارة

يضمن برنامج تمويل التجارة العالمية التابع للمؤسسة التزامات الدفع الخاصة بالمؤسسات المالية المعتمدة المرتبطة بتمويل التجارة. ويعمل البرنامج على توسيع وتكملة قدرة البنوك على تقديم تمويل الأنشطة التجارية عن طريق خدماته المتعلقة بتخفيف المخاطر على أساس كل معاملة على حدة لأكثر من 200 بنك في أكثر من 80 بلداً.

وفي السنة المالية 2012، شكل تمويل التجارة حوالي 6 مليارات دولار - وهو أكثر من ثلث الارتباطات التي قدمتها المؤسسة لحسابها الخاص. وقد ساند برنامج توفير السيولة للتجارة العالمية معاملات تجارية تصل قيمتها إلى 21 مليار دولار في البلدان النامية منذ إنطلاقه عام 2009.

القروض المشتركة

يمثل برنامج المؤسسة للقروض المشتركة، وهو أكبر برنامج لتقديم القروض المشتركة على مستوى جميع البنوك الإنمائية متعددة الأطراف، أداة مهمة من أجل تعبئة رأس المال اللازم لتلبية احتياجات التنمية. ومنذ إنشائه في عام 1957، قام البرنامج بتعبئة ما يزيد على 40 مليار دولار من أكثر من 550 مؤسسة مالية لتنفيذ أكثر من 1000 مشروع في أكثر من 110 بلدان من بلدان الأسواق الصاعدة.

وفي السنة المالية 2012، شاركت المؤسسة في تقديم قروض قيمتها 2.7 مليار دولار. وشمل ذلك تقديم قروض من الفئة "ب"، وقروض موازية، ذهب 38 في المائة منها إلى مقترضين من البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية والمناطق عالية المخاطر أو الجديدة في التعامل. وتلقى المقترضون في قطاع البنية التحتية 41 في المائة من مجموع الموارد التي تمت تعبئتها. وتمكنت المؤسسة من توسيع قاعدة مستثمريها، حيث أضافت بنوكاً تجارية في بلدان الأسواق الصاعدة، وثلاث مؤسسات تمويل إنمائي، وصندوقاً في أوروبا الغربية، وبنكاً تجارياً في الشرق الأوسط. وفي السنة المالية 2012، بلغ مجموع حافظة القروض المشتركة للمؤسسة 11.2 مليار دولار.

استثمرت المؤسسة مبلغ

15.5

مليار دولار في حوالي 580 مشروعاً.

ساند برنامج توفير السيولة للتجارة العالمية معاملات تجارية تصل قيمتها إلى

21

مليار دولار منذ إنطلاقه عام 2009.

شاركت المؤسسة في تقديم قروض مشتركة بلغ مجموعها

2.7

مليار دولار في السنة المالية 2012.

التمويل المنظم (الهيكل)

تستخدم المؤسسة المنتجات المتظمة (الهيكل) والمؤلفة لتقديم أشكال جديدة من التمويل، وهي أدوات لم تكن لتتاح بسهولة للمتعاملين مع المؤسسة لولا اتباع هذا النهج التمويلي من جانبها. وتشمل هذه المنتجات والأدوات، ضمانات جزئية للائتمانات، وتسهيلات مُنظمة للسيولة، وتخويل مخاطر الخوافض، وعمليات التوريق، وتمويل إسلامياً. وتستغل المؤسسة خبراتها في تنظيم وهيكل هذه الأدوات - وتمتعها بتصنيف ائتماني من المرتبة AAA على الصعيد الدولي - في مساعدة الجهات المتعاملة معها على تنوع مصادر التمويل، وتحديد آجال الاستحقاق، والحصول على تمويل بالعملية التي تختارها.

خدمات إدارة مخاطر المتعاملين مع المؤسسة

تقدم المؤسسة منتجات مشتقة للمتعاملين معها لتمكينهم من النحوط ضد مخاطر أسعار الصرف أو العملات أو أسعار السلع الأولية، وتؤدي المؤسسة دور الوساطة بين المتعاملين معها في البلدان النامية وصانعي أسواق المشتقات من أجل إتاحة الفرصة للمتعاملين مع المؤسسة للنفاذ إلى الأسواق للحصول على أدوات إدارة المخاطر.

التمويل المختلط

تجمع مؤسسة التمويل الدولية بين التمويل الميسر - الذي يأتي عادة من الشركاء المانحين - ومواردها الخاصة لتمويل المبادرات وتحقيق الأثر الإنمائي الذي قد لا يتحقق بغير ذلك. وقد طبقت المؤسسة هذا النهج في ثلاثة مجالات ذات أولوية إستراتيجية، هي: تغير المناخ، والصناعات الزراعية والأمن الغذائي، وتقديم التمويل لمؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة، وتمزج المؤسسة بين التمويل الميسر ومواردها الخاصة منذ أكثر من 15 عاماً. ومنذ السنة المالية 2007، قدمت المؤسسة أكثر من 250 مليون دولار من أموال المانحين، واستقطبت ذلك أكثر من 3 مليارات دولار من موارد المؤسسة والقطاع الخاص.

الخدمات الاستشارية للمؤسسة

تحتاج تنمية القطاع الخاص إلى أكثر من مجرد التمويل. وتظهر الخبرة العملية الدور القوي الذي يمكن للخدمات الاستشارية القيام به في إطلاق عنان الاستثمارات ومساعدة منشآت الأعمال على التوسع وخلق فرص العمل.

ولمساعدة القطاع الخاص في بلدان الأسواق الصاعدة، تقدم المؤسسة المشورة وخدمات حل المشكلات، والتدريب اللازم للشركات والصناعات والهيئات الحكومية. وتوضح الخبرة العملية للمؤسسة أن الشركات في حاجة إلى ما هو أكثر من الاستثمارات المالية لتحقيق التقدم والازدهار - فهي تحتاج إلى بيئة تنظيمية تسهل إجراءات تأسيس المؤسسات وتشغيلها. وإلى الحصول على المشورة بشأن أفضل ممارسات أنشطة الأعمال. ويتضمن عمل المؤسسة إسداء المشورة للحكومات الوطنية والمحلية حول كيفية تحسين مناخ الاستثمار وتدعيم البنية التحتية الأساسية، وتقوم المؤسسة أيضاً بمَد يد العون للمتعاملين مع استثماراتهم من أجل مساعدتهم على تحسين حوكمة الشركات وتحويلها إلى كيانات أكثر قدرة على الاستثمار.

تعمل المؤسسة في 105 بلدان، ولها أكثر من 630 مشروعاً جاري تنفيذه حالياً. وتأني الموارد التمويلية من الشركاء المانحين، والمؤسسة، بالإضافة إلى المتعاملين معها. وفي السنة المالية 2012، بلغ مجموع الإنفاق الإجمالي على برامج الخدمات الاستشارية حوالي 200 مليون دولار، وهي زيادة نسبتها 8 في المائة عن السنة المالية 2011. وإجمالاً، ذهبت نسبة 65 في المائة من ذلك إلى البلدان المؤهلة للاقتراض من

المؤسسة الدولية للتنمية، و 17 في المائة إلى البلدان الضعيفة والمتأثرة بالصراعات.

مجالات عمل المؤسسة

القدرة على الحصول على التمويل

تساعد مؤسسة التمويل الدولية في زيادة توفر الخدمات المالية بتكلفة معقولة وإتاحتها للأفراد ومنشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة. وتمثل أولويات المؤسسة في مساعدة المتعاملين معها على تقديم خدمات مالية عريضة القاعدة إلى الأفراد. وإنشاء البنية التحتية للنظام المالي اللازمة لتحقيق معدلات مستدامة من النمو والتشغيل. وفي نهاية السنة المالية 2012، تضمنت حافظة عمليات المؤسسة الجارية 245 مشروعاً في هذا المجال - قيمتها 295.7 مليون دولار - أدت إلى تشجيع فرص الحصول على التمويل في 71 بلداً. وفي السنة المالية 2012، بلغ مجموع الإنفاق الإجمالي على برامج الخدمات الاستشارية حوالي 63 مليون دولار، منها 64 في المائة في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية، و 16 في المائة للبلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات.

مُناخ الاستثمار

تساعد مؤسسة التمويل الدولية الحكومات في تطبيق إصلاحات من شأنها تحسين بيئة ممارسة أنشطة الأعمال. وتشجيع استبقاء الاستثمار؛ بما يساعد بدوره في تعزيز قدرة الأسواق على المنافسة، وتحقيق النمو. وخلق فرص العمل. وتمثل أولويات المؤسسة في تصميم ودعم إصلاحات إجرائية من شأنها مساندة البيئات المواتية لأنشطة الأعمال والتجارة. مع المساعدة في الوقت نفسه في معالجة مواطن الضعف في الأطر القانونية والسياسات التي تشكل عائقاً أمام تدفق الاستثمارات. وفي نهاية السنة المالية 2012، ضُمَّت حافظة عمليات المؤسسة الجارية 129 مشروعاً في مجال تحسين مناخ الاستثمار في 60 بلداً بما قيمته 226.7 مليون دولار. وفي السنة المالية 2012، بلغ مجموع الإنفاق الإجمالي على برامج الخدمات الاستشارية 57 مليون دولار، منها 77 في المائة في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية، و 25 في المائة للبلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات.

تتوفر برامج
الخدمات
الاستشارية
التي تقدمها
المؤسسة في

105

بلدان بها أكثر
من 630 مشروعاً
جاري تنفيذه
حالياً.

بنهاية السنة
المالية 2012،
شملت حافظة
مشاريع جارية

173

مشروعاً جاريًا
مستدامًا في
59 بلداً، قيمتها
266 مليون دولار.

65%

من نفقات
برامج الخدمات
الاستشارية
كانت في
بلدان مؤهلة
لاقتراض
من المؤسسة
الدولية
للتنمية.

الشراكة بين القطاعين العام والخاص

تساعد المؤسسة الحكومات على تصميم برامج شراكات بين القطاعين العام والخاص وتنفيذها في قطاع البنية التحتية والخدمات العامة الأساسية الأخرى. وتساعد المشورة التي تقدمها المؤسسة للحكومات في تحقيق النمو الاقتصادي طويل الأجل وتحسين مستويات المعيشة. وذلك عن طريق الاستفادة من قدرات وإمكانات القطاع الخاص لزيادة سبل الحصول على الخدمات العامة - مثل الكهرباء والمياه والرعاية الصحية والتعليم، مع تعزيز نوعيتها وكفاءتها في الوقت نفسه. وفي نهاية السنة المالية 2012، ضُمَّت حافظة عمليات المؤسسة الجارية في هذا المجال 85 مشروعاً مشتركاً بين القطاعين العام والخاص في 46 بلداً بقيمة حوالي 106 ملايين دولار. وفي السنة المالية 2012، بلغ مجموع الإنفاق الإجمالي على برامج الخدمات الاستشارية 30 مليون دولار، منها 55 في المائة في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية، و 13 في المائة للبلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات.

أساليب العمل المستدام

تساعد مؤسسة التمويل الدولية الشركات على اعتماد الممارسات البيئية والاجتماعية والإدارية والتكنولوجيات التي تولد لديها ميزة نسبية. وتسعى المؤسسة إلى اعتماد هذه الممارسات على نطاق واسع لتحويل الأسواق وتحسين الأحوال المعيشية للناس. كما تساعد على إعطاء دفعة لتسديدات الأعمال. وتدعيم صغار المزارعين والشركات الصغيرة؛ وإشراك القطاع الخاص في الحلول ذات الصلة بتغير المناخ. وفي نهاية السنة المالية 2012، ضُمَّت حافظة عمليات المؤسسة الجارية 173 مشروعاً في مجال الأعمال المستدامة في 59 بلداً بما قيمته 265.8 مليون دولار. وفي السنة المالية 2012، بلغ مجموع الإنفاق الإجمالي على برامج الخدمات الاستشارية 48 مليون دولار، منها 59 في المائة في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية، و 10 في المائة للبلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات.

شركة إدارة الأصول التابعة للمؤسسة

وحتى 30 يونيو/حزيران 2012، كانت الشركة قائمة بإدارة أصول تبلغ قيمتها 4.5 مليار دولار تقريباً، وهي تدبر صناديق الاستثمار لحساب مجموعة متنوعة وواسعة النطاق من مؤسسات الاستثمار، بما في ذلك الصناديق السيادية، وصناديق المعاشات التقاعدية، ومؤسسات التمويل الإنمائي، وتتضمن حافظة الصناديق الجارية ما يلي:

صناديق شركة إدارة الأصول

صندوق المؤسسة المعني بإعادة الرسملة

يتألف صندوق المؤسسة المعني بإعادة الرسملة، الذي تبلغ موارده 3 مليارات دولار، من: صندوق مساهمات في أسهم رأس المال بمبلغ حوالي 1.3 مليار دولار، وصندوق الديون الثانوية بمبلغ حوالي 1.7 مليار دولار، ويساعد صندوق إعادة الرسملة، الذي دشنته المؤسسة عام 2009، في تدعيم البنوك المهمة في الجهاز المصرفي في بلدان الأسواق الصاعدة، وتعزيز قدرتها على مواجهة الأزمات المالية والاقتصادية، ويشارك في تدعيم هذا الصندوق كل من البنك الياباني للتعاون الدولي (ملياراً دولاراً) والمؤسسة (مليار دولار)، ومنذ إنشائه وحتى نهاية السنة المالية 2012، بلغ مجموع الارتباطات الاستثمارية لهذا الصندوق 1.3 مليار دولار في 11 بنكاً تجارياً في كل من: البحرين وهندوراس وملاوي ومنغوليا وسلطنة عمان وبابوا غينيا الجديدة و باراغواي والفلبين وصربيا وفيتنام وفي أحد البنوك الأفريقية الإقليمية.

صندوق المؤسسة المعني بأفريقيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

تم تدشين الصندوق المعني بمنطقتي أفريقيا جنوب الصحراء وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي برأسمال قدره مليار دولار في عام 2010، ولديه ارتباطات من كل من: مؤسسة التمويل الدولية، ومؤسسة بي جي جي إم الهولندية القائمة بإدارة صندوق المعاشات التقاعدية، وشركة كوربا للاستثمار، والصندوق الحكومي

تقوم شركة إدارة الأصول التابعة لمؤسسة التمويل الدولية، وهي شركة مملوكة بالكامل لها، بتعيين أموال الغير وإدارتها لأغراض الاستثمار في أسواق البلدان النامية والأسواق عالية المخاطر أو الجديدة في التعامل. وقد أنشئت هذه الشركة في عام 2009 بغرض زيادة رؤوس الأموال طويلة الأجل وتوفيرها لهذه الأسواق؛ مما يؤدي إلى تعزيز الأهداف والغايات الإنمائية للمؤسسة وتحقيق الربح للمستثمرين.

وتستثمر شركة إدارة الأصول جنيّاً إلى جنب مع المؤسسة، وتبني جميع استثماراتها معايير الأداء الخاصة بالمؤسسة، وتقوم الشركة بتعيين الأموال لصالح مؤسسات الاستثمار التي تنطلق إلى زيادة تعاملاتها في الأسواق الصاعدة، والتي ترغب في المشاركة في المشاريع والعمليات الزمعة ونهج الاستثمار وسجل المنجزات السابقة الخافل بالعوائد الجزية للمؤسسة. يُنشر هنا إلى أن متوسط معدل العائد الداخلي على استثمارات المؤسسة في أسهم رأس المال خلال العشرين عاماً الأخيرة قد تجاوز 20 في المائة سنوياً.

وتساعد الشركة في الوفاء بإحدى أهم رسالتها الإنمائية - ألا وهي تعبئة المزيد من رؤوس الأموال للاستثمار في منشآت الأعمال الخاصة المنتجة في البلدان النامية، وتضطلع أيضاً بتعزيز الأثر الإنمائي للمؤسسة، وذلك عن طريق زيادة عمليات الاستثمار التي تقوم بها المؤسسة كما وكيفاً.

متوسط معدل العائد الداخلي على استثمارات المؤسسة في أسهم رأس المال تجاوز

20%

سنوياً.

بلغت قيمة الموجودات التي تديرها شركة إدارة الأصول

4.5

مليار دولار في نهاية السنة المالية 2012.

للنفط في جمهورية أذربيجان، والصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، وجهاز أبو ظبي للاستثمار، وأحد صناديق الاستثمار السعودية، ويقوم هذا الصندوق بتنفيذ استثمارات مشتركة مع المؤسسة في أسهم رأس المال في قطاعات عريضة في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء ومنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. ومنذ إنشائه وحتى نهاية السنة المالية 2012، قدم الصندوق ارتباطات بلغ مجموعها 361 مليون دولار.

صندوق إعادة رسملة أفريقيا

تأسس صندوق إعادة رسملة أفريقيا في السنة المالية 2011 برأسمال قدره 182 مليون دولار للاستثمار في المؤسسات المصرفية التجارية المهمة للجهاز المصرفي في شمال أفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء. ويشمل المستثمرون كلا من: البنك الأفريقي للتنمية، وبنك الاستثمار الأوروبي، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية، وصندوق أبو ظبي للتنمية، ومؤسسة سوميتومو ميتسو المصرفية، ومؤسسة الكومونولث للتنمية. وفي نهاية السنة المالية 2012، بلغ مجموع الارتباطات الاستثمارية لهذا الصندوق 11.5 مليون دولار في غانا وملاوي.

الصندوق الروسي التابع للمؤسسة المعني بإعادة رسملة المصارف

تأسس الصندوق الروسي التابع للمؤسسة المعني بإعادة رسملة المصارف في يونيو/حزيران 2012 برأسمال قدره 275 مليون دولار بغرض الاستثمار في البنوك التجارية المرخصة، والشركات القابضة المالكة لبنوك، والأوعية الاستثمارية الأخرى ذات الصلة بالبنوك في روسيا، سواء التي يملكها القطاع الخاص، أو الحكومة، أو التي تعتمد الحكومة خصصتها. وحصل الصندوق على ارتباطات من المؤسسة، ووزارة المالية الروسية، والبنك الاقتصادي الخارجي الروسي.

خبرة المؤسسة في الصناعات

يركز عمل المؤسسة على عدة محاور رئيسية، منها مساعدة منشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة، وقطاع التمويل الأصغر، والتجارة، وتغير المناخ. وهي مستثمر رئيسي في مجال التمويل الأصغر؛ وتعمل على استحداث أدوات مبتكرة بغرض مساعدة الفقراء، ومعالجة التحديات الإنمائية الرئيسية، وتقوم المؤسسة بإعادة بناء استثماراتها في مجال تمويل الإسكان ومساندة تنمية أسواق رأس المال على ضوء الأزمة المالية العالمية. وفي السنة المالية 2012، بلغ إجمالي ارتباطات المؤسسة في الأسواق المالية حوالي 3.4 مليار دولار، أي حوالي 22 في المائة من الارتباطات التي قدمتها لحسابها الخاص.

المستهلكون والخدمات الاجتماعية

تعد خدمات الرعاية الصحية والتعليم التي يقدمها القطاع الخاص عنصراً مهماً لتحقيق التنمية البشرية والاقتصادية – إذ تلعب الرعاية الصحية دوراً أساسياً في تحسين نوعية الحياة، في حين يعدّ التعليم أداة قوية للحد من الفقر وتكوين رأس المال البشري.

والمؤسسة هي أكبر مستثمر متعدد الأطراف على مستوى العالم في هذين القطاعين. وتعمل المؤسسة على زيادة سبل الحصول على خدمات الرعاية الصحية والتعليم ذات الجودة العالية، مع المساعدة في الوقت نفسه أيضاً في تدعيم القطاعات التي تؤدي إلى خلق فرص العمل، مثل السياحة وتجارة التجزئة والعقارات. وتساعد المؤسسة في تحسين معايير الجودة والكفاءة، وتسهيل تبادل أفضل الممارسات، وخلق فرص العمل للمهنيين المهرة. وتركز على مساعدة الشركات المتعاملة معها في زيادة أثرها الإنمائي. وبالإضافة إلى الاستثمارات المباشرة في الشركات المسؤولة اجتماعياً، يشمل دور المؤسسة تبادل المعرفة والخبرات الخاصة بالصناعات، وتمويل الشركات الأصغر حجماً، والارتقاء بالمعايير الطبية والتعليمية، ومساعدة المتعاملين معها على توسيع نطاق الخدمات المقدمة إلى الفئات والشرائح الأقل دخلاً. وفي السنة المالية 2012، بلغ مجموع الارتباطات الجديدة التي قدمتها المؤسسة في قطاع المستهلكين والخدمات الاجتماعية حوالي 1.4 مليار دولار، أو نحو 9 في المائة من الارتباطات التي قدمتها لحسابها الخاص.

الصناعات الزراعية والغابات

يمكن للصناعات الزراعية أن تضطلع بدور مهم في جهود الحد من الفقر. فهذا القطاع يشكل على أقل تقدير نصف إجمالي الناتج المحلي والعمالة في العديد من البلدان النامية. ولهذا السبب، فإنه يمثل أولوية إستراتيجية للمؤسسة.

وتساعد المؤسسة القطاع الخاص في معالجة ارتفاع الطلب والتصدّي لتزايد أسعار المواد الغذائية، وذلك على نحو مستدام بيئياً واجتماعياً يشمل فئات المجتمع كافة. كما تساعد المؤسسة المبادرات العالمية لاستدامة إنتاج السلع الأولية الزراعية، وتقدم تسهيلات رأس المال العامل لمساعدة المتعاملين معها في تمويل بناء المخزونات، وتوفير البذور، والأسمدة، والمواد الكيماوية، والوقود اللازم للمزارعين، ولتنيسير التجارة وتخفيض التكاليف. تواصل المؤسسة تنفيذ الاستثمارات في تجهيزات البنية التحتية، مثل المستودعات ومخازن التبريد، ولإدخال الأراضي إلى دائرة الإنتاج المستدام، تعمل المؤسسة على تحسين الإنتاجية عن طريق نقل التكنولوجيات، وتحقيق الاستخدام الأفضل للموارد. وتساعد المؤسسة الشركات في تحديد معايير مرجعية للإنتاج المسؤول، وفقاً لأفضل الممارسات الخاصة بالصناعة. وفي السنة المالية 2012، بلغ مجموع الارتباطات الجديدة للمؤسسة في قطاع الصناعات الزراعية والغابات ما يزيد قليلاً على مليار دولار، أو حوالي 7 في المائة من الارتباطات التي قدمتها المؤسسة لحسابها الخاص.

الأسواق المالية

الأسواق المالية السليمة هي عصب التنمية – فهي تكفل كفاءة تخصيص الموارد وتوزيعها، وخلق فرص العمل، وتخفيف النمو الاقتصادي. وقد أكدت الأزمة الاقتصادية العالمية حاجة الأسواق المالية الماسة إلى أنشطة المؤسسة وعملياتها؛ فقد عانت منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة، التي يعمل بها أكثر من نصف العمالة في العالم، من انخفاض أو عدم توفر الاعتمادات والتسهيلات الائتمانية، ومع إجماع المستثمرين عن الدخول في أسواق رأس المال، تدخلت المؤسسة لسد هذه الفجوة.

تعكس معالم الدور الريادي لمؤسسة التمويل الدولية وقيادتها لمسيرة تنمية القطاع الخاص الميزة الخاصة التي تتمتع بها – من حيث الخبرة العميقة واسعة النطاق التي اكتسبتها على مدى أكثر من 50 عاماً في مساعدة شركات الأسواق الصاعدة على تحقيق النجاح والنمو. وقد انتقلت المؤسسة للاستفادة مما اكتسبته من معارف عالية في مجال الصناعات في التصدي لأكبر تحديات التنمية في السنوات القادمة – ومنها تغير المناخ والبطالة والأمن الغذائي والمائي.

الاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيا المعلومات

تؤدي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة إلى تسهيل حصول الفقراء على الموارد والخدمات، وتخلق هذه التكنولوجيا مزيداً من الفرص، كما تؤدي إلى زيادة كفاءة الأسواق والمؤسسات. وتعمل المؤسسة على توسيع نطاق توفر هذه التكنولوجيا لتشجيع النمو الاقتصادي المستدام والحوكمة الرشيدة وتعزيز الاشتغال الاجتماعي وتقليص الفقر. وتوجه المؤسسة الاستثمارات إلى الشركات الخاصة القائمة بإنشاء بنية تحتية حديثة لقطاع الاتصالات والشركات العاملة في قطاع تكنولوجيا المعلومات، وتطوير تكنولوجيات غير مضرّة بالبيئة.

وتقوم المؤسسة بإطراد بمساعدة الجهات المتعاملة معها على تخطي حدودها الوطنية والولوج إلى أسواق أخرى في البلدان النامية. وفي السنة المالية 2012، بلغت إجمالي ارتباطات المؤسسة الجديدة في هذا القطاع حوالي 247 مليون دولار.

وتركز المؤسسة على المتعاملين معها في مجال الصناعات التحويلية الذين يعتبرون، أو في مقدورهم أن يكونوا، أطرافاً فاعلة وقوية في الأسواق المحلية، وبالنسبة للبلدان متوسطة الدخل، تدعم المؤسسة بإطراد الشركات المحلية من الصف الثاني والاستثمارات عبر الحدود. وبما أن هذه الصناعات تمثل بعض القطاعات الأشد إنتاجاً لانبعاثات الكربون، فإن المؤسسة تساعد المتعاملين معها على إعداد وتنفيذ الاستثمارات التي من شأنها أن تساعد في تخفيض انبعاثات الكربون والحد من استهلاك الطاقة. وفي السنة المالية 2012، بلغ مجموع الارتباطات الجديدة التي قدمتها المؤسسة إلى قطاع الصناعات التحويلية ما يزيد قليلاً على مليار دولار، أو حوالي 7 في المائة من ارتباطات الإقراض التي قدمتها المؤسسة لحسابها الخاص.

النفط والغاز والتعدين

تعتبر الصناعات التي يمكنها الاستفادة من الموارد الطبيعية بمثابة العصب الحيوي للكثير من البلدان الأكثر فقراً في العالم، وهي مصدر رئيسي للوظائف والطاقة والإيرادات الحكومية، وطائفة عريضة من المنافع الأخرى للاقتصادات المحلية، ففي أفريقيا، على سبيل المثال، يمكن للاستثمارات المستدامة الكبيرة في هذه الصناعات أن تحقق مكاسب كبيرة في التنمية الاقتصادية. وتمثل رسالة المؤسسة في قطاع النفط والغاز والتعدين في مساعدة البلدان النامية على جني هذه المنافع. وهي تقدم التمويل والمشورة إلى المتعاملين معها من القطاع الخاص. كما تساعد الحكومات أيضاً على اعتماد إجراءات تنظيمية فاعلة وتعزيز قدراتها على إدارة هذه الصناعات في سلسلة القيمة.

وتساند المؤسسة استثمارات القطاع الخاص في هذه الصناعات، وتعمل على ضمان تمتع المجتمعات المحلية بمزايا ملموسة. كما تساعد في تنمية شركات صغيرة محلية، والمشاركة مع المجتمعات المحلية في تحسين المنافع التنموية طويلة الأمد الناتجة عن المشاريع، وتعزيز الشفافية والحوكمة من أجل محاربة الفساد. وفي السنة المالية 2012، بلغ مجموع ارتباطات المؤسسة الجديدة في هذا القطاع حوالي 491 مليون دولار، أو حوالي 3 في المائة من الارتباطات التي قدمتها المؤسسة لحسابها الخاص.

البنية التحتية

تحفز مرافق البنية التحتية الحديثة النمو الاقتصادي، وتؤدي إلى تحسين مستويات المعيشة، ويمكن أن تلعب دوراً حيوياً في معالجة التحديات الإنمائية الناشئة، ومنها التوسع الحضري السريع وتغير المناخ. وتشكل البنية التحتية أحد المجالات المهمة التي يمكن للقطاع الخاص تقديم مساهمة ملموسة فيه، بحيث تتيح الخدمات الأساسية لأعداد كبيرة من الناس على نحو يتسم بالكفاءة وانخفاض التكلفة والربحية. ويتمثل محور تركيز المؤسسة في: مساندة مشاريع البنية التحتية الخاصة التي يمكن محاكاة نماذج العمل الابتكارية عالية التأثير التي تعتمد على نطاق واسع.

وتساعد المؤسسة في زيادة القدرة على الحصول على الكهرباء، وخدمات النقل، والمياه من خلال تمويل مشاريع البنية التحتية وتقديم المشورة إلى الحكومات المتعاملة معها حول إمكانيات الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وتحقيق المؤسسة قيمة مضافة عن طريق إعداد المشاريع الابتكارية وعلاقات الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الأسواق الصعبة، كما تقوم بتخفيف المخاطر وتفعيل الاستفادة من الهيكلة المالية المتخصصة والقدرات والإمكانيات الأخرى. وفي السنة المالية 2012، بلغ مجموع ارتباطات المؤسسة في هذا القطاع حوالي 1.4 مليار دولار، أو حوالي 9 في المائة من ارتباطات الإقراض التي قدمتها المؤسسة لحسابها الخاص.

الصناعات التحويلية

يلعب قطاع الصناعات التحويلية دوراً حيوياً في خلق الفرص وتقليص الفقر في البلدان النامية. ويميل المتعاملون مع المؤسسة في هذا القطاع إلى خلق المزيد من الفرص للعمال أو الحفاظ على الوظائف القائمة على نحو أكبر من أي قطاع آخر. وقد قامت المؤسسة بزيادة أنشطتها في هذا القطاع الذي يشمل مواد التشييد والبناء، والآلات المتسمة بكفاءة استخدام الطاقة، والكيماويات، والمعدات، واستخدام الطاقة الشمسية والرياح في توليد الكهرباء. وتستثمر المؤسسة في الشركات القائمة بتطوير منتجات وأسواق جديدة وإعادة الهيكلة والتحديث حتى تصبح قادرة على المنافسة على الصعيد الدولي.

وضع المعايير

المفعول اعتباراً من الأول من يناير/كانون الثاني 2012. يمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات عن هذه المعايير على الموقع التالي: <http://www.ifc.org/performancestandards>

وتشكل معايير الأداء الثمانية للمؤسسة جزءاً من إطارها المعني بالاستدامة (انظر الصفحة 36). وقد تم تحديثها في أعقاب عملية تشاور استمرت على مدى 18 شهراً. وأصبحت المعايير المحدثة سارية

معايير الأداء الخاصة بالمؤسسة

زيادة الطلب على الموارد الطبيعية. النمو السكاني. التباين الاقتصادي. تغير المناخ. هذه بعض الأمثلة القليلة على التحديات التي تتطلب استجابة إستراتيجية طويلة الأجل من القطاع الخاص. تؤمن المؤسسة أن من شأن ممارسة الأعمال على نحو قابل للاستمرار أن يؤدي إلى تحقيق نتائج إيجابية إيجابية، ويساعد في الوقت نفسه الشركات على إيجاد الفرص من أجل النمو والابتكار في عالم سريع التغير. وتحدد معايير الأداء الخاصة بالمؤسسة أدوار المتعاملين معها ومسؤولياتهم بشأن إدارة مشاريعهم على نحو قابل للاستمرار.

وتساعد هذه المعايير الشركات في تحديد المخاطر والآثار المحتملة. وعلى استنباط الحلول التي تصب في صالح أعمالها، والمستثمرين، والبيئة والمجتمعات المحلية. ويمكن أن يشتمل ذلك على تقليل التكاليف عن طريق تحسين كفاءة استخدام الطاقة. وزيادة الإيرادات والحصص السوقية من خلال المنتجات والخدمات السليمة بيئياً واجتماعياً. أو تكوين علاقات أفضل مع الأطراف المعنية عن طريق تعزيز العلاقة بينهم.

وتساعد هذه المعايير في تحسين الأحوال المعيشية للناس في البلدان النامية - من حيث تهيئة ظروف عمل أكثر أمناً، وإمدادات مياه شرب أنظف، إلى زيادة فاعلية المشاركة من جانب المجتمعات المحلية.

وفي حافظة استثمارات المؤسسة نفسها، فقد شهدنا كيف يرتبط الأداء البيئي والاجتماعي الجيد بالأداء المالي في الأمد الطويل. ويرى المتعاملون مع المؤسسة أيضاً هذا الفارق ويقدرونه. وفي دراسة استقصائية أجريت مؤخراً، قال 93 في المائة من المتعاملين مع المؤسسة إنهم يعتقدون أن الشروط البيئية والاجتماعية للمؤسسة كانت في مصلحة أعمالهم في الأجل الطويل.

أصبحت معايير الأداء الخاصة بالمؤسسة، منذ دخولها حيز التنفيذ في عام 2006، أفضل معايير قياس معترف بها على مستوى العالم في التعامل مع إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية في القطاع الخاص.

وبالإضافة إلى ذلك، تتم الإشارة إلى تطبيق معايير الأداء هذه في عمليات 15 مؤسسة أوروبية للتمويل الإنمائي و32 وكالة لائتمانات الصادرات في بلدان أعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وتستخدم حكومات، كبنغلاديش وكندا والصين وفيتنام، معايير المؤسسة في المساعدة على إثراء أفكارها بشأن كيفية مضي الشركات - وخاصة في القطاع المالي وقطاع الصناعات التحويلية - إلى الأمام في اعتماد الممارسات المستدامة.

معايير الأداء بالمؤسسة

5

الاستيلاء على الأراضي وإعادة التوطين القسري

6

حفظ التنوع الحيوي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية الحية

7

الشعوب الأصلية

8

التراث الثقافي

1

تقييم وإدارة المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية

2

العمالة وأوضاع العمل

3

كفاءة الموارد ومنع التلوث

4

صحة المجتمعات المحلية وسلامتها وأمنها

مبادئ التعادل

تستند مبادئ التعادل (Equator Principles)، وهي إطار لإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية تستخدمه 77 مؤسسة مالية في مختلف أنحاء العالم، إلى معايير الأداء الخاصة بمؤسسة التمويل الدولية.

حوكمة الشركات

يشكل تحسين حوكمة الشركات - بين المتعاملين مع المؤسسة وفي مؤسسات القطاع الخاص في البلدان النامية - إحدى أولويات المؤسسة. وتقدم المؤسسة المشورة بشأن أفضل الممارسات من أجل تحسين ممارسات مجالس إدارة الشركات، وتعزيز حقوق المساهمين، وتحسين إدارة المخاطر والإفصاح في الشركات. وتقدم المؤسسة أيضاً المشورة إلى الجهات التنظيمية، وأسواق الأوراق المالية، وغيرها من الجهات المهتمة بتحسين حوكمة الشركات، كما تعكف حالياً على تعزيز برامجها الخاصة بحوكمة الشركات في المناطق التي لا تحصل على ما يكفي من الخدمات - وخاصة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية وجنوب آسيا. وتتيح تجارب المؤسسة وخبراتها لها وضع مبادئ عالمية بما يتناسب مع الحقائق المتعلقة بالقطاع الخاص في البلدان النامية. ونتيجة لذلك، تتطلع بنوك التنمية والمستثمرون الآخرون العاملون في بلدان الأسواق الصاعدة إلى الاستفادة من دور المؤسسة القيادي والريادي في مجال حوكمة الشركات.

وتحقق المؤسسة ذلك مجموعة متنوعة من الأساليب، منها: من خلال إنشاء منهجيتها الخاصة بحوكمة الشركات، ونظام تقييم ما يتعلق بحوكمة الشركات من مخاطر وفرص - وهو الأكثر تقدماً من نوعه على مستوى مؤسسات التمويل الإيمائي. وتشكل هذه المنهجية الأساس لنهج مشترك لحوكمة الشركات تقوم بتطبيقها حالياً 29 مؤسسة تمويل إيمائي رائدة تعمل في بعض أكثر الأسواق صعوبة في العالم.

كما تساعد المؤسسة، من خلال المنتدى العالمي لحوكمة الشركات وهو برنامج متعدد المانحين يتم تمويله من صناديق استثمارية عدة، والمشاريع الإقليمية في البلدان النامية، في قيادة العمل بشأن أجندة حوكمة الشركات فيما بين واضعي السياسات والجهات التنظيمية، وجمعيات أعضاء مجالس الإدارات الرئيسية، ووسائل الإعلام التجارية. وتعمل أيضاً على تطوير أدوات وإرشادات في مجال حوكمة الشركات بغرض تلبية احتياجات المتعاملين معها.

الزراعة المستدامة

يمكن لسبل استغلال الشركات للأراضي والمياه وغيرها من الموارد الطبيعية، مع إتاحة فرص العمل والغذاء لتلبية احتياجات السكان المتزايدة أعدادهم، أن تكون لها آثارا عميقة لأجيال المستقبل. تعمل مؤسسة التمويل الدولية مع المتعاملين معها والشركاء على تشجيع أساليب الزراعة المستدامة، وتساعد الآن في بناء توافق عالمي في الآراء من أجل استدامة الإنتاج، وتحسين المعايير التي يتم في إطارها إنتاج وتجهيز وتبادل مجموعة متنوعة من السلع الأولية.

وتساند المؤسسة اجتماعات المائدة المستديرة المعنية بالسلع الزراعية الأولية، مثل اجتماع المائدة المستديرة المعنية بالإنتاج المستدام لزيت النخيل الذي أجري في عام 2004. ومن خلال التعاون مع الاتحاد الإندونيسي لمنتجي زيت النخيل، وشركة يونيلفر، ومجموعة بنك إنتش إس بي سي، والصندوق العالمي للأحياء البرية، ومنظمة أوكسفام، وجهات أخرى، أصبح زيت النخيل المنتج وفقاً للمعايير المعتمدة ومبادئ الاستدامة متاحاً لأول مرة في الأسواق في نوفمبر/تشرين الثاني 2009. ومنذ ذلك التاريخ، تم إنتاج أكثر من 5.7 مليون طن متري معتمد منه - ويشكل ذلك حوالي 11 في المائة من العرض العالمي من زيت النخيل. وتساعد المعايير البيئية والاجتماعية للمؤسسة الشركات على التحلي بروح المسؤولية في عمليات الإنتاج، مع العمل في الوقت نفسه على تحسين أدائها. فمثلاً، عملت المؤسسة مع منظمة تيكنوسيرف، وهي منظمة غير حكومية، لمساعدة الآلاف من مزارعي البن في إثيوبيا على زيادة دخلهم، وذلك من خلال زيادة إنتاجهم من البن وتحسين نوعيته.

ويفضل المساعدة التي قدمتها المؤسسة، نجحت الجمعيات التعاونية لإنتاج البن في إثيوبيا في تخفيض استهلاك المياه، وتحسين إدارة مياه الصرف. وحصلت جميع الجمعيات التعاونية التسع والأربعين التي ساندتها تيكنوسيرف على شهادات تفيد تطبيقها الأساليب المستدامة لإنتاج البن، ويتيح لها ذلك أن تكون ضمن الموردين المعتمدين لسلسلة محلات ستارباكس. ومكنت معايير الاستدامة الأعلى هذه الجمعيات التعاونية من دخول أسواق جديدة والحصول على أسعار أعلى لإنتاجها.

تعمل المؤسسة مع الجهات الزراعية المتعاملة معها لتدعيم سلاسل التوريد، وخاصة فيما يتعلق بقضايا العمالة والسلامة والتنوع البيولوجي. وتقوم حالياً بإعداد خريطة عالمية من شأنها المساعدة في تحديد المخاطر البيئية والاجتماعية الخاصة بكل بلد على حدة لما يبلغ 150 سلعة أولية.

يتجلى التزام مؤسسة
التمويل الدولية
بالعمل على التخفيف
من حدة الفقر وخلق
الفرص من أجل الفئات
الأكثر ضعفا في بلدان
العالم النامية في
ثقافتها المؤسسية.

موظفونا وممارساتنا



- تعبئة مصادر التمويل الأخرى من أجل تنمية مؤسسات الأعمال التابعة للقطاع الخاص
- تشجيع الأسواق المفتوحة والقادرة على المنافسة في البلدان النامية
- مساندة الشركات والشركاء الآخرين في القطاع الخاص حيثما تكون هناك فجوة
- المساعدة في خلق فرص العمل المنتجة وتقديم الخدمات الأساسية إلى الفقراء والمعرضين للمعاناة
- ولتحقيق هذا الغرض، تتيح مؤسسة التمويل الدولية حلولاً لها أثر إيجابي من خلال إجراءات تدخلية على مستوى الشركات (استثمارات مباشرة، وخدمات استشارية، وشركة إدارة الأصول التابعة لها)، وتشجيع العمل الجماعي العالمي من خلال تدعيم الحوكمة ونظم الإدارة الرشيدة ووضع المعايير ومن خلال العمل المتعلق بتحسين بيئة الأعمال.

كيفية عمل المؤسسة:

- مساعدة التعاملين معها على النجاح في عالم متغير
- العمل الجيد مستدام، والاستدامة عمل جيد
- مؤسسة واحدة، فريق واحد، هدف واحد
- التنوع يخلق القيمة
- خلق الفرص بتطلب الشراكة
- المعرفة العالمية والخبرة المحلية
- الابتكار يستحق الحاطرة
- نتعلم من التجارب
- لنعمل بذكاء ونسعد بعميلنا
- ما من مجال جديد بعيد المنال أو شديد الصعوبة

أسلوب عمل مؤسسة التمويل الدولية



تشكل التقاليد المؤسسية القوية عنصراً محورياً في قدرة أية مؤسسة على تحقيق النجاح والتكيف مع التحديات الجديدة. ويمثل "أسلوب عمل مؤسسة التمويل الدولية" طريقة العمل التي تعتمدها في تحديد وتعزيز تقاليد المؤسسة واسمها التجاري، وعملية تشرك من خلالها جميع العاملين على كافة المستويات وفي سائر المناطق لتوفير المعلومات اللازمة لعملية اتخاذ القرارات الإدارية، وهي تتضمن رؤية المؤسسة وقيمها الأساسية والغرض منها وطريقة عملها.

رؤية المؤسسة

ضرورة أن تُتاح للناس فرصة الخلاص من براثن الفقر وتحسين أحوالهم المعيشية

قيم المؤسسة

التفوق، والالتزام، والنزاهة، والعمل الجماعي، والتنوع

غرض المؤسسة

خلق الفرص للناس للخلاص من براثن الفقر وتحسين أحوالهم المعيشية من خلال حفز الوسائل اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام الذي يشمل الجميع، وذلك من خلال:

يبين تاريخ المؤسسة أنها تتعلم من تجاربها وتتصدى باستمرار لتحديات جديدة. وجهاز موظفيها في وضع أفضل يمكنه أكثر من أي وقت مضى من تعظيم الأثر الإيجابي لعملها. فأكثر من نصف موظفيها يتركزون في البلدان النامية بالقرب من المتعاملين معها والمجتمعات المحلية التي تخدمها المؤسسة، كما يُعتبر أكثر تنوعاً من أي وقت مضى - فحوالي ثلثي الموظفين من البلدان النامية.

كيف تقيس مؤسسة التمويل الدولية نتائجها التنموية

الأهداف الإنمائية لمؤسسة التمويل الدولية

الفعاليات التي نظمناها للتواصل مع الجمهور في سبتمبر/أيلول من العام الماضي. وبناء على توصياتهم، أدخلت المؤسسة بعض التغييرات على الأهداف والمؤشرات. كما قامت ببعض التعديلات كي تعكس الدروس المستفادة التي استخلصتها المؤسسة بعد عامين من الاختبار. ولا تزال المناقشات جارية بشأن قياس المجالات الأخرى ذات الأولوية لعمل المؤسسة - مثل مناخ الاستثمار - دون إضافة تعقيدات لا مسوغ لها.

وللتصدي للمخاوف من أن تؤدي هذه الأهداف إلى زيادة تركيز المؤسسة فقط على المشاريع التي لها مستفيدون أكثر عدداً على حساب المشاريع القائمة في البلدان الأصغر التي تعاني بيئة أعمال أكثر صعوبة. تخبر المؤسسة حالياً نهجاً يمكن استخدامه لإعطاء أوزان مناسبة للمشاريع التي يجري تنفيذها في البلدان الأصغر حجماً والأكثر فقراً.

علاوة على ذلك، لتحديد مدى مساهمة المؤسسة في أية تغييرات إضافية في أنشطة أي شركة متعاملة معها، يجري حالياً رصد قواعد العزو والإحالة باستخدام بطاقات قياس أداء الإدارات بالتزامن مع التطبيق التجريبي للأهداف الإنمائية للمؤسسة. وهذه القواعد تقوم في جانب منها على الحجم النسبي لعمليات استثماراتها ونوعها - سواء إذا كانت، مثلاً، عمليات إقراض أو استثمار في أسهم رأس المال.

وحركت المؤسسة اثنين من أهدافها الإنمائية من مرحلة الاختبار إلى مرحلة التنفيذ الكامل في السنة المالية 2013 - وهما الهدفان المتعلقان بالصحة والتعليم والخدمات المالية. بالإضافة إلى ذلك، تعكف المؤسسة حالياً على إعداد غايات خاصة بالهدف الإنمائي المتعلق بالنمو الاقتصادي. ومن المتوقع أن تبدأ في وضع الأهداف الإنمائية الأخرى موضع التنفيذ في السنة المالية 2014.

الأهداف الإنمائية لمؤسسة التمويل الدولية هي غايات تتعلق بنطاق أنشطتها، وقدرتها على إتاحة الفرص، أو أية نواحي إنمائية ملموسة أخرى يتوقع أن يحققها المشاريع التي وافقت عليها أو ارتبطت بمساندتها خلال عمر هذه المشاريع. ولا يزال بعض هذه الأهداف في مرحلة الاختبار، لكن يجري بإطار استخدامها باعتبارها إدارة إستراتيجية. وعند إعداد إستراتيجياتها للسنوات المالية 2013-2015 هذا العام، فإن معظم إدارات المؤسسة لم تكف بمجرد تحديد أهداف تتعلق بارتباطات الاستثمار والعمل الاستشاري فحسب، بل قامت أيضاً بمناقشة الغايات المستهدفة من الأهداف الإنمائية للمؤسسة.

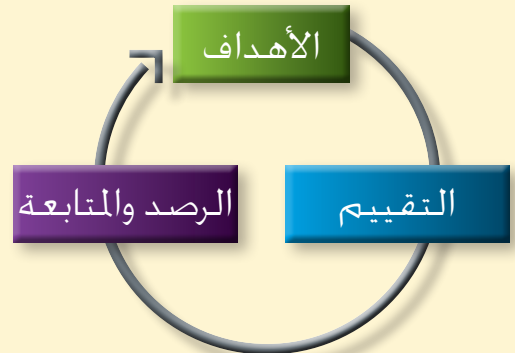
وقد تبينت فائدة هذه الأهداف في تشجيع جهاز موظفي المؤسسة على العمل عبر جميع الإدارات ومجالات العمل الاستشاري. واعتماد نهج عمل مشتركة وبرامجية لتعزيز أثرها الإنمائي. ولا ترمي المؤسسة من وراء أهدافها الإنمائية إلى تغطية جميع مشاريعها. لكن ثمة اتفاقاً على ضرورة أن تغطي هذه الأهداف نسبة كبيرة من أعمال المؤسسة كي تكون لها فائدتها باعتبارها أداة إدارة إستراتيجية. إلا أن المؤسسة تهدف إلى أن تغطي هذه الأهداف معظم أنشطتها. وستستخدم المؤسسة أنظمة الرصد والتقييم لديها للتحقق من مدى تنفيذ النتائج التي وعدت بها هذه الأهداف مع مرور الوقت.

وقد تلقت المؤسسة تعليقات وردوداً إيجابية من أصحاب المصلحة المباشرة الخارجيين حول هذه الأهداف في إحدى

يُعد قياس نتائج عمل مؤسسة التمويل الدولية أمراً بالغ الأهمية في فهم مدى سلامة عمل إستراتيجيتها - وما إذا كانت أنشطتها تصل إلى الناس والأسواق التي تكون في أشد الحاجة إلى مساعدتها.

يساعد نظام قياس نتائج عمل المؤسسة في توجيه إستراتيجيتها وعمليات اتخاذ القرارات بشأن عملياتها. ويبرز هذا النظام ثلاثة مكونات مترابطة ومتداخلة يعزز بعضها بعضاً: أهداف المؤسسة الإنمائية، ونظام رصد لقياس النتائج التنموية، ونظام لتقييم نواتج وأثر أنشطة المؤسسة. وبالإضافة إلى النتائج التنموية، تسعى المؤسسة كذلك إلى تتبع "العوامل الإضافية" additionality "لعملها - أي المزايا والنفائع المميزة التي تنشأ عن مشاركتها في أي مشروع.

ويتيح هذا النهج الدروس والمنهجية للمؤسسة أن تتبع التقدم المحرز في مشاريعها طوال دورة حياتها، واستيعاب الدروس المستفادة ودمجها في عملياتها كي يمكنها تحسين عملية وضع الأهداف وتصميم المشاريع في المستقبل. وبشكل هذا النهج جزءاً لا يتجزأ من جهود المؤسسة في أن تصبح أكثر تركيزاً على النتائج، وزيادة شفافيته وخضوعها للمساءلة أمام أصحاب المصلحة المباشرة.



الأهداف الإنمائية لمؤسسة التمويل الدولية

1: الصناعات الزراعية
زيادة فرص الزراعة المستدامة أو تحسينها

2: الصحة والتعليم
تحسين خدمات الرعاية الصحية والتعليم

3: الخدمات المالية
زيادة القدرة على الحصول على الخدمات المالية للأفراد وعملاء مؤسسات التمويل الأصغر ومؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة

4: البنية التحتية
زيادة خدمات البنية التحتية أو تحسينها

5: النمو الاقتصادي
زيادة القيمة المضافة من جانب المتعاملين مع المؤسسة في اقتصادات بلدانهم

6: تغير المناخ
تقليل انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري

رصد النتائج وتتبعها

تستخدم المؤسسة نظامها الخاص بتتبع النواتج الإنمائية (DOTS) لرصد النتائج التنموية لاستثماراتها وخدماتها الاستشارية. وعلى صعيد المؤسسات المالية الدولية التي تركز على تنمية القطاع الخاص، فإن نظام تتبع النواتج الإنمائية هو النظام الرئيسي المستخدم في قياس النتائج التنموية.

فبالنسبة لخدمات الاستثمار، يغطي نظام تتبع النواتج الإنمائية - بعد احتساب بعض الاستيعادات والاستثناءات- 1535 شركة خاضعة لإشراف المؤسسة، ويركز هذا التقرير على 668 من بين حوالي 720 عملية استثمار تمت الموافقة عليها خلال فترة السنوات 2003-2008 والتي بلغت من النضج والملاءمة درجة تُمكن المؤسسة من تصنيفها. وتعكس التقديرات التصنيفية للسنة المالية 2012 بيانات المتعاملين مع المؤسسة ومستوى أدائهم في عام 2011. ويجري سنوياً تحريك مجموعة عمليات الاستثمار التي يغطيها التقرير إلى الأمام بواقع عام واحد. ويتناول هذا التقرير أيضاً نطاق التغطية الحالية لجميع الاستثمارات الجارية في حافطتها. وتقيس مؤشرات نطاق التغطية عدد الأشخاص الذين يصل إليهم المتعاملون مع المؤسسة، أو المنفعة المالية التي تعود على أصحاب مصلحة محددين، بغض النظر عن حجم استثمار المؤسسة.

ولا يتتبع نظام تتبع النواتج الإنمائية في العادة بعض المشاريع، منها المشاريع التي تُعتبر توسعاً في مشاريع قائمة بالفعل، والمشاريع المنبثقة عن مشاريع أخرى. وبعض الأدوات المالية، مثل الاكتتابات الخاصة (rights issues).

وتُعتبر المؤسسة أول بنك إنمائي متعدد الأطراف يرفع تقارير عن النتائج التنموية لحافطة أنشطته وعملياته بالكامل. وتكلف شركة خارجية لمراجعة نتائج حافطة عملياتها والتأكد على سلامتها. ومع تعميم إطار نظام تتبع النواتج الإنمائية ليشمل برنامج تمويل التجارة العالمية هذا العام، ستكون المؤسسة أول جهة تبدأ في قياس النتائج التنموية لأنشطته تمويل التجارة. ليس على صعيد البرامج فحسب، بل أيضاً على صعيد المشاريع.

تقييم النتائج

وبالنسبة للخدمات الاستشارية، يغطي نظام تتبع النواتج الإنمائية جميع المشاريع الجارية أو المنجزة أو المتوقفة التي تعود إلى السنة المالية 2006. وتمثل التقديرات التصنيفية للسنة المالية 2012 استعراضاً يشمل 166 تقريراً من تقارير الإجاز التي تم رفعها في عام 2011. ويمكن تقييم 133 تقريراً منها. ويستند المتوسط المتحرك إلى استعراض 529 تقريراً من تقارير الإجاز التي تم رفعها في السنوات الميلادية 2009-2011. وجرى تقييم 414 تقريراً منها. أما المشاريع التي لم يمكن تقييمها لتحديد فاعليتها الإنمائية فإنها لم تكن تنطوي على تعامل مباشر مع المتعاملين، أو أن نواتجها وأثارها لم تكن قد حُققَت حتى تاريخ الاستعراض.

يُعد التقييم المنتظم لنتائج عمل المؤسسة عنصراً أساسياً في تعزيز الأثر الإنمائي لاستثمارات المؤسسة وخدماتها الاستشارية من خلال دمج الدروس المستفادة في المشاريع والإستراتيجيات. ويمكن لعمليات التقييم، عن طريق الكشف عن عوامل النجاح أو الفشل، مساعدة المؤسسة في فهم ما تحتاج إليه بالضبط لبلوغ رسالتها. وفي السابق، ركزت عمليات التقييم على المشاريع الاستشارية. وتنفذ المؤسسة حالياً إستراتيجية تقييم جديدة تشمل كلا من المشاريع الاستثمارية والمشاريع الاستشارية، على نحو يهدف إلى تعظيم الفرص من أجل التعلم. ولهذه الإستراتيجية الجديدة أربعة أهداف رئيسية، هي: (1) تخديد الأثر الإنمائي للمؤسسة على نحو يتسم بالمصداقية؛ (2) تعلم كيفية تعظيم فاعلية الإجراءات التدخلية للمؤسسة؛ (3) تقديم معلومات مفيدة حول أنشطة الأعمال للمتعاملين مع المؤسسة وشركائها؛ (4) تبادل المعارف مع الأطراف الخارجية الفاعلة. وستركز الإستراتيجية الجديدة للمؤسسة الاهتمام على وجه الخصوص، على آثار عمل المؤسسة على جهود الحد من الفقر - وهي آثار يتعذر في العادة تخديدها من خلال عملية الرصد وحدها. وتجرى المؤسسة تقييمات ذاتية رسمية في

نتائج عمليات الاستثمار

ظلت النتائج التنموية لعمليات الاستثمار لمؤسسة التمويل الدولية دون تغير بشكل عام في السنة المالية 2012، وذلك بعد أن شهدت تراجعاً في السنة السابقة نتيجة للآزمة المالية العالمية والأوروبية والأحداث الجارية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. واستمرت درجات النواج الإئتمانية العامة - التي تبلغ 68 في المائة - في تجاوز الهدف طويل الأمد الذي حددته المؤسسة والبالغ 65 في المائة.

ولم تطرأ أية تغيرات أيضاً على التقديرات التصنيفية للمناطق والقطاعات الأساسية تقريباً. وارتفعت معدلات النجاح في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية إلى 65 في المائة، مقابل 59 في المائة العام الماضي، وكانت مدفوعة في المقام الأول بتحسين أداء مشاريع المؤسسة في منطقة آسيا الوسطى ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتمثل البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية بيئة أعمال حافلة بالمصاعب والتحديات، ولذلك تقوم مؤسسة التمويل الدولية في الغالب بعمليات استثمار مقترنة بتقديم الخدمات الاستشارية. وقد أظهر التحليل أن من شأن هذا المزيج أن يزيد من فرص تحقيق نتائج تنموية جيدة.

وعلى الرغم من أن التغيرات الإقليمية كانت هامشية بصفة عامة، فقد تفاوتت الاتجاهات الأساسية من منطقة إلى أخرى. وتحسنت النتائج التنموية في الأسواق المالية في أنحاء منطقتي أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا؛ ففي الأولى، كان التحسن مدفوعاً بنهج برامجي أكثر إستراتيجية في هذا القطاع. وفي كلتا المنطقتين، تراجعت التقديرات التصنيفية لقطاع الصناعات التحويلية، وتأثر قطاع الصناعات التحويلية في منطقة جنوب

مختلف عملياتها منذ عام 2005، وتنمو استثمارات المؤسسة التي يجري تقييمها باطراد منذ ذلك الحين. وتجري المؤسسة تقييمات على مستوى المشاريع والبرامج أو محاور التركيز، أو كليهما، وكذلك على مستوى التسهيلات التي يمولها المانحون والبلدان، والمناطق.

وتكلف المؤسسة خبراء تقييم خارجيين لإجراء معظم عمليات التقييم، ويشرف عليها أخصائيو تقييم تابعون للمؤسسة، وتطبق هذه التقييمات مناهج تقوم على أفضل الممارسات، ويجري تخطيط عمليات التقييم وتنفيذها بالاشتراك مع المعنيين من موظفي مختلف إدارات المؤسسة. ويتم دمجها في مراحل تصميم المشاريع والبرامج، وفي وقت مبكر من دورة حياة المشاريع والبرامج متى كان ذلك ممكناً.

وتكمل إستراتيجية التقييم الجديدة عمل مجموعة التقييم المستقلة (انظر الصفحة 30) - التي ترفع تقاريرها مباشرة إلى مجلس إدارة المؤسسة وهي مكلفة بتقديم تقييماتها الذاتية والدروس المستفادة من الخبرة العملية. وتتضمن تقييمات مجموعة التقييم المستقلة النتائج التي تخلص إليها في عمليات الرصد والتقييم الخاصة بالمؤسسة. ويعمل موظفو التقييم بالمؤسسة عن كثب مع مجموعة التقييم المستقلة لمناقشة برامج العمل، وتبادل المعارف، وتحقيق التوافق بين جهودهما، متى أمكن ذلك.

كيف ترصد مؤسسة التمويل الدولية نتائج أنشطتها

يتيح نظام تتبّع النواج الإئتمانية (STOD) إمكانية تتبع أية للنتائج التنموية طوال مراحل دورة المشروع. ويحدد المعنيون من جهاز موظفي المؤسسة مؤشرات ملائمة ويمكن التحقق منها لها أسس وأهداف عند بداية أي مشروع، ويقومون بتتبع التقدم المحرز على مدار مرحلة الإشراف؛ بما يسمح بإتاحة تعليقات وملاحظات تقييمية آنية للعمليات حتى تاريخ إقفال المشروع.

وبيعرض هذا التقرير درجة نظام تتبّع النواج الإئتمانية - النسبة المئوية للمشاريع التي حصلت على ترتيب تصنيفي مرتفع (في النصف الأعلى من سلم التصنيف) بالنسبة للمؤسسة بشكل عام، وحسب المناطق وفئات الصناعات ومجالات العمل.

وبالنسبة للخدمات الاستشارية، تشكل درجة نظام تتبّع النواج الإئتمانية العامة مزيجاً مركباً من فئات الأداء الأربع (الأداء المالي والاقتصادي والبيئي والاجتماعي، والآثار الأوسع نطاقاً لتنمية القطاع الخاص) التي تستقي معلوماتها من المؤشرات القياسية الخاصة بكل صناعة، عن طريق مقارنة النتائج الفعلية مع النتائج المتوقعة. وينبغي لكي يتمكن أي مشروع من الحصول على تقدير تصنيفي مرتفع أن يساهم إيجابياً في جهود التنمية في البلد المضيف.

وبالنسبة للخدمات الاستشارية، تشكل درجة نظام تتبّع النواج الإئتمانية العامة أو الترتيب التصنيفي للفاعلية الإئتمانية مزيجاً مركباً من مدى أهميتها الإستراتيجية ومستوى كفاءتها وفعاليتها بشكل عام (وفقاً لمخرجات المشروع ونواجه وأثره). وعند إتمام المشروع، تُقارن النتائج المرجوة مع النتائج التي تم إنجازها. وقد تكون هناك بعض النتائج - التي لها نواج متوسطة الأمد وأثار أطول أمداً - غير معروفة في وقت إنجاز المشروع، لكن يمكن فحصها لاحقاً.

توسيع رؤى ومعارف المؤسسة في مجال خلق الوظائف

تجري مؤسسة التمويل الدولية حالياً دراسة بغرض تحسين فهم كيفية قيام القطاع الخاص بخلق الوظائف وفرض العمل. وستستعرض المؤسسة بنتائج هذه الدراسة في توجيه إستراتيجيتها المعنية بتنمية القطاع الخاص. وسيتم استخدامها أيضاً في إثراء معلومات مطبوعة مجموعة البنك الدولي المعنونة "تقرير عن التنمية في العالم" لعام 2013 حول الوظائف.

وعلى الرغم من معارف المؤسسة الواسعة في مجال خلق الوظائف، فإنها لا تألو جهداً للوقوف على أفضل الممارسات الملائمة لتحقيق ذلك الهدف. فعلى سبيل المثال، ما أنواع الأنشطة - الاستثمارات المباشرة، والجهود اللازمة لتدعيم سلاسل التوريد، وتحسين سبل الحصول على التمويل، والبنية التحتية، أو مناخ الاستثمار - التي يرجح أن يكون لها أكبر الأثر على خلق الوظائف؟ وكيف تؤثر هذه الأنشطة المختلفة على المجتمع بكافة أطرافه وفئاته، بما في ذلك النساء والشباب والفقراء؟

وسيتم نشر هذه النتائج في شهر ديسمبر/كانون الأول 2012. وفيما يلي بعض النتائج الأولية:

تواجه الشركات أربعة عوائق رئيسية أمام خلق الوظائف:

- توفير سبل الحصول على التمويل - وخاصة لمؤسسات الأعمال الصغيرة والصغيرة والمتوسطة.
- توفير البنية التحتية - وخاصة إمدادات الكهرباء التي يمكن التعويل عليها في البلدان الأقل دخلاً.
- مناخ الاستثمار - يمكن للقوانين والتشريعات والإجراءات الحكومية المعقدة وباهظة التكلفة أن تعوق إنشاء الشركات الجديدة أو توسيع القائم منها.
- التعليم وبناء المهارات - يمكن أن يعوق نقص العمالة المدربة تدريباً كافياً توظيف العمالة.

يمكن أن يكون التأثير غير المباشر للشركات المتعاملة مع المؤسسة كبيراً، لكن يصعب قياسه:

- وفرت الشركات المتعاملة مع المؤسسة 2.5 مليون وظيفة مباشرة في عام 2011.
 - إلا أنه من الممكن أن تكون الآثار غير المباشرة لعملهم كبيرة - فعلى سبيل المثال فإن كل وظيفة وفرتها شركة للتعيين على الذئب متعاملة مع المؤسسة في غانا ساندت 28 وظيفة أخرى في عموم الاقتصاد.
 - وتتفاوت هذه المنافع غير المباشرة من بلد إلى آخر ومن صناعة إلى أخرى.
- يمكن الإطلاع على هذه الدراسة على الموقع: www.ifc.org/jobcreation

مليون توصيلة هاتف للعملاء - أي 20 في المائة من إجمالي التوصيلات التي وفرتها المتعاملون مع المؤسسة.

وبقيت التقديرات التصنيفية القطاعية مستقرة تقريباً. وكان أكبر التغيرات في الدرجات التقييمية في قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية ووسائل الإعلام والتكنولوجيا، وقطاع النفط والغاز والتعدين اللذين شهدا تراجعاً. وتراجعت معدلات النجاح في مشاريع قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية ووسائل الإعلام والتكنولوجيا حوالي ثمانين نقطة مئوية لتصل إلى 56 في المائة. كما انخفضت معدلات النجاح في مشاريع النفط والغاز والتعدين 14 نقطة مئوية لتصل إلى 69 في المائة.

وداخل قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية ووسائل الإعلام والتكنولوجيا، كان تراجع الأداء في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ ومنطقة جنوب آسيا هو الأكبر. مما يعكس الطبيعة الأكثر خطورة لاستثمارات رأس المال المخاطر في مجال تكنولوجيا المعلومات. وفي قطاع النفط والغاز والتعدين، أدى ضعف معدلات النجاح في المشاريع الجديدة - وخروج المشاريع الناجحة من دائرة الترتيب التصنيفي - في منطقتي أفريقيا جنوب الصحراء وأمريكا اللاتينية إلى انخفاض مستوى الأداء العام. إلا أن المتعاملين مع المؤسسة في هذه القطاعات استمروا في توسيع نطاق أنشطتهم؛ إذ وفرت الشركات المتعاملة مع المؤسسة في قطاع النفط والغاز والتعدين حوالي 22 مليون توصيلة غاز للعملاء - بزيادة قدرها 30 في المائة تقريباً عن السنة الماضية. ودفعت هذه الشركات ضرائب قدرها 6 مليارات دولار إلى الحكومات، ويزيد ذلك عما دفعته أية شركات أخرى متعاملة مع المؤسسة في القطاعات الأخرى من ضرائب. كما أنها وفرت أكثر من 100 ألف وظيفة. ويمكن أن تكون الوظائف غير المباشرة التي وفرتها هذه الشركات أعلى بكثير من ذلك؛ إذ أظهرت عدة دراسات أجرتها المؤسسة أن عدد الوظائف غير المباشرة - في سلاسل التوريد أو شبكات التوزيع - غالباً ما يكون أضعاف الوظائف المباشرة التي توفرها. وأظهرت دراسة لإحدى الشركات المتعاملة مع المؤسسة في غانا أن مقابل كل وظيفة وفرتها في قطاع التعدين، هناك 28 وظيفة داعمة لها في عموم الاقتصاد.

ارتفعت معدلات النجاح للمشاريع في الأسواق المالية وصناديق الاستثمار بسبب تحسن أداء المشاريع الخالية من المخاطرة

آسيا بسبب التباطؤ الاقتصادي في الهند، وهو ما ألحق الضرر بالنتائج النهائية لأداء الشركات المتعاملة مع المؤسسة.

وفي منطقة أوروبا وآسيا الوسطى، تحسنت التقديرات التصنيفية للمشاريع في آسيا الوسطى تحسناً كبيراً - إذ ارتفعت 29 نقطة مئوية، مما أدى بدوره أيضاً إلى تحسن نتائج أداء المؤسسة الدولية للتنمية. ويرجع هذا التحسن أساساً إلى زيادة التركيز الإستراتيجي. كما استقرت التقديرات التصنيفية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لأسباب تعود في المقام الأول إلى الأداء الإيجابي في قطاعي الصناعات التحويلية والخدمات، بالإضافة إلى قطاع الأسواق المالية. إلا أن حالة عدم اليقين على الصعيدين السياسي والاقتصادي استمرت في التأثير سلباً على الأداء المالي للمتعاملين مع المؤسسة في المنطقة، وخاصة في مصر وتونس.

وتحسنت التقديرات التصنيفية لمشاريع المؤسسة في شرق آسيا والمحيط الهادئ بسبب تحسن أداء المشاريع الجديدة في الأسواق المالية في الفلبين. وتحسن أداء المشاريع القائمة في قطاعات الصناعات التحويلية والصناعات الزراعية والخدمات في الصين.

وفي منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، تحسنت النتائج التنموية في المكسيك مع تعاقي الاقتصاد الأمريكي. إلا أن بعض المشاريع التي لا تزال في مرحلة مبكرة في قطاع الصناعات الاستخراجية وقطاع الخدمات المالية قد عانت من بعض المصاعب والتحديات، مما أسفر عن تراجع طفيف بشكل عام في مستوى أدائها.

وواصل المتعاملون مع المؤسسة تحقيق أثر إيجابي قوي من خلال توسيع نطاق خدماتهم. ففي منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، ارتفع عدد المزارعين المستفيدين حوالي 50 في المائة في السنة الميلادية 2011 - ليصل إلى 380 ألفاً أو 20 في المائة من إجمالي المستفيدين من أنشطة المؤسسة في هذا القطاع. وفي منطقة أوروبا وآسيا الوسطى، ارتفع عدد القروض المقدمة إلى مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة من 1.1 مليون إلى 2.6 مليون قرض. وفي منطقة آسيا، ارتفعت هذه القروض من 3.4 مليون قرض إلى 11 مليوناً. وفي منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، حصل 13 مليون مستهلك على توصيلات مياه، وهي زيادة نسبتها 37 في المائة عن السنة الماضية. وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وفرت الشركات المتعاملة مع المؤسسة 17

التغطية والمنافع المتأنية، وفرت قطاعات الصناعات التحويلية والصناعات الزراعية والخدمات أكثر من مليون وظيفة مباشرة. كان نصيب النساء منها 30 في المائة تقريباً. ووسع المتعاملون مع المؤسسة نطاق خدماتهم الصحية هذا العام لتصل إلى 12 مليون مريض. وهي زيادة نسبتها 70 في المائة تقريباً.

قدمها المتعاملون مع المؤسسة من 8 مليارات إلى أكثر من 20 مليار قرض. وتحسنت مشاريع المؤسسة في قطاع الصناعات الزراعية والغابات في معظم المناطق. وارتفع الترتيب التصنيفي لقطاع الصناعات التحويلية، ويرجع الفضل في ذلك أساساً إلى المشاريع الجاري تنفيذها في منطقة شرق آسيا. ومن حيث نطاق

الخاضعة للتقييم. وقد يعكس ذلك آثار تعزيز الرقابة على البنوك - على الأقل في أوروبا - في مواجهة الأزمة المالية. وقد أدى تحسن أداء البنوك إلى زيادة عدد القروض إلى مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة التي قدمها المتعاملون مع المؤسسة بأكثر من الضعف - لتصل إلى 4.3 مليون قرض. وارتفع عدد قروض التمويل الأصغر التي

فئات أداء نظام تتبّع النواتج الإنمائية: الخدمات الاستثمارية

فئة الأداء	المؤشرات العامة والمعايير المرجعية	أمثلة على مؤشرات محددة مقوَّمة على أساس الأهداف
الأداء المالي	العائد على جهات التمويل. مثلاً: العائد المالي عند المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال أو يزيد	العائد على رأس المال المستثمر. والعائد على أسهم رأس المال (حقوق الملكية). والمشروع المنفذ في الوقت المحدد وحسب الميزانية المخططة
الأداء الاقتصادي	العائد على المجتمع. مثلاً: العائد الاقتصادي الذي يبلغ 10 في المائة أو أعلى أو المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال أو يزيد	العائد الاقتصادي على رأس المال المستثمر. وعدد توصيلات الخدمات الأساسية، والقروض الممنوحة إلى مؤسسات أعمال صغيرة. والحاصلين على فرص عمل. ومدفوعات الضرائب
الأداء البيئي والاجتماعي	المشروع يفي بمعايير مؤسسة التمويل الدولية الخاصة بالأداء	أنظمة الإدارة البيئية والاجتماعية، ومستويات الانبعاثات أو النفايات السائلة، وبرامج تنمية المجتمعات المحلية
الأثر الإنمائي للقطاع الخاص	مشروع يساهم في تحسين القطاع الخاص بما يتجاوز الشركة المالكة للمشروع	الأثر الإيضاحي (الشركات الأخرى التي تقوم بمحاكاة نهج أو أداة أو خدمة جديدة). والروابط إلى الشركات الأخرى التابعة للقطاع الخاص. وتحسينات حوكمة الشركات

فئات أداء نظام تتبّع النواتج الإنمائية: الخدمات الاستشارية

فئة الأداء	المؤشرات العامة والمعايير المرجعية	أمثلة على مؤشرات محددة مقوَّمة على أساس الأهداف
الأهمية الإستراتيجية	الأثر المحتمل على الاقتصاد المحلي والإقليمي والوطني	الاتساق مع الإستراتيجية القطرية
الكفاءة	العائد على الاستثمار في عمليات الخدمات الاستشارية	نسب المنافع إلى التكاليف والمشاريع المنفذة في الوقت المحدد وحسب الميزانية
الفاعلية	المخرجات، والنواتج، والآثار. المشروع يساهم في إدخال تحسينات على الجهة المتعاملة مع المؤسسة والمنتفعين والقطاع الخاص الأوسع نطاقاً	تحسينات في العمليات، وتعزيز الاستثمارات، وزيادة إيرادات المنتفعين. وتحقيق وفورات في التكلفة نتيجة لإصلاحات السياسات

نتائج الخدمات الاستشارية

ارتفعت التقديرات التصنيفية للفاعلية الإنمائية للخدمات الاستشارية التي تقدمها المؤسسة للعام الثالث على التوالي في السنة المالية 2012. إذ حصلت نسبة 72 في المائة من مشاريع الخدمات الاستشارية التي أفضلت في السنة الحالية، والتي يمكن تقييمها لتحديد فاعليتها الإنمائية - على تقدير تصنيفي مرتفع. ويمثل ذلك زيادة قدرها خمس نقاط مئوية عن المتوسط المتحرك لأداء المؤسسة من السنة المالية 2010 وحتى السنة المالية 2012.

وكانت التقديرات التصنيفية أفضل كثيرا في جميع مجالات عمل المؤسسة، وحققت حسن ملموس في عدد من مناطق عملها - أوروبا وآسيا الوسطى، وأفريقيا جنوب الصحراء، وجنوب آسيا. وخلافا لذلك، شهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا انخفاضاً في التقديرات التصنيفية، ويرجع ذلك بدرجة كبيرة إلى ما تشهده في الوقت الحالي من اضطرابات سياسية وكذلك نتيجة لأثار الأزمة الاقتصادية العالمية. وقد حسنت التقديرات التصنيفية أيضاً لعمليات مؤسسة التمويل الدولية في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية والبلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات - إذ ارتفعت إلى 74 في المائة و 77 في المائة مقابل 68 في المائة و 73 في المائة على الترتيب، عبر المتوسط المتحرك لثلاث سنوات.

ووراء هذه التقديرات التصنيفية أعداد قياسية من المستفيدين من جولات الأسواق التي تساعد المؤسسة في حفزها وتسريعها. وتساعد وحدة أنشطة أعمال المؤسسة المتعلقة بمناخ الاستثمار الحكومات المتعاملة مع المؤسسة في تطبيق إصلاحات من شأنها تحسين بيئة ممارسة أنشطة الأعمال، وتشجيع استبقاء الاستثمار، مما يساعد بدوره في تعزيز قدرة الأسواق على المنافسة، وتحقيق النمو، وخلق الوظائف، وساندت هذه

المشاريع، التي نُفذ العديد منها بالتعاون مع المؤسسات الأخرى بمجموعة البنك الدولي، ما مجموعه 56 إصلاحاً في 33 بلداً في 2011 (33 مشروعاً في 20 بلداً من البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية؛ و 15 مشروعاً في تسعة من البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات).

وتساعد وحدة أنشطة المؤسسة المعنية بتوفير سبل الحصول على التمويل في زيادة توفر الخدمات المالية بتكلفة معقولة لمؤسسات الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال العمل مع مؤسسات الوساطة المالية لتصميم واختبار نماذج أعمال جديدة، وتدعيم أنظمتها لإدارة المخاطر، وبالإشتراك مع إدارة الخدمات الاستثمارية للمؤسسة، تعمل إدارة الخدمات الاستشارية مع 88 مؤسسة وساطة مالية قدمت أكثر من 7.6 مليون قرض لمؤسسات الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة (63 في المائة في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية، وذلك ارتفاعاً من 57 في المائة العام الماضي)، بإجمالي قدره 31.9 مليار دولار، كما ساندت الأنشطة المشتركة للخدمات الاستثمارية والاستشارية ثمانين شركة متعاملة مع المؤسسة قدمت 40 ألف قرض تمويل عقاري، بإجمالي قدره 1.4 مليار دولار.

وتساعد وحدة أنشطة شركات المؤسسة بين القطاعين العام والخاص الحكومات المتعاملة معها على تصميم عمليات شركات بين القطاعين العام والخاص وتنفيذها في قطاع البنية التحتية والخدمات الأساسية الأخرى. وفي عام 2011، ساعدت المؤسسة شركات متعاملة معها على توقيع خمسة عقود مع خمسة مشغلين تابعين للقطاع الخاص (60 في المائة منها في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية)، يتوقع أن تؤدي إلى تحسين تقديم مرافق البنية التحتية والخدمات الصحية لأكثر من 16 مليون شخص. بالإضافة إلى تعبئة قرابة 5 مليارات دولار من استثمارات القطاع الخاص، وتشجع وحدة أنشطة الخدمات الاستشارية المستدامة للمؤسسة الشركات على اعتماد الممارسات البيئية والاجتماعية والإدارية والتكنولوجيات التي تخلق لديها ميزة نسبية. وفي عام 2011، قدمت المؤسسة خدمات بناء القدرات لأكثر من 245 ألف شخص (77 في المائة منهم في بلدان مؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية)، منهم مزارعون وأصحاب مشاريع، ومسؤولون إداريون بمؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة.

التصدي لأزمة الغذاء العالمية من خلال تقديم الخدمات الاستشارية

تشكل الخدمات الاستشارية جزءاً مهماً من استجابة مؤسسة التمويل الدولية لأزمة الغذاء العالمية. وتعمل المؤسسة على تسخير إسهامات جميع مجالات عملها الاستشاري الأربعة من أجل زيادة أثرها الإنمائي. وتساند المؤسسة قطاعي الصناعات الزراعية وجهاز الأغذية على امتداد كامل سلسلة القيمة، سواء على نحو مباشر إلى الشركات والحكومات، أو على نحو غير مباشر من خلال مؤسسات الوساطة (مثلاً، التجار أو المؤسسات المالية). وفيما يلي أبرز ملامح عام 2011 في هذا الشأن:

- ساندت وحدة أنشطة أعمال المؤسسة المتعلقة بمناخ الاستثمار إصلاحات القوانين والإجراءات التنظيمية في أرمينيا التي ألغت معايير الحقبة السوفيتية التي حالت دون اعتماد الشركات للمعايير العالمية لسلامة الأغذية في مختلف عمليات الإنتاج لديها. وتزيد هذه التحسينات من القدرة التنافسية للسلع الزراعية المنتجة محلياً. كما أنها تعزز الأمن الغذائي الداخلي. وساندت المؤسسة كذلك إصلاحات ماثلة في مولدوفا وأوكرانيا. وتعكف المؤسسة حالياً على إعداد إستراتيجية خاصة بالصناعات الزراعية في أفريقيا، وستتم تميم مبادرات إستراتيجية ماثلة في مناطق أخرى في المستقبل.
- ساعدت وحدة أنشطة المؤسسة المعنية بتوفير سبل الحصول على التمويل على تطوير ونشر تسع أدوات ومنتجات قياسية للتأمين الزراعي في السوق الأوكرانية، مما عزز من فرص حصول المزارعين على التمويل، عن طريق استيفاء شروط الضمانات المطلوبة فيما يتعلق بقروض رأس المال العامل؛ تم إصدار أكثر من 2500 عقد (بوليصا) تأمين زراعي بقيمة اسمية قدرها 800 مليون دولار تقريباً.
- ساعدت وحدة أنشطة شركات المؤسسة بين القطاعين العام والخاص ولاية البنجاب الهندية على تصميم وتدشين شراكة بين القطاعين العام والخاص للسماح لإحدى شركات القطاع الخاص ببناء وتملك وتشغيل مرفق لتخزين القمح سعته 50 ألف طن متري بغرض توفير الغذاء اللازم للسكان الذين يعيشون دون خط الفقر. ونتيجة لذلك، من المتوقع حسن الأوضاع الغذائية لحوالي 500 ألف من الأشخاص الأشد فقراً في الهند كل عام. ويتوقع أن يؤدي نجاح هذا المشروع إلى تكراره على نطاق أوسع داخل الهند وخارجها.
- تعمل وحدة الخدمات الاستشارية المستدامة التابعة للمؤسسة مع شركة لتكرير السكر في شمال الهند بغرض تعزيز سلسلة التوريد الخاصة بها، وذلك عن طريق تقديم تدريب مكثف وبناء قدرات المزارعين وموظفي الشركة في مجال الإرشاد. وتم تدريب أكثر من ألفي مزارع على ممارسات الهندسة الزراعية الجديدة، وازداد الحصول، في المتوسط، بأكثر من 70 في المائة في السنة الثانية مقارنة بالمستويات الأولية. وتعكف الشركة حالياً على توسيع مظلة عملها لتشمل المزيد من المزارعين، كما تعمل المؤسسة مع شركات أخرى لإنتاج السكر بشأن زيادة الإنتاجية وترشيد استهلاك المياه وغير ذلك من الأنشطة المتصلة.

نطاق التغطية الإنمائية للشركات المتعاملة مع المؤسسة			
أنشطة العمل	الحافظة السنة	الحافظة السنة	الجديدة السنة
الجديدة السنة	المالية 2012	المالية 2011	المالية 2010
الاستثمارات			
التوظيف (ملايين فرص العمل) ¹	2.4	2.5	0.2
قروض التمويل الأصغر²			
العدد (بالمليون)	8.0	19.7	10.5
المبلغ (بمليارات الدولارات)	12.62	19.84	10.63
قروض مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة²			
العدد (بالمليون)	1.7	3.3	0.9
المبلغ (بمليارات الدولارات)	127.82	181.25	29.60
عدد المشتركين المنتفعين بالخدمات			
توليد الكهرباء (بالمليون)	41.9	41.9	4.7
توزيع الكهرباء (بالمليون) ³	49.4	49.2	0.9
توزيع المياه (بالمليون)	20.1	34.3	6.4
توزيع الغاز (بالمليون) ⁴	17.2	22.4	
مجموع توصيلات الهاتف (بالمليون)	179.7	172.2	1.4
عدد الطلبة الذين تم الوصول إليهم (بالمليون)	7.5	12.2	11.1
عدد الطلبة الذين تم الوصول إليهم (بالمليون)	1.0	0.9	1.2
عدد الطلبة الذين تم الوصول إليهم (بالمليون)	2.5	3.3	1.1
مدفوعات للموردين للحكومة			
مشتريات محلية من السلع والخدمات (بمليارات الدولارات)	39.51	49.84	4.18
المساهمة في الإيرادات الحكومية أو في تحقيق وفورات (بمليارات الدولارات)			
	20.28	21.73	5.71

لا تنطبق البيانات الخاصة بحافظة المؤسسة في السنتين المئاديتين 2010 و 2011 بصورة تامة نظراً لاستنادها إلى حافظة مختلفة من الجهات المتعاملة مع المؤسسة، والقيم الخاصة بالأعمال الجديدة في السنة المالية 2012 هي قيم إضافية، أي القيمة المستهدفة، خصوصاً منها القيمة الأساسية، وعلى العكس من أرقام الأهداف الإنمائية للمؤسسة، فإنها لا تطبق قواعد المساهمة.

1 أرقام الحوافظ الخاصة بالعمالة تشمل الوظائف التي أتاحها الصناديق في حين تشمل أرقام الأعمال الجديدة الوظائف المتوقع أن تضيفها الصناديق.

2 في العديد من الحالات، تعكس النتائج أيضاً مساهمات من الخدمات الاستشارية للمؤسسة، وتُملأ أرقام نطاق تغطية الحافظة، حافظة القروض غير المسددة فيما يتعلق بمؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة والتمويل الأصغر للمتعاملين مع المؤسسة حتى نهاية السنتين المئاديتين 2010 و 2011 بالنسبة للمؤسسات المالية/المشاريع التي تخدم مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة. وقد طُلب من 222 و 268 من المتعاملين مع المؤسسة رفع تقارير عن حوافظ قروضها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتمويل الأصغر في نهاية العام في السنتين المئاديتين 2010 و 2011 على التوالي، وقام 195 من بين 252 متعاملاً بذلك بالنسبة للسنتين المئاديتين 2010 و 2011 على التوالي، وقد تم استنتاج البيانات الناقصة.

3 في السنة المالية 2012، عُدَّت المؤسسة منهجيتها بغرض تحسين تقدير أرقام السكان الذين تشملهم خدمات المشاريع والمؤسسات التي تدعمها المؤسسة في هذه القطاعات.

4 أضاف أحد المتعاملين مع المؤسسة في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ حوالي 20.4 مليون مشترك مستفيد من توزيع الغاز في السنة المالية 2011.

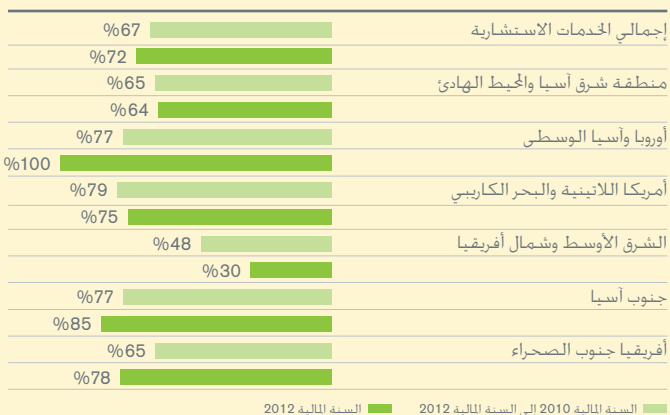
الأهداف الإنمائية لمؤسسة التمويل الدولية			
الارتباطات المتعلقة بالأهداف الإنمائية			
الهدف	المستهدف في السنة المالية 2012	للمؤسسة في السنة المالية 2012	نسبة الأهداف المُتحققة
زيادة فرص الزراعة المستدامة أو تحسينها	إفادة 365 ألف شخص	1.03 مليون شخص	283%
تحسين خدمات الرعاية الصحية والتعليم	إفادة 1.68 مليون شخص	9.32 مليون شخص	555%
زيادة القدرة على الحصول على الخدمات المالية للأفراد وعملاء التمويل الأصغر	إفادة 15.85 مليون شخص	32.84 مليون شخص	207%
زيادة القدرة على الحصول على الخدمات المالية لعملاء مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة	إفادة 0.17 مليون شخص	1.54 مليون شخص	132%
زيادة خدمات البنية التحتية أو تحسينها	إفادة 19.25 مليون شخص	32.81 مليون شخص	170%
تقليل انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري	خفضها بواقع 1.70 مليون طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون	1.79 مليون طن متري	105%

ملاحظة: تعكس البيانات الخاصة "بارتباطات الأهداف الإنمائية للمؤسسة" في هذا الجدول كلا من عمليات الاستثمار والخدمات الاستشارية، وتخضع لقواعد محددة توزع مساهمة المؤسسة حسب الخارات المتعاملين معها (انظر الصفحة 18)، وبدأت المؤسسة في تطبيق أهدافها الإنمائية بشأن انبعاثات غازات الاحتباس الحراري على نحو جزئي في منطقتي جنوب آسيا وشرق أوروبا وآسيا الوسطى. ولذلك فإن البيانات الواردة هنا تشير إلى هاتين المنطقتين فقط.

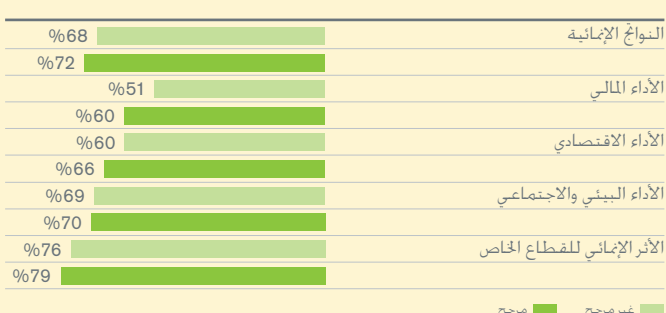
درجات نظام تتبّع النواجّ الإنمائية للخدمات الاستشارية حسب أنواع أنشطة الأعمال % عالية الدرجة



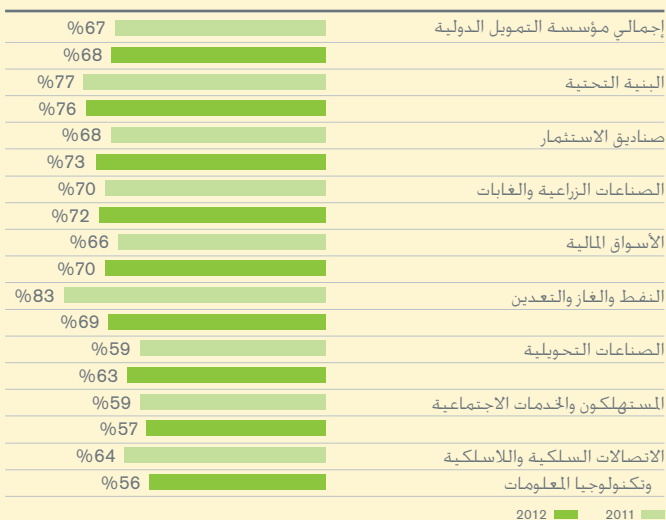
درجات نظام تتبّع النواجّ الإنمائية للخدمات الاستشارية حسب المناطق % عالية الدرجة



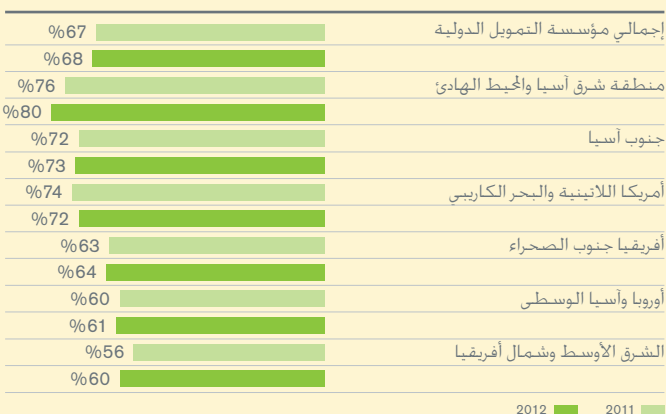
درجات نظام تتبّع النواجّ الإنمائية لخدمات الاستثمار في السنة المالية 2012 حسب مجال الأداء % عالية الدرجة



درجات نظام تتبّع النواجّ الإنمائية لخدمات الاستثمار حسب الصناعات، السنة المالية 2011 مقابل السنة المالية 2012 % عالية الدرجة



درجات نظام تتبّع النواجّ الإنمائية لخدمات الاستثمار حسب المناطق، السنة المالية 2011 مقابل السنة المالية 2012 % عالية الدرجة



موظفو المؤسسة

تعمل المؤسسة في

104

مكاتب تقع في 95 بلداً

%65

من جهاز موظفي المؤسسة
من البلدان النامية

%56

يعملون في المكاتب الميدانية

أين تعمل المؤسسة

السنة المالية	السنة المالية	المكان
2012	2004	
1670 (44%)	1291 (57%)	واشنطن العاصمة
2093 (56%)	963 (43%)	المكاتب الميدانية
		مجموع جهاز
3763	2254	موظفي المؤسسة

الأصل الوطني (الجميع
الموظفين المتفرغين)

السنة المالية	السنة المالية	الأصل الوطني
2012	2004	
1327 (35%)	963 (43%)	بلدان متقدمة
2436 (65%)	1291 (57%)	بلدان نامية
3763	2254	المجموع

الأصل الوطني (الجميع الموظفين
عند مستوى متخصص فما فوق)

السنة المالية	السنة المالية	الأصل الوطني
2012	2004	
1040 (43%)	647 (53%)	بلدان متقدمة
1381 (57%)	584 (47%)	بلدان نامية
2421	1231	المجموع

توزع كافة الموظفين المتفرغين
حسب نوع الجنس

السنة المالية	السنة المالية	نوع الجنس
2012	2004	
1781 (47%)	1121 (50%)	الموظفون
1982 (53%)	1133 (50%)	الموظفات
3763	2254	المجموع

توزع كافة الموظفين عند مستوى
متخصص فما فوق حسب نوع الجنس

السنة المالية	السنة المالية	نوع الجنس
2012	2004	
1426 (59%)	844 (69%)	الموظفون
995 (41%)	387 (31%)	الموظفات
2421	1231	المجموع

توظف مؤسسة التمويل الدولية جهاز موظفين متنوعين، وهم يمثلون أكثر أصولها أهمية. ويتيح جهاز موظفي المؤسسة، الذين يمثلون أكثر من 140 بلداً، حلولاً مبتكرة وأفضل الممارسات العالمية للمتعاملين معها على الصعيد المحلي. وتعمل المؤسسة في 104 مكاتب تقع في 95 بلداً؛ فأكثر من نصف موظفيها - 56 في المائة منهم - يعملون من مكاتب ميدانية، وهي نسبة متزايدة تعكس التزام المؤسسة بتطبيق اللامركزية. ويأتي معظم جهاز موظفي المؤسسة من البلدان النامية، حيث يشكلون 65 في المائة إجمالاً، وهو تنوع من شأنه إثراء منظورها وتعزيز تركيزها على المجالات التي يمكن فيها لتنمية القطاع الخاص أن تحدث أكبر أثر إنمائي.

شركة رعاية صحية دولية. وتكاليف التأمين الطبي مشتركة بين المؤسسة والموظفين - بواقع 75 في المائة تتحملها المؤسسة و 25 في المائة يتحملها الموظف. وتُعتبر خطة التقاعد الخاصة بموظفي مؤسسة التمويل الدولية جزءاً من خطة مجموعة البنك الدولي التي تستند إلى مكونين من المزايا: أولاً، سنوات الخدمة والراتب والعمر عند التقاعد؛ ثانياً، خطة ادخار نقدية تشمل اشتراكاً إلزامياً بنسبة 5 في المائة من الراتب. تضيف إليه المؤسسة نسبة 10 في المائة سنوياً. وتشمل مزايا المعاش التقاعدي الموروثة من خطط المعاشات التقاعدية السابقة في مجموعة البنك الدولي منحة نهاية الخدمة ودفعات نقدية إضافية.

برامج الأجور المتغيرة

يتألف برنامج الأجور المتغيرة بمؤسسة التمويل الدولية من عدة مكونات، منها المكافآت التقديرية ومكافآت الأداء السنوية وطويلة الأمد التي تدعم ثقافة المؤسسة القائمة على الأداء الرفيع. وتهدف هذه المكافآت إلى تشجيع العمل الجماعي وروح الفريق. وإثابة الأداء الأفضل، ودعم الأولويات الاستراتيجية للمؤسسة.

برامج المزايا

تقدم مؤسسة التمويل الدولية حزمة من المزايا التنافسية، بما في ذلك التأمين الصحي وخطة التقاعد: فموظفو المؤسسة في المقر الرئيسي في واشنطن تغطيهم شركة Aetna، التي تم التعاقد معها من خلال عملية توريد تنافسية مفتوحة. وتغطي الموظفين الآخرين شركة Vanbreda، وهي

المستحقات

تعتبر الإرشادات الخاصة بمستحقات موظفي مؤسسة التمويل الدولية جزءاً من إطار مجموعة البنك الدولي. وتعتبر تنافسية المستحقات على الصعيد الدولي ضرورية كي تتمكن المؤسسة من اجتذاب جهاز موظفين متنوع ومؤهل والاحتفاظ به؛ فهيكّل رواتب مجموعة البنك الدولي الخاص بالموظفين الذين يتم تعيينهم في مقر المؤسسة في واشنطن العاصمة يتحدّد بالرجوع إلى السوق الأمريكية، وهو دائماً مغرٍ على الصعيد العالمي. أما رواتب الموظفين الذين يتم تعيينهم في البلدان خارج الولايات المتحدة فتستند إلى التنافسية المحلية، حسبما حددها استقصاءات مستقلة للأسواق المحلية. وبناءً على وضع مجموعة البنك الدولي بوصفها مؤسسة متعددة الأطراف، يتم تحديد مستحقات موظفيها على أساس الراتب الصافي بعد الضرائب.

هيكل رواتب جهاز الموظفين (واشنطن، العاصمة)

في الفترة من 1 يوليو/تموز 2011 وحتى 30 يونيو/حزيران 2012، كان هيكل رواتب موظفي مجموعة البنك الدولي (صافي بعد الضرائب) كما يلي:

الدرجة الوظيفية	نماذج عن الوظائف والمناصب	الحد الأدنى (بالدولار)	المرجع في السوق (دولار)	الحد الأعلى (دولار)	الموظفون في هذه الدرجة (%)	متوسط راتب الدرجة (بالدولار)	متوسط المزايا
GA	مساعد مكتبي	25100	32600	42400	0.0	43090	24152
GB	مساعد فريق تقني معلومات	31700	41200	57700	0.6	42136	23617
GC	مساعد برنامج مساعد معلوماتي	39100	50900	71300	9.5	53698	30098
GD	مساعد برنامج أول، أخصائي معلوماتي، مساعد لشيؤون الموازنة	46200	60100	84200	7.9	67671	37929
GE	مُحلل مهني مختص	62100	80700	113000	9.8	76179	42698
GF	مهنّي مختص	82500	107300	150200	19.6	98249	55069
GG	مهنّي مختص أول	111300	144700	202500	31.6	135238	75801
GH	مدير، رئيس مهنيين مختصين	151700	197200	245900	17.7	187019	104824
GI	مدير، مستشار أول	202200	264500	303300	2.8	244806	137214
GJ	نائب الرئيس	271800	304500	340900	0.4	302422	169508
GK	مدير متدّب، نائب تنفيذي للرئيس	298600	338600	372400	0.1	292656	177705

ملاحظة: لأن موظفي مجموعة البنك الدولي من غير مواطني الولايات المتحدة الأمريكية غير مكلفين بدفع ضريبة الدخل على مستحقّاتهم من مجموعة البنك الدولي، يتم حساب رواتبهم على أساس الصافي بعد الضرائب، وهو ما يعادل عادة الراتب بعد اقتطاع الضرائب بالنسبة لموظفي المنظمات والشركات المغارة التي يتم قياساً عليها اشتقاق سَلَم رواتب موظفي مجموعة البنك الدولي. ولا تصل إلى الثلث الأعلى من سَلَم الرواتب إلا قلة صغيرة نسبياً. أ بما في ذلك التأمين الصحي وعلى الحياة وضد الإعاقة، ومزايا نهاية الخدمة المتجمعة، ومزايا أخرى غير الرواتب.

حوكمة المؤسسة

مستحقات جهاز الإدارة التنفيذي

يحدد مجلس المديرين التنفيذيين راتب رئيس مجموعة البنك الدولي. أما هيكل رواتب نائب الرئيس والمسؤول التنفيذي الأول لشؤون مؤسسة التمويل الدولية فيتم تحديده في نقطة متوسطة بين هيكل رواتب موظفيها على أعلى مستوى - حسب ما يتم تحديده سنوياً في إطار استقصاء مستقل لسوق المستحقات في الولايات المتحدة الأمريكية - وراتب رئيس مجموعة البنك الدولي. ويتسم هيكل رواتب القيادة التنفيذية للمؤسسة بالشفافية، وتلقى لارس ثونيل، نائب الرئيس التنفيذي والمسؤول التنفيذي الأول لمؤسسة التمويل الدولية، راتباً قدره 365948 دولاراً صافياً بعد خصم الضرائب. وليست هنالك حزم حوافز لجهاز الإدارة التنفيذي.

وفي إطار سعيها من أجل عالم خالٍ من الفقر، تتعاون المؤسسة عن كثب مع الأعضاء الآخرين من مجموعة البنك، وهم:

- البنك الدولي للإنشاء والتعمير، الذي يقدم القروض إلى حكومات البلدان متوسطة الدخل والبلدان منخفضة الدخل المتمتع بالأهلية الائتمانية.
- المؤسسة الدولية للتنمية، التي تقدم قروضاً دون فوائد (تسمى إعتمادات) إلى حكومات أشد البلدان فقراً.
- الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، التي تتيح الضمانات ضد الخسائر الناجمة عن المخاطر غير التجارية التي يواجهها المستثمرون في البلدان النامية.
- المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار، الذي يقدم تسهيلات دولية من أجل المصالحة والتحكيم في منازعات الاستثمار.

مجلس المؤسسة

يعتبر كل بلد من البلدان الأعضاء محافظاً واحداً ومحافظاً مناوياً. ويتمتع مجلس المحافظين بصلاحيات مؤسسية مخولة له، ويقوم بتفويض معظم تلك الصلاحيات إلى مجلس الإدارة المكوّن من 25 مديراً تنفيذياً. وتُرجح حقوقهم في التصويت على القضايا التي تعرض عليهم وفقاً للحصة التي يمثلها كل منهم من رأس مال المؤسسة. ويجتمع المديرين التنفيذيون بانتظام في مقر مجموعة البنك الدولي في واشنطن العاصمة، حيث يستعرضون ويبثون في عمليات الاستثمار ويضعون التوجيهات الإستراتيجية العامة لإرشاد عمل جهاز إدارة المؤسسة. ورئيس مجموعة البنك الدولي هو أيضاً رئيس المؤسسة.

مكان مؤسسة التمويل الدولية في مجموعة البنك الدولي

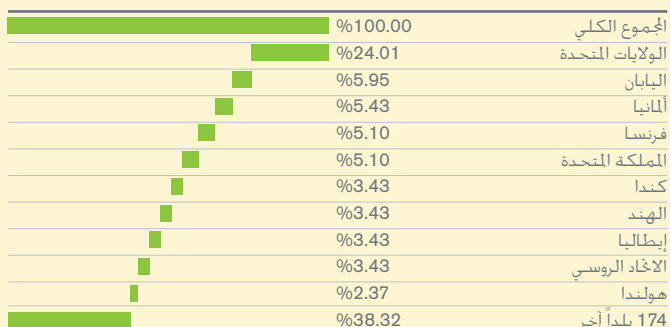
تعد مجموعة البنك الدولي مصدراً مهماً لتقديم المساعدات المالية والفنية للبلدان النامية. وتتمثل رسالة البنك الدولي، الذي تأسس عام 1944، في مكافحة الفقر برغبة قوية وكفاءة مهنية لتحقيق نتائج دائمة. ومؤسسة التمويل الدولية هي واحدة من خمس مؤسسات تتألف منها مجموعة البنك الدولي، وإن كانت شخصية اعتبارية مستقلة ولها ما يخصها من: اتفاقية إنشاء، وأسهم رأس مال، وهيكلية مالية، وجهاز إدارة، وجهاز موظفين. وعضويتها مفتوحة فقط للبلدان الأعضاء في البنك، وحتى 30 يونيو/حزيران 2012، بلغت قيمة رأس مال المدفوع للمؤسسة التي يحتفظ بها 184 بلداً عضواً حوالي 2.4 مليار دولار. وتقوم هذه البلدان بتوجيه برامج المؤسسة وأنشطتها. وتعمل المؤسسة مع القطاع الخاص على خلق الفرص حيثما تظهر حاجة ماسة إليها. ومنذ تأسيسها عام 1956، ارتبطت المؤسسة بتقديم أكثر من 126 مليار دولار من أموالها الخاصة إلى استثمارات القطاع الخاص في البلدان النامية، وقامت بتعبئة المزيد من الأموال من مصادر أخرى.



من اليسار إلى اليمين (وقوفاً): Merza Hasan, Kuwait; Agapito Mendes Dias, Sao Tome and Principe; Ingrid Hoven, Germany; Rogerio Studart, Brazil; Piero Cipollone, Italy; Jorg Frieden, Switzerland; Vadim Grishin, Russia; Marie-Lucie Morin, Canada; Shaolin Yang, China; Marta Garcia Jauregui, Spain; Hekinus Manao, Indonesia; Sid Ahmed Dib (Alt), Algeria; Ruud Treffers, Netherlands; Konstantin Huber, Austria; In-Kang Cho (Alt), South Korea; Hassan Ahmed Taha, Sudan; Mukesh N. Prasad, India

من اليسار إلى اليمين (جلوساً): Ian Solomon, United States; Felix Camarasa, Argentina; Ambroise Fayolle, France; Susanna Moorehead, United Kingdom; Abdulrahman Almofadhi, Saudi Arabia; Anna Brandt, Sweden; Renosi Mokate, South Africa; Nobumitsu Hayashi, Japan

عدد البلدان الأعضاء بمؤسسة التمويل الدولية - مساندة قوية من قبل البلدان المساهمة أسهم رأس المال حسب البلدان



المديرون التنفيذيون (المديرون المناوبون)

Ibrahim Alturki	Abdulrahman M. Almofadhi
Jens Haarlov	Anna Brandt
Varinia Cecilia Daza Foronda	Felix Alberto Camarasa
Nuno Mota Pinto	Piero Cipollone
Mohamed Siekiah Kayad	Agapito Mendes Dias
Anne Touret-Blondy	Ambroise Fayolle
Wieslaw Leonard Szczuka	Jorg Frieden
Juan Jose Bravo Moises	Marta Garcia-Jauregui
Eugene Miagkov	Vadim Grishin
Ayman Alkaffas	Merza H. Hasan
Yasuo Takamura	Nobumitsu Hayashi
Wilhelm Michael Rissmann	Ingrid G. Hoven
Gino Alzeta	Konstantin F. Huber
Dyg Sadiah Binti Abg Bohan	Hekinus Manao
Muhtar Mansur	Renosi Mokate
Stewart James	Susanna Moorehead
Kelvin Dalrymple	Marie-Lucie Morin
Kazi M. Aminul Islam	Mukesh N. Prasad
Sara Aviel	Ian H. Solomon
Vishnu Dhanpaul	Rogerio Studart
Denny Kalyalya	Hassan Ahmed Taha
Sid Ahmed Dib	Javed Talat
Stefan Nanu	Rudolf Treffers
In-Kang Cho	John Henry Whitehead
Bin Han	Shaolin Yang

المساءلة

مجموعة التقييم المستقلة

تعمل مجموعة التقييم المستقلة على استخلاص الدروس من عمليات التقييم التي تقوم بها، وذلك بهدف إثراء أجندة التعلم بمؤسسة التمويل الدولية. وتهدف المجموعة، التي تتمتع بالاستقلالية عن جهاز إدارة المؤسسة وترفع تقاريرها مباشرة إلى مجلس إدارة المؤسسة، إلى تدعيم أداء عمل المؤسسة، وإثراء إستراتيجيتها وتوجهاتها المستقبلية.

وقد روعي في تصميم نظام التقييم الذي تستخدمه مجموعة التقييم المستقلة أن يشمل مجموعة عريضة من عمليات الاستثمار والمساعدة الفنية وعمليات الخدمات الاستشارية، وتقيم المجموعة باستمرار جودة سياسات وممارسات وأدوات المؤسسة وتعمل على تحسينها لضمان أن تظل وثيقة الصلة بمعايير النجاح واحتياجات التعلم المستجدة لدى المؤسسة وأصحاب المصلحة المباشرة. وتتحقق المجموعة على نحو مستقل من تقديرات التقييم الذاتي للمؤسسة.

وفي السنة المالية 2012، حققت المجموعة من أداء 45 في المائة من مشاريع المؤسسة الاستشارية المؤهلة، و 78 في المائة من المشاريع الاستشارية المؤهلة. وترفع المجموعة هذه التقديرات النهائية إلى المعنيين من جهاز موظفي المؤسسة، وجمّلها في تقييمها السنوي لنتائج عمل مجموعة البنك الدولي وأدائها، الذي يتضمن عينة من المشاريع الاستثمارية والاستشارية للمؤسسة.

وفي تقريرها الخاص بالسنة المالية 2012 المعنون "نتائج وأداء عمل مجموعة البنك الدولي"، علقت مجموعة التقييم المستقلة على القدرات الفريدة التي تتميز بها المؤسسة والقيود التي تواجهها في تلبية احتياجات القطاع الخاص عن طريق إطار إستراتيجية المساعدة القطرية لمجموعة البنك الدولي. وفي المرحلة الثانية من تقييم مجموعة التقييم المستقلة لدى استجابة مجموعة البنك للأزمة الاقتصادية العالمية، خلصت المجموعة إلى أن المؤسسة حافظت بصفة عامة على مستوى ثابت من مبادرات الاستثمار والتصدي للأزمة. ووجدت مجموعة التقييم أن المؤسسة قد بالغت إلى حد ما في تقدير الآثار السلبية المحتملة للأزمة، وأوصت بأن تراجع المؤسسة منهجية اختبارات التحمل المالي (stress-test) بغرض تعزيز إستراتيجيتها لمواجهة الأزمات التي قد تقع في المستقبل. وغطى تقييم رئيسي آخر هذا العام تشغيل الشباب، وتركز المؤسسة على خلق الوظائف بغض النظر عن عمر المستفيدين، ولذلك فقد أوصت مجموعة التقييم المستقلة بضرورة قيام المؤسسة ومجموعة البنك في البلدان التي تواجه ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب باعتماد إستراتيجية شاملة لتشغيل الشباب، وتصنيف البيانات الخاصة بها حسب فئات العمر، حتى يمكن إسنائها على الشباب على وجه التحديد. وأعدت المجموعة عدة مذكرات توجز هذه النتائج التي خلصت إليها. ويشمل ذلك مذكرات بشأن الصناعات الاستخراجية

في السنة المالية 2012، حققت مجموعة التقييم المستقلة من تقديرات التقييم الذاتي للمؤسسة في

45%

في المائة من المشاريع الاستثمارية المؤهلة، و

78%

في المائة من المشاريع الاستشارية المؤهلة.

في المشاريع التي تساندها المؤسسة ودروسا مستفادة تتعلق بالاستثمارات فيما بين بلدان الجنوب. بالإضافة إلى ذلك، قدمت المجموعة عدة عروض إيضاحية إلى مؤسسات التنمية الأوروبية ركزت فيها على الاستثمارات الخاصة. ونمّاشيا مع إجراءات الشفافية المؤسسية، تنشر المجموعة تقاريرها للجمهور على موقعها الإلكتروني على شبكة الإنترنت: <http://ieg.worldbankgroup.org>

مكتب الحقن/المستشار المختص بالشكاوى المتعلقة بالتقيد بالأنظمة

مكتب الحقن/المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة هو آلية مستقلة للطعن وإعادة النظر خاصة بمؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار، ويستجيب مكتب الحقن/المستشار، الذي يرفع تقاريره مباشرة إلى رئيس مجموعة البنك الدولي، لشكاوى الناس المتأثرين بمشاريع المؤسسة والوكالة، بهدف تعزيز النواحي الاجتماعية والبيئية لهذه المشاريع، وتعزيز مساهمة المؤسسة والوكالة أمام الجمهور.

يقوم مكتب الحقن/المستشار بثلاثة أدوار يكمل بعضها بعضاً: فهو يتيح تسوية المنازعات بين المجتمعات المحلية المتأثرة والمتعاملين مع المؤسسة، ويضمن التزام المؤسسة بالمعايير البيئية والاجتماعية ذات

وقد أجرى المكتب تقييما مسبقا هذا العام شمل 10 مشاريع للمؤسسة بغرض تقييم ما إذا كانت هناك ضرورة لإجراء مراجعة لأدائها. ويقوم المكتب حاليا بمراجعة أحد هذه المشاريع وهو مشروع خصخصة شبكة الكهرباء في كسوفو. ويتابع المكتب حاليا استجابة المؤسسة لاثنتين من عمليات المراجعة في قطاع الصناعات الزراعية.

وفي إطار عمله المتعلق بتسوية المنازعات، قام المكتب بتسوية شكوى رفعها المتضررون من مالكي الأراضي في جورجيا نتيجة لتأثرهم بخطط الأنابيب التصديري للنفط باكو - تبليسي في أقل من ستة أشهر. كما أقفل شكوى في تركيا تتعلق بعلاقات العمل في قطاع الصناعات التحويلية، ويتابع حاليا تطبيق الاتفاقات التي تم التوصل إليها لتسوية شكوى في قطاع زيت النخيل في إندونيسيا. كما يقوم المكتب حاليا بعشر عمليات لتسوية المنازعات بالتعاون مع آخرين في: كمبوديا والكاميرون وإندونيسيا ونيكاراغوا وبابوا غينيا الجديدة وأوغندا.

للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع: www.cao-ombudsman.org

منذ عام 1999.
تناول مكتب
المحقق/
المستشار

103

شكاوى
تخص 68
مشروعاً
تابعاً
للمؤسسة
التمويل
الدولية في
35 بلداً.

الصلة، ويقدم المشورة المستقلة للرئيس وكبار مديري المؤسسة، وبذلك، فإنه يمكن المؤسسة من القيام - بمزيد من السرعة والفاعلية - بمعالجة شواغل السكان ومخاوفهم بشأن أنشطتها، ويقدم تأكيدات بأنه سيتم تحديد أوجه القصور النظامية في مشاريعها ومعالجتها.

ومنذ إنشائه في عام 1999، ساعد المكتب في تسوية 103 شكاوى تتعلق بما يبلغ 68 مشروعاً مختلفاً للمؤسسة في 35 بلداً. وهذا العام، تناول المكتب شكاوى وطلبات مراجعة أكثر من أي عام مضى - تبلغ إجمالاً 33 حالة. وترجع هذه الزيادة إلى عدة أسباب منها حسن إجراءات رفع الشكاوى إلى المكتب، وتحقيق نتائج أقوى في السنوات الأخيرة.

ويقترّب المكتب حالياً من إتمام تحقيقه في مدى التقيد بالأنظمة في 188 عملية استثمار تقوم بها المؤسسة في القطاع المالي، وتشمل 63 جهة متعاملة معها - من عينة تشمل 844 مشروعاً جرى تنفيذها في الفترة من 2006 وحتى 2011. ويهدف هذا العمل إلى تقديم تأكيدات حول الأداء الاجتماعي والبيئي للمؤسسة عند القيام بعملية الاستثمار عن طريق الغير (أطراف ثالثة). وسيُقيم تقرير مكتب المحقق/المستشار، المتوقع أن يصدر في الربع الأول من السنة المالية 2013، ما إذا كانت أنشطة الأعمال التي تساندها المؤسسة من خلال القطاع المالي تتسق وتتماشى مع قيمها المتعلقة بالحفاظ على السلامة الاجتماعية والبيئية.

الشراكات

تكوين شراكات منتجة

تعمل مؤسسة التمويل الدولية مع الحكومات والمؤسسات والمنظمات متعددة الأطراف الأخرى لتشجيع إقامة شراكات مبتكرة بغرض الحد من الفقر وتحسين الأحوال المعيشية للناس. وفي وقت يشهد فيه العالم المزيد من الاضطرابات الاقتصادية والقيود على الميزانيات والتحديات الإنمائية الناشئة، فإن هذا العمل يُعتبر أكثر أهمية من أي وقت مضى. ويتطلع الشركاء باطراد إلى القيادة الفكرية للمؤسسة، وقدرتها على تجميع الأطراف، وما تنجيه من أدلة واضحة على الأثر الإنمائي. وتحقق المؤسسة ذلك في جوانب عملها كافة. ففي السنة المالية 2012، عملت المؤسسة مع شركائها المانحين للتصدي للتحديات التنموية الأكثر إلحاحاً في العالم - ومنها الأمن الغذائي، ومؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة، والبنية التحتية، والدول الهشة والمتأثرة بالصراعات، وتغير المناخ، والمساواة بين الجنسين، وأنشطة الأعمال التي تشمل الجميع.

وَجَرى المؤسسة مشاورات ثنائية دورية مع الشركاء المانحين. وتستضيف فعاليات أخرى بغرض زيادة تعاونها إلى أقصى حد يمكن مع شركاء محددين وأوساط الشركاء المانحين. وتتضمن هذه الفعاليات والمناسبات: "الإفطار السنوي للجهات المانحة للمؤسسة" الذي يجري في فصل الصيف، و"المنتدى السنوي للجهات المانحة لمجموعة البنك الدولي" في فصل الربيع. ويعمل الشركاء المانحون مع المؤسسة بسهولة في مجالات عملها الثلاثة. ويؤكد النهج التعاوني للمؤسسة على قوة علاقات الشراكة في الأمد الطويل. ويركز على قياس النتائج وتحقيق الكفاءة، ويتيح حضوراً ملائماً للشركاء المانحين.

العمل مع الشركاء المانحين

ترتبط مؤسسة التمويل الدولية بعلاقة طويلة ومنتجة مع الشركاء المانحين، وخاصة في مجال الخدمات الاستشارية. ويسعى هؤلاء الشركاء باطراد وراء فرص استثمارات القطاع الخاص بغرض تعظيم الاستفادة من المال العام - من خلال عمليات الاستثمار التي يمولها المانحون. وارتبطت الحكومات المانحة والمؤسسات

والمنظمات متعددة الأطراف بتقديم أكثر من 300 مليون دولار لصالح الخدمات الاستشارية التي قدمتها المؤسسة في السنة المالية 2012. وشمل المانحون الجدد مؤسسة ماستركارد والوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية في ألمانيا. وفي السنة المالية 2012، ارتبطت الجهات الشريكة المانحة للمؤسسة بتقديم استثمارات إضافية قدرها 460 مليون دولار. وساعدت هذه الموارد في تمويل العديد من المبادرات الخاصة التي أطلقتها المؤسسة، ومنها البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي.

وفيما يلي بضعة أمثلة على عمل مؤسسة التمويل الدولية في السنة المالية 2012 مع الجهات الشريكة المانحة:

- ساهمت وزارة التنمية الدولية البريطانية بأكثر من 210 ملايين دولار في مجالات عمل مؤسسة التمويل الدولية الثلاثة. وسانددت هذه الأموال عمل المؤسسة الاستشاري في مجالي تحسين مناخ الاستثمار والقدرة على الحصول على التمويل. وسانددت أيضاً استثمارات المؤسسة في منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة، والاستثمارات التي تقوم بها شركة إدارة الأصول التابعة للمؤسسة في مجال الأنشطة المناخية.

- كانت سكرتارية الدولة السويسرية للشؤون الاقتصادية أحد المساهمين الرئيسيين في الخدمات الاستشارية التي قدمتها مؤسسة التمويل الدولية في السنة المالية 2012. إذ قدمت أكثر من 57 مليون دولار. وسانددت هذه المساهمات بدرجة رئيسية عمل المؤسسة في مجالات: مناخ الاستثمار، والقدرة على الحصول على التمويل، وتغير المناخ.

- جددت وزارة الشؤون الخارجية الهولندية ومؤسسة التمويل الدولية التزامهما بالعمل معاً في المجالات المشتركة ذات الأولوية، ومنها المناطق الهشة والمتأثرة بالصراعات، وتغير المناخ. وأنشطة الأعمال الشاملة للجميع، والأمن الغذائي. وعلى مدى 10 سنوات تقريبا، تعاونت هولندا والمؤسسة بنجاح في برنامج الشراكة القائم فيما بينهما.

- جددت النمسا ومؤسسة التمويل الدولية التزامهما بتعزيز أواصر التعاون فيما بينهما في شرق أوروبا وآسيا الوسطى، مع التركيز بصفة خاصة على مجالات مناخ الاستثمار، والقدرة على الحصول على التمويل، والطاقة المتجددة، وتغير المناخ. وتعمل المؤسسة على

رصد الشركاء المانحون أكثر من

300

مليون دولار لأنشطة الخدمات الاستشارية في السنة المالية 2012. بالإضافة إلى 460 مليون دولار من الاستثمارات التي يمولها المانحون.

نحو وثيق مع وزارة التمويل الاتحادية بالنمسا. وبنك التنمية النمساوي.

- رصدت وزارة المالية اليابانية موبلا لصالح فريق مؤسسة التمويل الدولية المعني بنماذج العمل الاشتعالي. وتواصل تمويل عملياتها في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ؛ ومن شأن هذا التمويل أن يُمكن المؤسسة من إيجاد سبل جديدة للوصول إلى الأشخاص الذين يقعون في أسفل الهرم الاقتصادي.

- قدمت وزارة المالية الكندية، ووزارة الشؤون الخارجية الهولندية، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية الدعم والمساندة لعمل مؤسسة التمويل الدولية في البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي. في حين ساندت وزارة التنمية الدولية البريطانية التسهيل العالمي لمؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة (أنظر الصفحة XX). ويوضح هذا العمل جانباً من المبادرات متعددة المانحين التي تقودها المؤسسة للتصدي للتحديات الإنمائية في العالم.

- قدمت وزارة الإستراتيجية والمالية الكورية تمويلاً لمساندة عمليات المنتدى العالمي لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - وهو منصة تعاونية لتبادل المعارف يقع مقره في مؤسسة التمويل الدولية، ويعكس الاتفاق بين كوريا والمؤسسة نحو العلاقة بين الحكومة الكورية ومجموعة البنك الدولي. وقد أصبحت كوريا، وهي أحد البلدان المستفيدة من قروض المؤسسة الدولية للتنمية ومؤسسة التمويل الدولية في السابق، مانحاً رسمياً للمؤسسة، وتقوم بدور رئيسي في إجراءات مجموعة العشرين منذ قمة سيول في عام 2010.

- خصصت مؤسسة ماستركارد مبلغ 37.5 مليون دولار لصالح الخدمات الاستشارية التي تقدمها مؤسسة التمويل الدولية بغرض تمويل الشراكة العالمية من أجل الاشتغال المالي في أفريقيا جنوب الصحراء. وتهدف هذه الشراكة إلى توفير الخدمات المالية لأكثر من 5 ملايين شخص لا يملكون حسابات مصرفية، وذلك عن طريق مساعدة مؤسسات التمويل الأصغر الجديدة على النمو، واستخدام تكنولوجيا الهاتف المحمول، وتوسيع قاعدة المعارف للممارسات الناجحة في مجال الاشتغال المالي.
- تعكف مؤسسة بيل وميلندا غيتس ومؤسسة التمويل الدولية حالياً على تطوير نظام مبتكر للمدفوعات في ولاية

ولهذه الأسباب، تتعاون المؤسسة مع طائفة متنوعة من المؤسسات متعددة الأطراف والثنائية المعنية بتنمية القطاع الخاص؛ ما يسهم في جميع الموارد بغرض توسيع وصول المؤسسة وتعظيم أثر عملها. ويمكن للمؤسسة، من خلال هذا التعاون، تبادل المعارف، وتصميم برامج أكثر كفاءة. ويستفيد شركاء المؤسسة، بدورهم، من الدور القيادي الذي تضطلع به.

وكان التعاون بالغ الأهمية في تصدي المؤسسة للاضطرابات الاقتصادية العالمية؛ ما أتاح لها سرعة تدشين مبادرات جديدة لتعزيز تمويل الأنشطة التجارية وإعادة رسملة البنوك وحفز الاستثمار في مشاريع البنية التحتية. وتعاونت المؤسسة مؤخرا مع 30 مؤسسة إمانية في إعداد دراسة بعنوان “التمويل الدولي والتنمية من خلال القطاع الخاص”، وذلك لبيان أهمية توثيق التعاون بين القطاعين العام والخاص.

وبالتعاون مع العديد من المؤسسات الإمانية، طورت المؤسسة مبادرة عالمية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بغرض المساعدة في توسيع نطاق التمويل المتاح أمام منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة – وهي إحدى أولويات الاقتصادات الصناعية والبلدان النامية الكبرى الأعضاء في مجموعة العشرين. وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تعمل المؤسسة حاليا مع العديد من المؤسسات الإمانية الدولية – منها البنك الإسلامي للتنمية وبنك الاستثمار الأوروبي وبنك التنمية الآلاني – على معالجة بعض أكبر التحديات التي تواجه المنطقة.

وقامت المؤسسة، من خلال اتفاقية التعاون الجماعية، بزيادة ترتيبات التمويل المشترك الرسمية التي تضطلع بها مع ما يصل إلى 15 مؤسسة من مؤسسات التمويل الإمائي. ويكمل هذا الاتفاق، الذي يبين بالتفصيل كيفية اشتراك هذه المؤسسات معا في تمويل المشاريع التي تقودها مؤسسة التمويل الدولية، التمويل التجاري الذي أصبح شحيحا بفعل الأزمة العالمية. وساعدت المؤسسة أيضا في إنشاء إطار إمائي لحكومة الشركات، وهو مجموعة مشتركة من المبادئ التوجيهية التي تطبقها 29 مؤسسة تمويل إمائي.

ويكتسي التعاون فيما بين بنوك التنمية أهمية خاصة في مجالات جديدة، مثل تمويل الأنشطة المناخية. وهي تعمل مع مجموعة واسعة النطاق من البنوك بشأن تحقيق التوافق في نهج المؤسسة المتعلق باحتساب غازات الدفيئة وتعريف الاستثمارات ذات الصلة بالمناخ باعتبارها فئة واحدة.

مؤسسات مانحة	السنة المالية	السنة المالية
وتابعة للقطاع الخاص	2011	2012
مؤسسة BNDESPAR		3.00
صندوقا الاستثمار في الأنشطة المناخية		0.80
شركة ديزني العالمية المحدودة		0.05
المفوضية الأوروبية	10.32	8.90
مؤسسة غيتس	0.33	2.57
صندوق البيئة العالمية	2.99	
بنك التنمية للبلدان الأمريكية		1.00
البنك الإسلامي للتنمية	3.00	
مؤسسة كوفمان	0.37	0.05
مؤسسة ماستركارد		37.45
وكالة شرق أفريقيا للعلامات التجارية	9.42	
وكالات الأمم المتحدة	0.05	0.25
المجموع	26.47	54.08

التعهدات المالية للمانحين المقدمة لصالح الخدمات الاستشارية لمؤسسة التمويل الدولية

(بما يعادل ملايين الدولارات الأمريكية)

السنة المالية	السنة المالية	موجز
2011	2012	حكومات
171.42	247.28	مؤسسات شريكة
		وشركاء متعدّدو الأطراف
31.64	10.95	جهات شريكة / مؤسسات
0.70	43.13	تابعة للقطاع الخاص
203.76	301.36	المجموع

العمل مع المؤسسات الإمانية الأخرى

تلعب المؤسسات الإمانية دورا حيويا في حفز القطاع الخاص على المساعدة في تحسين الأحوال المعيشية والحد من الفقر.

وهي تتمتع بسجل أداء حافل بالنجاحات في البيئات الصعبة، وتتيح المؤسسات الإمانية رأس المال عندما تتجنب الأسواق الخاصة المخاطر. كما تقدم المشورة التي تدعم الأسواق وتجعل تنمية القطاع الخاص أكثر استدامة واشتمالا للآخرين. وفي أوقات الأزمات وعدم اليقين عندما يتراجع رأس المال الخاص، يصبح عمل هذه المؤسسات لا غنى عنه.

وخلال العقد الأخير، ضاعفت مؤسسات مثل مؤسسة التمويل الدولية، ما تقدمه من تمويل للقطاع الخاص في البلدان النامية بواقع أربعة أضعاف – ليصل إلى أكثر من 40 مليار دولار. ويؤدي كل دولار في استثمارات هذه المؤسسات إلى استقطاب استثمارات قدرها 12 دولارا من الآخرين.

بيهار، وهي إحدى أكثر ولايات الهند فقرا وازدحاما بالسكان. وسيمكّن هذا النظام الأفراد من تلقي المدفوعات الحكومية لبرامج الرعاية الصحية، باستخدام الحسابات المصرفية لدى البنوك أو غير ذلك من مقدمي خدمات الدفع الآخرين. وقدمت مؤسسة بيل وميلندا غيتس تمويلا مبدئيا لمؤسسة التمويل الدولية لهذا الغرض، ثم قامت بتوسيع النموذج الأولي التجريبي باستثمار مبلغ إضافي قدره 2.6 مليون دولار.

وهذا العام، كان أداء المؤسسة جيدا في تقييمات المعونة متعددة الأطراف التي أجرتها كل من أستراليا وهولندا والمملكة المتحدة، ويُقيّم هؤلاء الشركاء أداء المنظمات متعددة الأطراف والأثر الإئمائي لعملها بغرض الاسترشاد به في قرارات التمويل المستقبلية.

التعهدات المالية المقدمة لصالح الخدمات الاستشارية لمؤسسة التمويل الدولية

(بما يعادل ملايين الدولارات الأمريكية)

[Unaudited figures]

السنة المالية	السنة المالية	الحكومات
2011	2012	أستراليا
8.02	1.57	النمسا
22.98	25.55	كندا
33.27	5.63	الدانرك
4.47	0.96	فنلندا
2.27	0.13	فرنسا
0.20	0.03	ألمانيا
0.00	0.60	أيرلندا
1.10	1.51	إيطاليا
10.00	0.00	اليابان
8.95	9.48	كوريا
2.00	1.00	لكسمبرغ
2.25	0.00	هولندا
25.62	42.37	النرويج
6.08	4.85	جنوب أفريقيا
0.78	0.00	أسبانيا
2.68	0.00	السويد
10.59	12.38	سويسرا
7.15	57.15	المملكة المتحدة
16.20	69.94	الولايات المتحدة
6.83	14.14	المجموع
171.42	247.28	

إدارة المخاطر

إدارة الحافظة

تلعب إدارة الحوافظ دوراً أساسياً في ضمان أن تؤدي استثمارات مؤسسة التمويل الدولية إلى خلق مؤسسات ناجحة ومستدامة تابعة للقطاع الخاص. وقبل القيام بأي استثمار لها، تقوم المؤسسة بعملية تحييص شامل (فحص ناف للجهالة)، بما في ذلك فحص أوضاع النزاهة، وذلك لضمان استيفاء المشروع المعنى لجميع معايير المؤسسة في عدد من المجالات، منها: المعايير الاجتماعية والبيئية، ومكافحة الفساد، وحوكمة الشركات، والشفافية الضريبية. كما تجري المؤسسة تحييصاً دقيقاً للمشاريع التي بها مراكز مالية خارجية (أفشور)، وبشكل هذا التحييص الشامل أحد المعايير القياسية منذ وقت بعيد بالنسبة لمشاريع المؤسسة. تقوم مؤسسة التمويل الدولية برصد مدى التقيد باتفاقيات الاستثمار، وزيارة مواقع العمل للتحقق من أوضاع المشاريع، والمساعدة في تحديد الحلول الضرورية لمعالجة المشاريع التي يحتمل أن تعاني من مشاكل. وتتبع المؤسسة أيضاً نواحي عملية التنمية للمشاريع فيما يتعلق بالأداء البيئي والاجتماعي، وتتولى وحدات الحوافظ الكائنة في المكاتب القطرية في أغلب الأحيان عمليات الرقابة، ويشرف جهاز إدارة المؤسسة على عمليات الرقابة من خلال استعراض حافظة الاستثمار بأكملها كل ثلاثة أشهر. ويساند عملية إدارة الحوافظ نظام لتصنيف مخاطر الائتمان؛ ويتم إحاطة البنوك المشاركة في قروض المؤسسة علماً على نحو منتظم بتطورات المشاريع، وتتساور المؤسسة مع هذه البنوك أو تسعى للحصول على موافقتها حسب الاقتضاء.

نسبة الديون إلى حقوق الملكية للمؤسسة بلغت

1:2.7

بنهاية السنة المالية 2012، وهي في حدود المستوى الذي تتطلبه السياسات المالية للمؤسسة.

خدمات الخزانة

عندما تنشأ مصاعب مالية، يحدد جهاز إدارة المؤسسة احتياطات معينة ضد خسائر القروض، وذلك استناداً إلى الاستعراضات والمراجعات التي تقوم بها وحدات إدارة الحافظة وما تقدمه من توصيات، ووفقاً للسياسات والطرق التي وافق عليها مراجعو الحسابات الخارجيون بالمؤسسة، وبالنسبة للمشاريع التي تواجه مشاكل حادة، تقرر وحدة العمليات الخاصة بالإجراءات العلاجية الملائمة. وتسعى هذه الوحدة إلى التفاوض على اتفاقيات مع جميع الدائنين والمساهمين لتقاسم أعباء إعادة الهيكلة كي يتسنى حل المشاكل، مع استمرار المشروع المعني في العمل.

تمول المؤسسة أنشطة الإقراض من خلال إصدار سندات في أسواق رأس المال الدولية. وكثيراً ما تكون المؤسسة هي أول جهة متعددة الأطراف تصدر سندات بالعملات المحلية في بلدان الأسواق الصاعدة، علماً بأن معظم الإقراض من قبل المؤسسة مُمَوَّم بالدولار الأمريكي، ولكن المؤسسة تقترض مجموعة مختلفة من العملات لتنوع مصادر الحصول على التمويل، وتخفيض تكاليف الاقتراض، والمساعدة في تنمية أسواق رأس المال المحلية وتطويرها. وقد ظلت اقتراضات المؤسسة مسابرة لأنشطتها الإقراضية. وبلغ إجمالي عمليات الاقتراض الجديدة من الأسواق الدولية ما يعادل 11 مليار دولار في السنة المالية 2012.

إدارة السيولة

حتى 30 يونيو/حزيران 2012، بلغ إجمالي الأصول السائلة المدرجة بالميزانية العمومية لمؤسسة التمويل الدولية 29.7 مليار دولار مقابل 24.5 مليار دولار في السنة المالية السابقة. وتحتفظ المؤسسة بمعظم الأصول السائلة بالدولار الأمريكي. ولإدارة مخاطر العملات، تتم باستخدام الدولار الأمريكي تغطية المخاطر الناشئة عن تقويم الأصول بالعملات الأخرى. ويتم تحديد مستوى هذه الأصول بما يضمن توفر موارد كافية لتلبية التزامات المؤسسة حتى في أوقات الضغوط الشديدة التي تتعرض لها الأسواق.

الاقتراض في السنة المالية 2012 في الأسواق الدولية

العملة	المبلغ (المعادل بالدولار الأمريكي)	النسبة
دولار أمريكي	7795454541	68.1%
دولار أسترالي	2089827167	18.2%
ين ياباني	376547000	3.3%
ليرة تركية	334829244	2.9%
كرون نرويجي	290788182	2.5%
دولار نيوزيلندي	266000000	2.3%

كفاية رأس المال والقدرات المالية

تقوم مؤسسة التمويل الدولية بتقييم كفاية رأس مالها من خلال قياس احتياجات نموها ومستوى مخاطر الاستثمارات الحالية والمتوقعة مقارنة بالحد الأدنى الثابت لكفاية رأس المال بالنسبة لتلك الاحتياجات. ويحدد المؤسسة الحد الأدنى لرأس مالها المطلوب

وتشكل عمليات وإجراءات التمحيص الدقيقة التي تقوم بها المؤسسة خط الدفاع الأول ضد الفساد في مشاريعها. وتواصل المؤسسة تحسين عملية جمع المعلومات وقدراتها التحليلية والاستقصاء حول الخلفية العامة للشركاء المحتملين والأطراف المعنية - بما في ذلك الجهات الراعية والإدارة والمالكون. ويشكل موقف المؤسسة من مكافحة الفساد جزءاً لا يتجزأ من الإطار القانوني الذي يحكم استثماراتها. وبموجب إجراءات فرض العقوبات بمجموعة البنك الدولي، يجوز للمؤسسة نشر أسماء الأفراد أو الكيانات التي ثبت تورطهم أو تورطها في ممارسات فساد أو تدليس أو تواطؤ أو إكراه أو في ممارسات معرّقة في أي من مشاريعها على أي موقع إلكتروني متاح للجمهور، ويجوز كذلك حرمانهم أو حرمانها من أي تعامل مالي مع مؤسسات مجموعة البنك الدولي. ويتولى مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة، وهو وحدة التحقيق بمجموعة البنك الدولي، مسؤولية التحقيق في ادعاءات الاحتيال والفساد في مشاريع المؤسسة. ويمكن الاطلاع على التقرير السنوي لمكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة على الموقع الإلكتروني للبنك الدولي. وتشارك مؤسسة التمويل الدولية أيضاً في اتفاق الحرمان المتبادل بين مجموعة البنك الدولي والبنوك الرئيسية متعددة الأطراف الأخرى، الذي ينص على معاقبة الكيانات التي صدر بحقها قرار حرمان من أحد بنوك التنمية الأخرى الموقعة على الاتفاق على نفس ما ارتكبه من سوء السلوك، ويساعد هذا الاتفاق على ضمان تحقيق تكافؤ الفرص بين كل الشركات المتنافسة للحصول على العقود التي تمولها بنوك التنمية الأخرى متعددة الأطراف.

المالية للمؤسسة على مساندة أعمالها القائمة، والتوفيق بين فرص النمو متوسط الأجل، والخطط الإستراتيجية، وتتيح سدا مانعا يكفل لها الصمود أمام ما يحدث من الصدمات أو الأزمات في بعض البلدان المتعاملة معها أو تراجع الأسواق العالمية بصفة عامة، مع الإبقاء على قدرتها على الاحتفاظ بالتصنيف الائتماني من فئة AAA، والقيام بدور مناهض للتقلبات الدورية.

مؤسسة التمويل الدولية والنزاهة المؤسسية

تعزيز النزاهة المؤسسية عنصر مهم في جهود مؤسسة التمويل الدولية الرامية لتشجيع التنمية المستدامة للقطاع الخاص. ومن الممكن أن تؤدي النزاهة المؤسسية والحوكمة الرشيدة من جانب المتعاملين مع المؤسسة إلى ربحية الاستثمارات على الأجل الطويل، وهو ما يزيد بدوره فرص المؤسسة للخروج في الوقت المناسب من استثماراتها في أسهم رأس المال. ومن شأن العمل على ضمان النزاهة المؤسسية لجميع الأنشطة التي تساندها خدمات الاستثمار والخدمات الإستشارية للمؤسسة أن يساعدها أيضاً في إدارة المخاطر المالية والمخاطر المتعلقة بالسمعة. يقوض الفساد ثقة الجمهور في الأسواق المفتوحة وفي سيادة القانون، ويؤدي إلى زيادة تكلفة مزاوله الأعمال في معظم البلدان النامية. وقد أثبتت المبادرات التي اضطلعت بها المؤسسة بغرض تعزيز الانفتاح والمنافسة وتعزيز أنظمة حوكمة الشركات وأنظمة النزاهة أنها أدوات فاعلة في مكافحة الفساد.

باستخدام نهج رأس المال الاقتصادي القائم على تحليل المخاطر، وهو نهج يميز بين رأس المال المطلوب للأصول على أساس المقاييس الإحصائية للمخاطر.

وبموجب إطار رأسمالها الاقتصادي، يجب أن تحتفظ المؤسسة بمستوى أدنى من إجمالي الموارد المتاحة (بما في ذلك رأس المال المدفوع، وصافي الأرباح المحتجزة بعد خصم المحصنات والأرباح المؤكدة التي لم تتحقق بعد، وإجمالي احتياطي خسائر القروض) بما يعادل الخسائر المحتملة لجميع مخاطر القروض المدرجة وغير المدرجة في الميزانية العمومية المقدرة عند مستويات ترى المؤسسة أنها تتسق مع الحفاظ على درجة التصنيف الائتماني AAA.

وتتماشى طريقة المؤسسة لحساب كفاية رأس المال مع أفضل الممارسات في الصناعة، وهي مصممة بحيث تتيح دعماً رأسمالياً يكفي للحفاظ على هذا التصنيف.

وعلى الرغم من أن الحد الأدنى لكفاية رأس المال الذي تعتمد مؤسسة التمويل الدولية يُعتبر أكثر تشدداً بالمقارنة بالتصنيف الائتماني AAA، فإن المؤسسة تخطت دائماً هذا الحد بهامش كبير.

في نهاية السنة المالية 2012، بلغ الحد الأدنى لإجمالي الموارد المطلوبة 15.5 مليار دولار في حين بلغ إجمالي الموارد المتاحة لدى المؤسسة 19.2 مليار دولار. وبلغت نسبة الديون إلى حقوق الملكية للمؤسسة 2.7 إلى 1، وهي في حدود المستوى الذي تتطلبه سياساتها المالية تماماً وهو 4 إلى 1.

ويتشكل إجمالي الموارد المتاحة للمؤسسة من: رأسمالها المدفوع، والأرباح المحتجزة بعد خصم المحصنات والأرباح المؤكدة التي لم تتحقق بعد، وإجمالي احتياطيات خسائر القروض، وتساعد القدرة

التحلي بالمسؤولية في العمل

إطار استدامة مؤسسة التمويل الدولية



نهج المؤسسة نحو تحقيق الاستدامة

تمثل الاستدامة إحدى الركائز الأساسية لإستراتيجية مؤسسة التمويل الدولية لأكثر من عشر سنوات، وهي تحقّق قيمة حقيقية للمتعاملين مع المؤسسة عن طريق مساعدتهم في إدارة المخاطر، وزيادة كفاءة عملياتهم، والتمتع بالقدرة على المنافسة في الأسواق الإقليمية والعالمية. وتأخذ المؤسسة بعين الاعتبار أربعة أبعاد لتحقيق الاستدامة في استثماراتها وعملياتها وخدماتها الاستشارية في مختلف أنحاء العالم - وهي الأبعاد المالية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية:

تضمن الاستدامة المالية للمؤسسة والجهات المتعاملة معها أن يوسعها معا المساهمة في جهود التنمية على الأمد الطويل، في حين تعني الاستدامة الاقتصادية للمشاريع والشركات التي تمويلها المؤسسة أنها تساهم في اقتصادات البلدان المضيفة.

أما الاستدامة البيئية في عمليات وسلاسل جانب العرض الخاصة بالجهات المتعاملة مع المؤسسة فتساعد في حماية الموارد الطبيعية والحفاظ عليها والتخفيف من حدة التدهور البيئي ومعالجة التحدي العالمي المتعلق بتغير المناخ. ويجري دعم الاستدامة الاجتماعية من خلال تحسين مستويات المعيشة ومعايير العمل، والحد من الفقر، والاهتمام برعاية المجتمعات المحلية، والتشاور مع الشعوب الأصلية، ومراعاة القضايا الأساسية المتصلة بالأعمال وحقوق الإنسان. وتلتزم المؤسسة بضمان مشاركة الفقراء أو المعرضين للمعاناة في جني منافع التنمية الاقتصادية، وأن تتم عملية التنمية على نحو مستدام؛ كما تنظر إلى الاستدامة على أنها فرصة لتغيير شكل الأسواق وحفز روح الابتكار وإضافة القيمة إلى الجهات المتعاملة معها عن طريق مساعدتها في تحسين أداء عملها.

إطار استدامة مؤسسة التمويل الدولية

يعكس إطار استدامة مؤسسة التمويل الدولية التزامها الراسخ بالتنمية المستدامة. كما أنه يساعد في حماية الناس والبيئة، ويوسع نطاق أثر عمل المؤسسة الإيجابي، ويشجع المساءلة. ويتألف هذا الإطار من سياسة المؤسسة الخاصة بتحقيق الاستدامة الاجتماعية والبيئية التي تحدد مسؤوليتها في دعم أداء المشاريع بالاشتراك مع المتعاملين معها؛ ومعايير الأداء الخاصة بها (انظر الصفحة 14) التي تحدد مسؤوليات المتعاملين من أجل إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية؛ وسياسة إتاحة الحصول على المعلومات التي تنص بوضوح على التزام المؤسسة بتعزيز الشفافية.

فئات المشاريع الاستثمارية لمؤسسة التمويل الدولية

A.	أنشطة الأعمال التي يحتمل أن تكون لها مخاطر و/أو آثار اجتماعية أو بيئية سلبية كبيرة، ومتنوعة، أو يصعب تغييرها، أو غير مسبوقة.
B.	أنشطة الأعمال التي يحتمل أن تكون لها مخاطر و/أو آثار اجتماعية أو بيئية سلبية محدودة وتكون ضئيلة العدد ومرتبطة بالموقع بصفة عامة وقابلة للتغيير على نحو كبير وتعالج على الفور من خلال تدابير التخفيف.
C.	أنشطة الأعمال التي لها مخاطر اجتماعية و/أو بيئية ضئيلة أو ليست لها مخاطر اجتماعية و/أو بيئية سلبية.
FI.	أنشطة الأعمال التي تتضمن استثمارات مؤسسات الوساطة المالية أو من خلال اليات تقديم تتضمن وساطة مالية، وتنقسم تلك الفئة أيضاً إلى:
FI-1.	عندما تتضمن الحافظة القائمة أو المقترحة لمؤسسة الوساطة المالية، أو يتوقع أن تتضمن، التعرض لخسارة مالية كبيرة بسبب أنشطة الأعمال مع حدوث مخاطر و/أو آثار اجتماعية أو بيئية سلبية كبيرة محتملة، وتكون متنوعة أو صعبة التغيير أو غير مسبوقة.
FI-2.	عندما تتضمن الحافظة القائمة أو المقترحة لمؤسسة الوساطة المالية، أو يتوقع أن تتضمن أنشطة أعمال يحتمل أن تكون لها مخاطر و/أو آثار اجتماعية أو بيئية سلبية محدودة وتكون قليلة العدد، ومتعلقة بصفة عامة بموقع بعينه، وقابلة للتغيير بصفة عامة، ويمكن معالجتها على نحو سريع من خلال تدابير التخفيف؛ و/أو تتضمن عدداً محدوداً للغاية من أنشطة الأعمال ذات المخاطر و/أو الآثار السلبية الاجتماعية أو البيئية الكبيرة والمتنوعة أو صعبة التغيير أو غير المسبوقة.
FI-3.	عندما تنطوي الحافظة القائمة أو المقترحة لمؤسسة الوساطة المالية على التعرض لخسائر مالية بسبب أنشطة أعمال تنسب في الغالب في الحد الأدنى من الآثار السلبية الاجتماعية أو البيئية أو لا ينجم عنها شيء من تلك الآثار.

المؤسسة الاستثمارات المباشرة التي بها درجة من الخطورة حسبما يعكسها تصنيفها البيئي والاجتماعي على أنها A، أو B، أو C.

وتم تصنيف المشاريع التي تتضمن مؤسسات ووساطة مالية على أنها FI-1 أو FI-2 أو FI-3، ويتوقف ذلك على مستوى المخاطر داخل حوافض هذه المؤسسات المالية.

وبالنسبة للمشاريع متوسطة أو كبيرة المخاطر، يقوم أخصائيو بيئيين واجتماعيين بالمؤسسة بإعطاء تصنيف للمخاطر البيئية والاجتماعية وتحديثه مرة واحدة كل عام، ويستند ذلك إلى تقارير يرفعها المتعاملون مع المؤسسة وإلى زيارات ميدانية لواقع المشاريع. وتجري المؤسسة زيارات ميدانية بعد ارتباطها بتقديم التمويل وصرفه. وبمثل هذا التصنيف للمخاطر مصدراً جوهرياً للمعلومات لجهاز إدارة المؤسسة، كما أنه يمكن أخصائيي المؤسسة من إجراء ترتيب أفضل لأولويات جهودهم أثناء عمليات الإشراف. ويتوقف تواتر هذه الزيارات على درجة تصنيف المخاطر البيئية والاجتماعية لأي استثمار ومستوى أدائها على أساس خطة العمل البيئية والاجتماعية المتفق عليها.

ولزيادة تعزيز إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية بها، تركز المؤسسة على خفض "فجوة المعرفة" على الصعيدين البيئي والاجتماعي في حافظة مشاريعها عن طريق زيادة الإشراف من جانب المتعاملين معها، وتشير هذه الفجوة إلى النسبة المثوية للشركات في حافظة المؤسسة التي لم تلتق معلومات مُحدثة عن الأداء البيئي والاجتماعي خلال العامين الأخيرين. وبلغت الفجوة المعرفية 5.6 في المائة في السنة المالية 2012 - أي أقل من نسبة 6 في المائة المستهدفة.

وقد قامت المؤسسة بتحديث هذا الإطار بعد عملية مشاور عالية استمرت 18 شهراً، وذلك كي تعكس التعديلات، التي دخلت حيز النفاذ في الأول من يناير/كانون الثاني 2012، تطور الممارسات الجيدة المتعلقة بإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية التي يجب تناولها على مستوى الشركات، وكذلك التطورات التي طرأت في النموذج المتغير لعمل المؤسسة. ومن شأن ذلك أن يعزز التزام المؤسسة بالقضايا الجوهرية، مثل: تغير المناخ، والمساواة بين الجنسين، وأنشطة الأعمال وحقوق الإنسان، وبناء قدرات المتعاملين مع المؤسسة، وأدخلت المؤسسة تعديلات على التصنيف البيئي والاجتماعي كي يتوافق بمزيد من الفاعلية مع البنك الدولي وغيره من مؤسسات التمويل الإنمائي، وكي يعكس على نحو أفضل المجموعة العريضة من المخاطر في عمليات الوساطة المالية.

وبناءً على تجربتها السابقة، قدمت المؤسسة أيضاً إرشادات أفضل للجهات المتعاملة معها بشأن تطبيق معايير الأداء على مختلف أنواع المشاريع وأنشطة الأعمال. وتمثل سياسة المؤسسة الجديدة المعنية بإتاحة الحصول على المعلومات (انظر الصفحة 41) تغييراً رئيسياً عن سياسة الإفصاح عن المعلومات لعام 2006، وحقق الانساق بين سياسة المؤسسة وسياسة البنك الدولي المناظرة (انظر الصفحة XX)، ويمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات عن كل معيار من هذه المعايير على الموقع التالي: <http://www.ifc.org/sustainability>.

إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية

في إطار التزامها بتحقيق الاستدامة، تعمل مؤسسة التمويل الدولية مع المتعاملين معها على تفادي المخاطر والآثار الاجتماعية والبيئية السلبية لمشاريعها أو الحد منها أو تخفيفها أو التعويض عنها. وتراقب المؤسسة الأداء البيئي والاجتماعي للجهات المتعاملة معها طوال دورة حياة استثماراتها معها، وتساعد في تحديد الفرص لتحسينه.

تجري المؤسسة، عند اقتراح حصول مشروع ما على تمويل منها، استعراضاً اجتماعياً وبيئياً في إطار عملية التمهيد الشامل التي تقوم بها لضمان استيفاء المشروع لمعاييرها، وتأخذ المؤسسة بعين الاعتبار التقييم الذي أجرته الجهة المتعاملة معها لآثار المشروع، بالإضافة إلى التزامها وقدراتها على إدارته. ويُقِيم هذا الاستعراض أيضاً ما إذا كان المشروع يلبي معايير الأداء الخاصة بالمؤسسة (انظر الصفحة 14).

وفي حال ظهور ثغرات، تتفق المؤسسة والجهة المتعاملة معها على خطة عمل بيئي واجتماعي لضمان استيفاء هذه المعايير بمرور الوقت. ووفقاً لإطار المؤسسة العني بالاستدامة، تصنف

دورة مشروع الاستثمار في المؤسسة

تبين الدورة التالية المراحل التي تمر بها فكرة أي نشاط جاري إلى أن تصبح مشروعاً مموله مؤسسة التمويل الدولية.

1

تنمية الأعمال التجارية

بالاسترشاد بأهداف إستراتيجية المؤسسة، يقوم خبراء الاستثمار وأخصائيو تنمية الأعمال التجارية بالمؤسسة بتحديد المشاريع المناسبة. وتُعتبر المحادثة الأولى مع الجهة المتعاملة المعنية باللغة الأهمية في مساعدة المؤسسة على فهم احتياجاتها وتحديد ما إذا كان هنالك دور تسهم به.

2

الاستعراض المبكر

يقوم خبير الاستثمار بإعداد وصف للمشروع. يبين دور المؤسسة والمساهمة المتوقعة في التنمية والمنافع لأصحاب المصلحة المباشرة. وأية عقبات يمكن أن خول دون عقد الاتفاق. ويتم النظر في الدروس المستفادة من مشاريع سابقة. وفي بعض الأحوال القيام بزيارة قبل التقييم المسبق لتحديد أية مشاكل مسبقاً. ثم يقرر كبار مديري المؤسسة ما إذا كان من اللازم إجازة القيام بتقييم مسبق للمشروع المعني.

3

التقييم المسبق (التمحيص والفحص النافي للجهالة)

يقوم فريق الاستثمار بتقييم كامل إمكانات العمل ومخاطره وفرصه المصاحبة للاستثمار من خلال مناقشات مع الجهة المتعاملة المعنية وزبارة لموقع المشروع. ويتم طرح الأسئلة التالية: هل هذا الاستثمار سليم من الناحيتين المالية والاقتصادية؟ هل بإمكانه التقيد بمعايير المؤسسة بشأن الاستخدام البيئية والاجتماعية؟ هل تتم مراعاة الدروس المستفادة من استثمارات سابقة؟ هل تم الوفاء بشروط الإفصاح الضرورية عن المعلومات والتشاور؟ كيف يمكن للمؤسسة مساعدة الجهة المتعاملة في مواصلة تحسين استخدام المشروع أو مؤسسة الأعمال؟

7

استعراض مجلس الإدارة وموافقته

يتم رفع المشروع إلى مجلس إدارة المؤسسة للنظر فيه والموافقة عليه من خلال إجراءات عادية أو مبسطة. وتعني كلمة "مبسطة" استعراض أعضاء المجلس للوثائق دون الاجتماع لنافسة المشروع. وهذا الخيار متاح للمشاريع منخفضة المخاطر. ويمكن لجهاز إدارة المؤسسة بموجب الصلاحيات الموكلة له الموافقة على بعض المشاريع الصغيرة. وتبقى شروط التمهيد الدقيق والفحص النافي للجهالة والإفصاح عن المعلومات للجمهور كما هي في جميع الحالات. ويتطلب مجلس الإدارة أن تكون لكل استثمار قيمة اقتصادية ومالية وتنموية. وأن يعكس التزام المؤسسة بتحقيق الاستفادة.

8

الالتزام

تقوم المؤسسة والشركة المتعاملة المعنية بتوقيع الاتفاق القانوني للاستثمار المعني. وهو يتضمن موافقة الجهة المتعاملة على التقيد بمتطلبات إطار المؤسسة المعني بالاستدامة للإبلاغ فوراً عن أي حادث خطير أو إصابات مبنية. ورفع تقارير رصد ومتابعة منتظمة. وستتضمن الاتفاقية القانونية كذلك الطابع الرسمي على خطة العمل البيئية والاجتماعية التي تضعها الجهة المتعاملة.

9

صرف الأموال

غالباً ما يتم دفع الأموال على مراحل أو فور انتهاء خطوات محددة موثقة في الاتفاقية القانونية.

4

استعراض عملية الاستثمار

يضع الفريق توصياته لمديري الإدارات المعنية في المؤسسة، التي تقرر بدورها ما إذا كان من اللازم الموافقة على المشروع المعني؛ وتلك مرحلة رئيسية في دورة الاستثمار، ويجب أن يكون فريق المشروع ومديرو الإدارات المعنية واثقين من قدرة الجهة المتعاملة واستعدادها للوفاء بالمعايير التي اعتمدتها المؤسسة والعمل معها على تحسين استدامة المشروع المعني.

5

المفاوضات

يبدأ فريق المشروع التفاوض على شروط وأحكام مشاركة المؤسسة في المشروع، وهي تشمل شروط الدفع، والأداء وشروط متابعته، والاتفاق على خطط العمل وتسوية أية مشاكل قائمة.

6

الإفصاح عن المعلومات للجمهور العام

بمجرد إتمام عملية التمهيد البيئي والاجتماعي الدقيق، يتم إصدار مواجز الاستعراض وخطط العمل. وتصف هذه الوثائق الاستنتاجات الرئيسية وتدرج الإجراءات التي ستتخذها الجهة المتعاملة مع المؤسسة لسد أية فجوات كبيرة في التقيد بالأنظمة البيئية والاجتماعية، ويتم نشر هذه الوثائق بالإضافة إلى موجز معلومات الاستثمار على موقع المؤسسة على شبكة الإنترنت قبل رفعها إلى مجلس الإدارة لاستعراضها. ويتم تحديد طول مدة الإفصاح على ضوء فئة المشروع المعني.

10

تتبع الإشراف على المشاريع والنواحي الإنمائية

تقوم المؤسسة برصد استثماراتها ومتابعتها للتأكد من التقيد بالشروط التي تنص عليها اتفاقية القرض، وترفع الشركة المتعاملة المعنية تقارير منتظمة عن الأداء المالي والاجتماعي والبيئي، وعن المعلومات الخاصة بالعوامل التي يمكن أن تؤثر تأثيراً جوهرياً على المشروع المعني، وتتم جدولة زيارات ميدانية لواقع المشاريع للتحقق من استيفاء المتطلبات البيئية والاجتماعية، وبسهولة استمرار الحوار للمؤسسة مساعدة المتعاملين معها على حل المشاكل أو تحديد الفرص الجديدة، وتتبع المؤسسة كذلك إسهام المشروع المعني في التنمية، وذلك بالقياس على المؤشرات الأساسية المحددة عند بداية دورة الاستثمار.

11

التقييم

للمساعدة في تحسين أداء عمليات المؤسسة، يتم إجراء تقييمات سنوية استناداً إلى عينة عشوائية من المشاريع التي بلغت مرحلة النضج التشغيلي.

12

إقبال المشروع المعني

تقبل المؤسسة سجلاتها الخاصة بالمشروع المعني حين يتم سداد كامل الاستثمار الذي قامت بتقديمه للجهة المتعاملة المعنية، أو حين تخرج المؤسسة من ذلك الاستثمار بيع حصتها فيه، وفي بعض الحالات، ربما تقرر المؤسسة شطب الدين، ولكن الهدف الذي تنوخواه المؤسسة هو مساعدة الجهة المتعاملة معها على وضع ممارسات وأنظمة إدارية من شأنها مساعدة تحقيق استدامة المشروع، والتي ستستمر طويلاً بعد انتهاء مشاركة المؤسسة.

التبرع بما يبلغ 43217 رطلاً من المستلزمات والأثاث المكتبي إلى منظمات خيرية محلية. بالإضافة إلى ذلك، جرى استخدام 594559 رطلاً من النفايات في مرفق محلي لتحويل النفايات إلى طاقة، مما ساعد في توفير الكهرباء للمجتمعات المحلية. وبأني أكثر من نصف البصمة الكربونية العالمية للمؤسسة من رحلات السفر جواً التي يقوم بها موظفوها. وساعدت المراكز الجديدة التابعة للمؤسسة الخاصة بالمؤتمرات عن بُعد (telepresence centers) موظفيها وخبرائها على تقليل سفراتهم، مما ساعد المؤسسة في الوفاء بأهدافها المتعلقة بالاستدامة. وجرى عقد أكثر من 4400 اجتماع عبر الفيديو هذه السنة، بزيادة نسبتها 20 في المائة عن السنة المالية 2011. وتتيح هذه الأدوات لنا إمكانية القيام بوظائفنا الحيوية، مع تفادي الأثر البيئي الناجم عن السفر. تلزم المؤسسة بالقيام بدور رائد في مجال الاستدامة المؤسسية، وأن تكون مصدر إلهام للشركات والمؤسسات الأخرى في الحد من بصمتها البيئية. وفي 2011، بلغ مجموع الانبعاثات الكربونية من الأنشطة الداخلية لعمليات المؤسسة على الصعيد العالمي 44650 طناً مترياً من مكافئ ثاني أكسيد الكربون. وتقوم المؤسسة بجمع البيانات عن أثر بصمتها الكربونية العالمية ورفع تقارير بشأنها منذ السنة المالية 2007. وما زالت عمليات المؤسسة في مختلف أنحاء العالم محايدة من حيث انبعاثات غاز الكربون (carbon neutral). وللتعويض عن بصمتها الكربونية، اشترت المؤسسة حقوق انبعاثات غاز الكربون من مشروع للطاقة المتجددة من الكتلة الحيوية قدرته

التزام المؤسسة بالحد من بصمتها الكربونية

تدير مؤسسة التمويل الدولية أعمالها على نحو يتسق مع ما تطالب به المتعاملين معها بشأن تحقيق الاستدامة البيئية والاجتماعية، إذ تهدف للحد من التأثير البيئي لأنشطة عملياتها اليومية في الوقت الذي لا تدخر فيه جهداً لإفادة المجتمعات المحلية أينما كانت مكاتبها. ويتجسد ذلك في التزامها بالحد من بصمتها الكربونية. ويُعتبر الاستخدام الكفء للموارد الطبيعية جزءاً مهماً من هذا الالتزام. ويشكل استخدام الكهرباء في مقرات المؤسسة في واشنطن العاصمة حوالي 20 في المائة من الانبعاثات الكربونية الناجمة عن العمليات الداخلية للمؤسسة على مستوى العالم. وقد استطاعت المؤسسة، من خلال وضع أهداف محددة، تخفيض استهلاك الكهرباء في أماكن عملها بمرور السنوات، حيث انخفضت إلى 5646 كيلووات/ساعة/مكان العمل. ويعكس ذلك انخفاضاً نسبته 20 في المائة منذ عام 2008 - ويعني أن المؤسسة تمكنت من تحقيق المستهدف قبل ثلاث سنوات من التاريخ المحدد. وتعمل المؤسسة أيضاً على الحد من النفايات الناجمة عن أنشطة عملياتها. وفي السنة المالية 2012، لم تُنقل أي من الخلفات الناجمة عن المقر الرئيسي للمؤسسة إلى الدافن الصحية، إذ جرت بدلاً من ذلك إعادة تدوير 306930 رطلاً من الأوراق والمعادن والمواد البلاستيكية وألواح الكرتون والمباني والبطاريات، كما تم

الجيالات التي لا نستثمر فيها

لا تمويل مؤسسة التمويل الدولية المشاريع التي تتضمن نشاطاً كبيراً في واحد أو أكثر من المجالات التالية:

- عمليات الإنتاج أو الآجار في أي منتج أو نشاط يعتبر غير قانوني بموجب قوانين أو لوائح البلد المضيف أو المعاهدات والاتفاقيات الدولية، أو الخاضعة للحظر بموجب القانون الدولي، مثل: المواد الصيدلانية، والمبيدات الحشرية، ومبيدات الآفات/الأعشاب، والمواد المستنفدة للأوزون، والمركبات ثنائية الفينيل متعدد الكلور / أو أية منتجات أخرى خاضعة لاتفاقية الآجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض.
- عمليات الإنتاج أو الآجار في الأسلحة والذخيرة.
- عمليات الإنتاج أو الآجار في التبغ.
- عمليات القمار، والكازينوهات، والمشاريع المماثلة.
- عمليات الإنتاج أو الآجار في المواد المشعة ولا ينطبق هذا الاستبعاد على شراء المعدات الطبية، ومعدات (أجهزة قياس) ضبط الجودة، أو أية معدات تعتبر مؤسسة التمويل الدولية أن مصدر الإشعاع فيها لا يؤهبه به و/ أو معزول على نحو كاف.
- عمليات الإنتاج أو الآجار في ألياف الأسبستوس غير المترابطة باللصق. لا ينطبق هذا الاستبعاد على شراء أو استخدام ألواح الأسمنت الأسبستوسي المترابطة باللصق التي يكون محتوى الأسبستوس فيها أقل من 20 في المائة.
- عمليات صيد الأسماك بالشباك العائمة التي يتجاوز طولها 2.5 كيلومتر.

للمزيد من المعلومات حول قائمة الاستبعاد الخاصة بالمؤسسة، أو معرفة المزيد حول معالجة مؤسسات الوساطة المالية ومؤسسات التمويل الأصغر ومشاريع تمويل التجارة، يرجى زيارة الموقع التالي: <http://www.ific.org/ificext/disclosure.nsf/Content/IFCEXclusionList>

حصر انبعاثات غاز الكربون في السنة المالية 2011 في أنشطة العمليات الداخلية للمؤسسة على الصعيد العالمي

طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون.

إجمالي الانبعاثات	44649.55 (100%)
السفر لأغراض الأعمال	29918.00 (67.0%)
الكهرباء	11992.90 (26.9%)
شراء البخار	44.43 (0.1%)
الكهرباء المستخدمة في وحدات تبريد الماء	209.44 (0.5%)
غازات التبريد	1300.65 (2.9%)
مصادر متنقلة	759.33 (1.7%)
مصادر احتراق ثابت	424.81 (1.0%)

إجمالي الانبعاثات الكربونية في عمليات المؤسسة في السنة المالية 2011 بلغت حوالي 44650 طناً مترياً من مكافئ ثاني أكسيد الكربون (CO₂e)، شاملة غازات ثاني أكسيد الكربون والميثان وأكسيد النيتروز.

تعاونت مع أصحاب المصلحة المباشرة، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني، في أكثر من 16 بلداً. وساعدت هذه المبادرات والمداخلات المؤسسة في وضع سياستها الجديدة الخاصة بإتاحة الحصول على المعلومات. وقبل ثلاث سنوات، بدأت المؤسسة حواراً مع أصحاب المصلحة المباشرة بشأن تقريرها السنوي، وأتاح لها ذلك الحصول على ملاحظات تقييمية فنية مهمة بشأن القضايا الجوهرية التي يغطيها التقرير. وضم فريق أصحاب المصلحة المباشرة المعني باستعراض التقرير ممثلين عن المجتمع المدني والقطاع الخاص والمؤسسات. ومنذ تكوين هذا الفريق، تبدأ المؤسسة سنوياً في وقت مبكر في إجراءات إعداد تقريرها السنوي بغرض تحسين إدماج مبادرات الفريق وتعليقاته التقييمية. وتواصل المؤسسة العمل مع فريق المجتمع المدني التابع لمجموعة البنك الدولي للتواصل مع منظمات المجتمع المدني على أساس منتظم؛ كما يُجرى مكتب الحق/ المستشار، بالتعاون مع فرق مشاريع المؤسسة، اتصالات مع المجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني وغير ذلك من أصحاب المصلحة المباشرة. وقد أتاحت هذه المشاركة المتزايدة - والمتواصلة - للمؤسسة تكوين حلقة لاستقاء الآراء والتعليقات التقييمية (feedback loop) مع أصحاب المصلحة المباشرة.

مشاريعها. وستسري متطلبات الإفصاح الجديدة عن الأثر البيئي والاجتماعي والإثني على عمليات الاستثمار التي تتم من خلال مؤسسات الوساطة المالية - وهو مجال مهم وأخذ في النمو في حافظة مشاريع المؤسسة. ومن شأن التحول في هذه السياسة أن يعزز التأكيد على الإبلاغ عن النتائج، على نحو يتسق مع أهداف مجموعة البنك الدولي. وفي حين تنص سياسة المؤسسة على أحكام لحماية المعلومات الحساسة من الناحية التجارية، والخاصة بالمداولات الجارية، والسرية، يجوز لأصحاب المصلحة المباشرة اللجوء الآن إلى آلية استئناف مستقلة من مرحلتين للطعن على أي قرار يقضي بعدم الإفصاح عن معلومات معينة. وترى المؤسسة أن من شأن زيادة الشفافية أن يحسن أداء مؤسسات الأعمال ويشجع الحوكمة الرشيدة. وتأمل المؤسسة أن تؤدي هذه التغيرات مع مرور الوقت إلى تحسين نواحي المشاريع، وزيادة الوعي من جانب المجتمعات المحلية المتأثرة، وتدعيم العلاقات مع أصحاب المصلحة المباشرة. للمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة الموقع: www.ifc.org/disclosure.

عمل المؤسسة مع المجتمع المدني

تسعى مؤسسة التمويل الدولية بانتظام إلى الحصول على مبادرات أصحاب المصلحة المباشرة وتعليقاتهم التقييمية بشأن عملياتها. ولذلك أهمية بالغة لقدرة المؤسسة على تحقيق النتائج. فعندما استعرضت المؤسسة إطارها المعني بالاستدامة - في عملية استغرقت 18 شهراً انتهت السنة الماضية، فقد

10 ميجاواط في الهند يستخدم على نحو رئيسي سيقان القطن، ونبات الأحمر غرام، وفول الصويا، ومخلفات قش الأرز في توليد الكهرباء. وسيمكن مشروع راك لتوليد الكهرباء (Rake Power VCS project) الذي تملكه شركة شاليفاهانا للطاقة الخضراء المحدودة، التي تتعامل مع المؤسسة، المزارعين من الحصول على أسعار أفضل لمنتجاتهم الزراعية، وستتيح الفرص للقرويين لجمع الكتلة الحيوية ونقلها.

سياسة المؤسسة الجديدة لإتاحة الحصول على المعلومات

باعتبارها مؤسسة تمويل عالمية متعددة الأطراف لها عمليات في العديد من المناطق والقطاعات، تؤثر مؤسسة التمويل الدولية في مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة المباشرة. وتعد الشفافية والمساءلة عنصرين مهمين في وفاء المؤسسة برسالتها الإنمائية؛ فالمؤسسات التي تتسم بالشفافية قادرة على نحو أفضل على إدارة المخاطر المتعلقة بالسمعة، ومن المرجح أن تحصل على ترخيص قوي لمزاولة نشاطها. وستؤدي سياسة المؤسسة الجديدة المعنية بإتاحة الحصول على المعلومات، التي بدأ سريانها هذا العام، إلى تحسين قدرتها على بيان الأثر الإثني لعملياتها للجمهور وكيف تقوم بإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية. علاوة على ذلك، ستسمح زيادة الشفافية بشأن مشاريع المؤسسة واستثماراتها بتقديم تعليقات وإجراء حوارات أكثر ثراء بالمعلومات. وبموجب هذه السياسة، ستفصح المؤسسة عن المزيد من المعلومات على مستوى المشروع أثناء جميع مراحل

تقرير تأكيد مستقل بشأن مجموعة مختارة من المعلومات المتعلقة بالتنمية المستدامة

بناءً على الطلب الذي تقدمت به مؤسسة التمويل الدولية، أجرينا مراجعة على مجموعة مختارة من المعلومات المتعلقة بالتنمية المستدامة في السنة المالية المنتهية في 30 يونيو/حزيران 2012 في التقرير السنوي للمؤسسة، وتضمن ذلك المؤشرات الكمية ("المؤشرات") والبيانات النوعية ("البيانات"). واخترنا بيانات اعتبرت ملزمة، وذات أهمية خاصة لأصحاب المصلحة المباشرة، وتنطوي على مخاطر محتملة على السمعة بالنسبة للمؤسسة، مع بيانات بشأن إدارة مسؤولية المؤسسة وأدائها. وتتصل المؤشرات والبيانات المالية بالمجالات الجوهرية التالية:

المؤشرات	البيانات	المجالات الجوهرية
مشاريع الاستثمار الحاصلة على تصنيف مرتفع (الصفحة 3): 68 في المائة؛ والقيم التفصيلية حسب: الصناعات (الصفحتان 25 و 29 على الوجه الآخر من التقرير). وحسب المناطق (الصفحتان 25 و 29 على الوجه الآخر من التقرير). وحسب مجال الأداء (الصفحة 25)، والدرجات المرجحة وغير المرجحة (الصفحة 29 على الوجه الآخر من التقرير)	"الأهداف الإنمائية لمؤسسة التمويل الدولية" (الصفحة 18) "إطار الاستخدام بالمؤسسة" (الصفحتان 36-37)	سياسة المؤسسة
المشاريع الاستثمارية الحاصلة على تصنيف مرتفع (الصفحة 3): 72 في المائة؛ والقيم التفصيلية حسب: مجالات العمل (الصفحة 25)، والمناطق (الصفحة 25)	"نتائج الخدمات الاستشارية" (الصفحة 23)	الفاعلية الإنمائية للاستثمار والخدمات الاستشارية
الارتباطات في السنة المالية 2012 حسب فئة التصنيف البيئي والاجتماعي (الصفحة 28 على الوجه الآخر من التقرير):	"معايير الأداء في المؤسسة" (الصفحة 14) "إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية" (الصفحة 37)	التصنيف البيئي والاجتماعي
عدد المشاريع	الارتباطات (ملايين الدولارات)	الفئة
A	931	17
B	3629	153
C	6975	267
FI	3340	120
FI-1	140	2
FI-2	410	11
FI-3	37	6
576	15462	
العمل في البلدان الأشد فقراً	النتائج العالمية " (الصفحة 26 على الوجه الآخر من التقرير)" القسم المعنون "إطلاق شرارة النمو الاقتصادي والفرص في البلدان الأشد فقراً"، شاملاً "منذ عام 2005، فإن استثماراتنا في البلدان المؤهلة للافتراض من المؤسسة الدولية للتنمية [...] التي دمرت اقتصاد البلاد فعلياً" (الصفحتان 52-53 على الوجه الآخر من التقرير) القسم المعنون "الأهمية المتنامية للاستثمار فيما بين بلدان الجنوب" شاملاً "تمثل تلك الحركة أولوية إستراتيجية بالنسبة لمؤسسة التمويل الدولية. [...] وساعد في الارتفاع بالمعايير البيئية والاجتماعية." (الصفحة ٤٦ على الوجه الآخر من التقرير)	
تغير المناخ	القسم المعنون "معالجة تغير المناخ. أولوية مُلحة" شاملاً "في السنة المالية 2012، استثمرت المؤسسة 1.6 مليار دولار في عمليات مرتبطة بالمناخ" (الصفحة 43 على الوجه الآخر من التقرير)	
الاشتغال المالي	القسم المعنون "أنشطة رائدة في التمويل بالعملات المحلية" شاملاً "إدراكاً للمخاطر التي يثيرها هذا الأمر [...] والفرنك الغرب أفريقي على مدى العشر سنوات القادمة." (الصفحة 49 على الوجه الآخر من التقرير) القسم المعنون "ما أسباب أهمية تمويل التجارة بالنسبة للتنمية" شاملاً "تري المؤسسة أن تمويل التجارة [...] أي زيادة بنسبة 23 في المائة عن مثيله في السنة المالية 2011." (الصفحة 65 على الوجه الآخر من التقرير) القسم المعنون "إتاحة رأس المال اللازم للتنمية في الأسواق الصاعدة." شاملاً "تعتبر المؤسسة داعماً كبيراً لصناديق الاستثمار الخاص في الأسواق الصاعدة. [...] نحو ثلث جميع الوظائف التي وفرها المتعاملون مع المؤسسة." (الصفحة 62 على الوجه الآخر من التقرير)	
تقييم أنشطة المؤسسة	"مجموعة التقييم المستقلة" (الصفحة 30)	

المجالات الجوهرية	ثان ايلي	تارشؤم
الأمن الغذائي	"تعزيز الأمن الغذائي في البلدان النامية" (الصفحة 46 على الوجه الآخر من التقرير)	
فرص الحصول على التعليم، والرعاية الصحية	"مساعدة الفقر في الحصول على تعليم ورعاية صحية أفضل" (الصفحة ٧٤ على الوجه الآخر من التقرير)	
الأعمال المسؤولة	القسم المعنون "توسيع نطاق الفرص الاقتصادية أمام النساء"، شاملاً "تعتبر النساء مصدراً قوياً للنمو الاقتصادي. ويعود الفضل إليهن في نسبة 25 في المائة منه" (الصفحة 56 على الوجه الآخر من التقرير) القسم المعنون "المتفعون"، شاملاً "تساعد مشاريع المؤسسة في التصدي لتغير المناخ [...] توفير سبعة أصناف جديدة من البذور التي تتحمل ظروف الإجهاد للمزارعين" (الصفحتان 4-5) "الأعمال المستدامة" (صفحة 10)	
تعبئة الموارد	القسم المعنون "قوة تعبئة الموارد"، شاملاً "سجل المؤسسة بتحقيق أرباح قوية ومتسقة: في السنة المالية 2012، عبات المؤسسة 2.7 مليار دولار من القروض المشتركة". (الصفحة 61 على الوجه الآخر من التقرير)	
حوكمة البنك	"مؤسسة التمويل الدولية والنزاهة المؤسسية" (الصفحة 35)	
البصمة الكربونية	"التزام المؤسسة بالحد من البصمة الكربونية" (الصفحتان 40-41)	الانبعاثات الكربونية (الصفحة 40)، 44650 طناً من مكافئ ثاني أكسيد الكربون في السنة المالية 2012

- قمنا على المستوى نفسه بتطبيق إجراءات خلية، وحققنا - على أساس الاختبار - من صحة الحسابات وتوحيد المؤشرات.
- قمنا بجمع المستندات المؤيدة للمؤشرات أو البيانات، مثل التقارير المرفوعة إلى مجلس المديرين التنفيذيين أو الاجتماعات الأخرى، وعقود القروض، والعروض والتقارير الداخلية والخارجية، أو نتائج الاستقصاء.
- قمنا بمراجعة طريقة عرض البيانات في التقرير السنوي والإيضاحات المصاحبة بشأن المنهجية.

محددات المراجعة التي قمنا بها

اقتصرت مراجعتنا على البيانات والمؤشرات المحددة في الجدول المبين أعلاه، ولم تغط الإفصاحات الأخرى الواردة في التقرير السنوي. كما اقتصرنا اختبارنا على توثيق المراجعات والمقابلات التي تمت في مقر مؤسسة التمويل الدولية في واشنطن العاصمة. وفي نطاق العمل الذي يغطيه هذا البيان، لم نشارك في أية أنشطة مع أصحاب المصلحة الخارجيين، والجهات المتعاملة

وتتمثل مسؤوليتنا في إبداء الرأي بشأن المؤشرات والبيانات على أساس المراجعة التي قمنا بها. وقد أجريت هذه المراجعة وفقاً لمعيار المراجعة الدولية (ISAE 3000) المعنى بالتزام التأكيد من الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC)⁴، وتحدد درجة استقلاليتنا وفقاً لمُدونة آداب السلوك المهني الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين.

طبيعة المراجعة التي قمنا بها ونطاقها

- قمنا بالمراجعة التالية حتى يمكننا إبداء رأينا:
- قمنا بتقييم معايير وسياسات ومبادئ رفع التقارير من حيث مدى ملاءمتها واكتمالها وحيادها وموثوقيتها.
 - قمنا بمراجعة محتوى التقرير السنوي حتى يمكن تحديد البيانات الأساسية المتعلقة بمجالات الاستدامة المدرجة أعلاه.
 - على المستوى المؤسسي، أجرينا مقابلات مع أكثر من 25 شخصاً من المسؤولين عن رفع التقارير (الإبلاغ) بغرض تقييم مدى تطبيق معايير رفع التقارير أو إثبات صحة البيانات.

تهدف المراجعة التي قمنا بها إلى إعطاء تأكيد محدود¹ على ما يلي:

تم إعداد هذه المؤشرات وفقاً لمعايير رفع التقارير السارية في عام 2012 ("معايير إعداد التقارير")، التي تستند إلى تعليمات مؤسسة التمويل الدولية، وإجراءاتها، وإرشاداتها الخاصة بكل مؤشر، وموجز بشأنها يرد في التعليقات المدونة في التقرير السنوي بالنسبة للمؤشرات ذات الصلة بالارتباطات المصنفة حسب فئة التصنيف البيئي والاجتماعي (الصفحة 28 على الوجه الآخر من هذا التقرير)، والفاعلية الإيجابية للاستثمارات والخدمات الاستشارية (الصفحة 25)، وعلى الموقع الإلكتروني للمؤسسة.

تم عرض هذه البيانات بما يتوافق مع "سياسة مؤسسة التمويل الدولية المعنية بالإفصاح عن المعلومات" المتاحة على الموقع الإلكتروني للمؤسسة²، ومبادئ الملاءمة والاكتمال، والحياد والوضوح والموثوقية طبقاً للمعايير الدولية³. إن جهاز إدارة مؤسسة التمويل الدولية مسؤول عن إعداد المؤشرات والبيانات بهدف تقديم المعلومات الخاصة بمعايير رفع التقارير، وإعداد التقرير السنوي.

1 يقتضي الحصول على مستوى أعلى من التأكيدات مزيداً من العمل المكثف.

2 http://www.ifc.org/ifcext/disclosure.nsf/content/disclosure_policy

3 نستخدم المؤسسة معيار المراجعة الدولية 3000 من الاتحاد الدولي للمحاسبين، والمبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI)، أو معيار المحاسبة AA1000

4 ISAE 3000 "مهام التأكيد بخلاف مراجعة المعلومات المالية التاريخية"، الاتحاد الدولي للمحاسبين ومجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكدات، ديسمبر/كانون الأول 2003.

خطاب إلى مجلس المحافظين

طلب مجلس المديرين التنفيذيين بمؤسسة التمويل الدولية إعداد هذا التقرير السنوي وفقاً للنظام الداخلي للمؤسسة. وقد قدم كيم يونغ كيم رئيس المؤسسة ورئيس مجلس المديرين التنفيذيين هذا التقرير، مرفقاً به البيانات (القوائم) المالية المراجعة، إلى مجلس المحافظين. ويسر المديرون التنفيذيون الإفادة بأن المؤسسة قد قامت، في السنة المالية المنتهية في 30 يونيو/حزيران 2012، بزيادة الأثر الإيجابي المستدام لعملياتها من خلال الاستثمارات والخدمات الاستشارية التي قدمتها إلى القطاع الخاص.

الموثوقية

نود التنويه إلى أن المؤسسة حققت تقدماً في تعزيز ضوابطها الداخلية ذات الصلة "بالفاعلية الائتمانية للخدمات الاستشارية" و"البصمة الكربونية". غير أننا نشير في الوقت نفسه إلى أن المؤسسة ستستفيد من مواصلة إضفاء الصبغة الرسمية على أدوات رفع التقارير والضوابط الداخلية للمؤشر ذي الصلة "بالاستثمارات المرتبطة بالناخ" والمكون البيئي والاجتماعي في النتائج الائتمانية لخدمات الاستثمار. وبوجه خاص، يجب إضفاء الصبغة الرسمية على العملية المرتبطة بتحديث عمليات تقييم المخاطر البيئية والاجتماعية على نحو أفضل لضمان استخدام معلومات حديثة في كافة الحالات لتقييم الأداء البيئي والاجتماعي للمشاريع.

الخاتمة

بناءً على المراجعة التي قمنا بها، لم يصل إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد:

- أن هذه المؤشرات لم يتم إعدادها - من جميع النواحي الجوهرية - وفقاً لمعايير رفع التقارير؛
- أن هذه البيانات لم يتم عرضها - من جميع النواحي الجوهرية - بما يتوافق مع "سياسة مؤسسة التمويل الدولية المعنية بالإفصاح عن المعلومات" ومبادئ الملاءمة والاكتمال والحياد والوضوح والموثوقية طبقاً للمعايير الدولية.

Paris-La Défense، فرنسا، 20 أغسطس/آب، 2012

مراجعون مستقلون

ERNST & YOUNG et Associés

ERNST & YOUNG
Quality In Everything We Do

Eric Duvaud

شريك، الفريق المعني بالتكنولوجيا النظيفة وخدمات الاستدامة

مع المؤسسة، أو مكاتب المؤسسة الميدانية، ولمجر اختبارات أو مقابلات تستهدف التحقق من صحة المعلومات الخاصة بالمشاريع المنفردة.

معلومات بشأن معايير الإبلاغ ورفع التقارير وعملية إعداد البيانات

فيما يتعلق بمعايير إعداد التقارير وسياسات ومبادئ إعداد البيانات، نود إبداء الملاحظات التالية:

الملاءمة

تعرض مؤسسة التمويل الدولية معلومات الاستدامة عن تأثير عملياتها والمخاطر البيئية والاجتماعية، وأثار ونواحي المشاريع الممولة من مواردها مباشرة أو من خلال مؤسسات الوساطة المالية. ويتمشى هذا المستوى من الإفصاح مع المستويات السائدة في بنوك التنمية متعددة الأطراف الأخرى. وتبذل المؤسسة جهداً خاصاً لتقييم نتائجها التنموية، ولا سيما من خلال نظام تتبع النواحي الائتمانية. وإعداد الأهداف الائتمانية للمؤسسة واختبارها (انظر الصفحة 18).

الاكتمال

تغطي حدود رفع التقارير بشأن المؤشرات معظم أنشطة المؤسسة ذات الصلة. وتمت الإشارة بالفعل إلى حدود كل مؤشر في التعليقات والملاحظات التالية للبيانات في التقرير السنوي. وفيما يتعلق بوجه خاص بتقديرات نظام تتبع النواحي الائتمانية، لا يتم حالياً الإبلاغ عن تقديرات النواحي الائتمانية لعمليات المؤسسة الاستثمارية في تمويل الأنشطة التجارية. ونظراً للأهمية المتزايدة لأنشطة تمويل التجارة في حافظة استثمارات المؤسسة، بدأت المؤسسة تعميم إطار تقديرات نظام تتبع النواحي الائتمانية لتقييم النتائج التنموية لأنشطة تمويل التجارة لإعداد تقرير إفصاح في المستقبل.

الحيادية والوضوح

تتيح المؤسسة المعلومات بشأن المنهجيات المستخدمة في وضع المؤشرات في التعليقات الواردة بجانب البيانات المنشورة، أو في الأقسام المتصلة، كما تتيحها في موقعها على شبكة الإنترنت (الروابط مدرجة في الصفحة 66 على الوجه الآخر من التقرير).

فريق استعراض التقرير السنوي لعام 2012 الذي يشارك فيه أصحاب المصلحة المباشرة

ويشيد أعضاء الفريق بجهود المؤسسة في تتبع النتائج وقياسها، وخاصة الجهود الحالية لقياس الأثر الإنمائية؛ ويشجعون المؤسسة كذلك على تسريع خطى هذا العمل. ويساند الفريق أيضاً عمل المؤسسة ونهجها فيما يتعلق بتقديم المشورة والتوجيه للقطاع الخاص لمزاولة عمله على نحو يتسم بقدر أكبر من الاستدامة والمبادئ الأخلاقية والشفافية. وهذه الممارسات تشكل أمثلة على كيفية قيام المؤسسة بالابتكار عبر أسلوب التجربة من خلال جمع الدروس المستفادة، وطلب التعليقات والتقييمية والمشورة، وتنقيح الممارسات والإجراءات. ويشجع الفريق المؤسسة على إدراج هذه النماذج من التجارب في التقرير، بالإضافة إلى العمل المتعلق بمشاريعها.

ورأى الفريق أن القسم الجديد الوارد في مقدمة التقرير الذي يصف منجزات المؤسسة على مدى السنوات الخمس الماضية – تحت قيادة نائب الرئيس التنفيذي والمسؤول التنفيذي الأول المنتهية ولايته لمؤسسة التمويل الدولية – لارس ثونيل – قد أتاح وصفاً أكثر وضوحاً لإستراتيجيات المؤسسة ودورها ومنجزاتها مقارنة بالتقارير السابقة. وعلى المؤسسة الاستمرار في مناقشة أنشطة السنة الجارية في إطار زمني أطول، على أن يشمل ذلك موجزاً بالنتائج والدروس المستفادة الأساسية من الخطة الإستراتيجية التي تعتمدها المؤسسة ونموذج عملها الأخذ في التطور.

توصيات محددة:

- يجب أن تستغرق مناقشة القضايا الجوهرية مدة زمنية أطول وربطها بكل من الدروس المستفادة والنتائج، وذلك بغرض تقديم وقائع مقنعة حول العمل الذي قامت به المؤسسة في العام الذي يغطيه التقرير.
- يجب أن تستند النتائج إلى بيانات فترة زمنية أطول من عام واحد لتبادل الدروس المستفادة، وتحديد الاتجاهات العامة وأثر عملها.
- تواجه المؤسسة عدة قوى متعارضة في حافظة استثماراتها حول القضايا المتعلقة بخفض النمو كثيف الانبعاثات الكربونية، والنمو الشامل للجميع الذي يشترك في جني ثماره النساء والفقراء المدقعون، وكثافة رأس المال في خلق الوظائف. ويجب على المؤسسة أن تصف مدى الترابط بين هذه القضايا، وكيف تنصدي لهذه العضلات بمزيد من الوضوح.
- قدم تقرير هذه السنة وصفاً أكثر شمولية لمجالات العمل الرئيسية للمؤسسة، وخاصة الخدمات الاستشارية؛ ويشجع الفريق المؤسسة على مواصلة هذا النهج.

أعضاء الفريق:

- يتألف الفريق من الخبراء التالية أسماؤهم:
- Arvind Ganesan، مدير برنامج الأعمال وحقوق الإنسان، منظمة رصد حقوق الإنسان
- Marina Gorbis، المدير التنفيذي، معهد المستقبل
- Daniel Kress، نائب المدير لشؤون اقتصاديات الصحة، مؤسسة بيل وميليندا غيتس
- Sabine Miltner، المدير العام، شؤون الاستدامة، مجموعة دويتش بنك
- Shalini Nataraj، نائب الرئيس، البرامج، الصندوق العالمي للمرأة
- Ruth Rosenbaum، المدير التنفيذي، المركز المعني بالتفكير والتعليم والعمل (CREA)
- Faiza Shaheen، باحث أول، مؤسسة الاقتصاد الجديد
- Ken Wilson، المدير التنفيذي، صندوق كريستنس

القضايا الجوهرية:

- فيما يلي القضايا الجوهرية التي حددتها مؤسسة التمويل الدولية ونقحها الفريق:
- تشجيع النمو الشامل للجميع والتنمية البشرية
- الوظائف
- الاستثمار فيما بين بلدان الجنوب وتمويل أنشطة التجارة
- تغير المناخ

تعبئة الموارد المالية عن طريق شركة إدارة الأصول (AMC) التابعة للمؤسسة وأعمال المؤسسة المتعلقة بتنظيم القروض المشتركة

الملاحظات التقييمية العامة

أبدى الفريق تقديره للأسلوب والصراحة اللذين تمتع بهما فريق مؤسسة التمويل الدولية – وخاصة المديرين ونائب الرئيس الذين خدثوا عن عملهم وتبادلوا رؤاهم وأفكارهم، والسيد بروس موتس المدير المسؤول عن إصدار التقرير السنوي. وأشار الأعضاء الذين عملوا بالفريق لعدة سنوات إلى أنهم قد تعلموا الكثير عن المؤسسة، بما مكنهم من تقديم تعليقات تقييمية ومربيات أكثر دقة وتركيزاً. وأعرب أعضاء الفريق عن رغبتهم في تحسين خطوات عمل فريق أصحاب المصلحة المباشرة، وذلك لضمان استمرار الفريق في إضافة القيمة للمؤسسة.

قبل ثلاث سنوات، استحدثت المؤسسة أول فريق لها من أصحاب المصلحة المباشرة معنيا باستعراض التقرير السنوي لعام 2010، وساعد ذلك في تحديد القضايا ذات الاهتمام لأصحاب المصلحة الخارجيين. وأسهم في عملية التعلم والفهم المتبادلين للمؤسسة وأعضاء الفريق على حد سواء. ويتألف هذا الفريق حالياً من ثمانية خبراء يزودون المؤسسة بأراء خارجية متنوعة لتحسين إعداد التقارير عن عملها المعقد – بما في ذلك ما يتعلق بعملها من إشكاليات وفرص ونتائج – في تقريرها السنوي.

خلفية عامة

استجابة للملاحظات التقييمية الواردة من فريق العام الماضي، قامت المؤسسة هذه السنة بتعزيز تعاونها مع الفريق في عدة جوانب رئيسية: (1) بدلاً من تحديد مجموعة إضافية من القضايا الجوهرية، قام الفريق بتنقيح القضايا الجوهرية التي أعدتها المؤسسة ومجلس إدارتها؛ (2) شارك الفريق مع اثنين من المديرين، (بيل بالمر مدير إدارة الشؤون البيئية والاجتماعية والحوكمة؛ ونابجل توزير مدير إدارة الأثر الإنمائي بمؤسسة التمويل الدولية)؛ وأحد نواب الرئيس (جينغدونغ هوا نائب الرئيس، لشؤون خدمات الخزانة والقروض المشتركة وتكنولوجيا المعلومات) من المؤسسة بشأن مجالات العمل ذات الأهمية للعديد من القضايا الجوهرية؛ (3) شارك الفريق مع المؤسسة في وقت مبكر بشأن التقرير من خلال استعراض مسودة المخطط العام، بالإضافة إلى ذلك، سعت المؤسسة للحصول على ملاحظات تقييمية من الفريق حول سبل تحسين قيمة عمل الفريق في المرحلة المقبلة.

واستعانت المؤسسة بمنسق محايد لإدارة عملية مشاركة الفريق الذي يتألف من خبراء يعملون لمدة عام مع إمكانية تجديد المدة عاماً آخر. وشارك هؤلاء الخبراء في مؤتمرات باستخدام الهاتف واجتماع لمدة يوم بغرض تنقيح القضايا الجوهرية، واقتروا إدخال تحسينات على المسودة الأولى. وتقييم مدى استجابة المؤسسة لمقترحاتهم ومربياتهم من خلال استعراض التقرير شبه النهائي. ولم يصادق الفريق على التقرير السنوي لعام 2012 أو يقره، لكنه وافق على خطاب فريق أصحاب المصلحة المباشرة. وفضل معظم أعضاء الفريق الحصول على مكافأة شرفية محدودة مقابل الخدمات التي قدموها. وفيما عدا تسديد مصاريف السفر لبعض أعضاء الفريق، لم تكن هناك أية مدفوعات أخرى.

الموجز المالي

موجز الأداء المالي

يتأثر صافي دخل مؤسسة التمويل الدولية، من عام إلى آخر، بعدد من العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى تقلب الأداء المالي. كما أن لبيئة الأسواق بشكل عام تأثيرا كبيرا على أدائها المالي. وتمثل العناصر الرئيسية لصافي دخل المؤسسة، ودخلها الشامل وتأثيره على مستوى صافي الدخل وتغيره، والدخل الشامل من عام لآخر فيما يلي:

العناصر	أبرز الآثار
صافي الدخل	
العائد على الأصول المدرة للدخل	ظروف الأسواق. بما في ذلك مستويات الهامش ودرجة المنافسة. ويتم إدراج المبالغ المقيدة في حساب عدم التحقق (Nonaccruals) والفوائد المستردة على القروض التي كانت في حساب عدم التحقق، والدخل من سندات المشاركة (participation notes) على القروض الفردية في الدخل من القروض.
الدخل المُتحقق من الأصول السائلة	الأرباح (الخسائر) المُتحققة وغير المُتحققة الناجمة عن حوافض الأصول السائلة، المدفوعة بعوامل خارجية، مثل: بيئة أسعار الفائدة؛ وسيولة فئات بعض الأصول داخل حافظة الأصول السائلة.
الدخل من حافظة الاستثمار في أسهم رأس المال	أداء حافظة الاستثمارات في الأسهم (بشكل رئيسي: الأرباح الرأسمالية المُتحققة، وأرباح الأسهم، وتقليل الانخفاض في قيمة الأسهم (equity impairment write-downs)، والأرباح من عمليات تبادل الأصول غير النقدية، والأرباح (الخسائر) غير المُتحققة الناجمة عن استثمارات الأسهم).
مخصصات تغطية خسائر القروض والضمانات	تقييم مخاطر المقترضين، واحتمال التخلف عن السداد، والخسائر المتوقعة للتخلف عن السداد.
بنود الدخل والمصروفات الأخرى	مستوى الخدمات الاستشارية التي قدمتها المؤسسة إلى المتعاملين معها، ومستوى المصروفات المتعلقة بتقاعد الموظفين، وخطط المزايا الأخرى، والموازنات الإدارية وغيرها التي تمت الموافقة عليها.
الأرباح (الخسائر) الناجمة عن الأدوات المالية غير القابلة للتداول محسوبة على أساس القيمة العادلة	تشمل على نحو رئيسي الفروق بين التغيرات في القيمة العادلة للمبالغ المقترضة، شاملة هامش الائتمان والأدوات المالية المشتقة المرتبطة به لدى المؤسسة، والأرباح غير المُتحققة المرتبطة بحافظة الاستثمارات، شاملة حق البيع والضمانات وخيارات الأسهم التي تعتمد على عدة عوامل منها المناخ العالمي للأسواق الصاعدة. ويتم تحديد قيمة هذه الأوراق المالية باستخدام نماذج أو منهجيات متعددة داخليا بالاستفادة من المدخلات التي قد تكون ملحوظة أو غير ملحوظة.
المنح المقدمة للمؤسسة الدولية للتنمية	مستوى المنح التي وافق عليها مجلس المحافظين إلى المؤسسة الدولية للتنمية.
بنود أخرى للدخل الشامل	
الأرباح (الخسائر) غير المُتحققة الناجمة عن استثمارات أسهم رأس المال المقيدة وسندات الديون المتاحة للبيع	المناخ العالمي للأسهم المطروحة في الأسواق الصاعدة وأداء شركات محددة، وتُقدر قيمة هذه الاستثمارات في أسهم رأس المال باستخدام أسعار الأسواق العلنية غير المعدلة، وتُقدر قيمة سندات الديون باستخدام نماذج أو منهجيات متعددة داخليا بالاستفادة من المدخلات التي قد تكون ملحوظة أو غير ملحوظة.
صافي الأرباح (الخسائر) الاكتوارية غير المسجلة، وتكاليف الخدمات السابقة غير المسجلة على خطط المزايا	العائد على أصول برامج المعاشات التقاعدية، والافتراضات الأساسية التي تستند إليها التزامات المزايا المتوقعة، شاملة أسعار الفائدة في الأسواق المالية، والخبرة السابقة، وأفضل تقدير لجهاز الإدارة للتغيرات في تكاليف المزايا والأوضاع الاقتصادية في المستقبل.

وقد ذكرت مؤسسة التمويل الدولية أنها حققت دخلاً قبل احتساب المنحة المقدمة للمؤسسة الدولية للتنمية قدره 1658 مليون دولار في السنة المالية 2012 مقابل 2179 مليون دولار في السنة المالية المنتهية في 30 يونيو/حزيران 2011، و 1946 مليون دولار في السنة المالية المنتهية في 30 يونيو/حزيران 2010. وكان الانخفاض في الدخل قبل احتساب المنحة المقدمة للمؤسسة الدولية للتنمية في السنة المالية 2012 عند مقارنتها بالسنة المالية 2011 نتيجة في الأساس للعوامل التالية: (1) انخفاض الدخل غير المتحقق من الاستثمارات غير المتداولة والأدوات المالية الأخرى غير المتداولة محسوبة بالقيمة العادلة؛ (2) ارتفاع خسائر انخفاض القيمة، باستثناء الانخفاض المؤقت، الناتجة عن استثمارات أسهم رأس المال وسندات الديون؛ (3) انخفاض الدخل من الأصول السائلة؛ (4) ارتفاع مخصصات تغطية الخسائر الناتجة عن القروض والضمانات؛ (5) ارتفاع المصروفات الإدارية التي تم تعويض جانب منها عن طريق؛ (أ) ارتفاع الأرباح المتحققة الناتجة عن الاستثمارات الرأسمالية والأرباح المتحققة من عمليات تبادل الأصول غير النقدية؛ (ب) انخفاض مصروفات الخدمات الاستشارية غير شاملة الدخل من الخدمات الاستشارية؛ (ج) ارتفاع أرباح (خسائر) عمليات النقد الأجنبي الناتجة عن الأنشطة غير القابلة للتداول.

وبلغ إجمالي المنح المقدمة إلى المؤسسة الدولية للتنمية 330 مليون دولار في السنة المالية 2012، مقابل 600 مليون دولار في السنة المالية 2011، و 200 مليون دولار في السنة المالية 2010. وعلى ذلك، بلغ إجمالي صافي الدخل 1328 مليون دولار في السنة المالية 2012، مقابل 1579 مليون دولار في السنة المالية 2011، و 1746 مليون دولار في السنة المالية 2010. ونعرض فيما يلي صافي دخل (خسائر) المؤسسة لكل من السنوات المالية الخمس الأخيرة المنتهية في 30 يونيو/حزيران (بملايين الدولارات):

صافي الدخل (الخسارة) لكل من السنوات المالية الخمس الأخيرة المنتهية في 30 يونيو/حزيران (بملايين الدولارات الأمريكية)	
2012	1328
2011	1579
2010	1746
2009	(151)
2008	1547

الجدول أدناه يعرض بيانات مالية مختارة لأخر خمس سنوات مالية (بملايين الدولارات الأمريكية ما لم يُذكر غير ذلك):

2008	2009	2010	2011	2012	بيانات مالية مختارة كما في السنة / السنوات المنتهية في 30 يونيو/حزيران
أبرز ملامح صافي الدخل:					
1065	871	801	877	938	الدخل من القروض والضمانات
(38)	(438)	(155)	40	(117)	(المخصصات) الإفراج عن مخصصات تغطية خسائر القروض والضمانات
1688	(42)	1638	1464	1457	الدخل (الخسارة) من استثمارات أسهم رأس المال
منها:					
1219	990	1290	737	2000	الأرباح الرأسمالية المتحققة من استثمارات أسهم رأس المال
177	14	28	217	3	الأرباح المتحققة من عمليات تبادل الأصول غير النقدية
12	(299)	240	454	(128)	الأرباح (الخسائر) غير المتحققة من استثمارات أسهم رأس المال محسوبة على أساس القيمة العادلة
428	311	285	280	274	أرباح الأسهم والمشاركات في الأرباح
(140)	(1058)	(203)	(218)	(692)	خسائر انخفاض القيمة، باستثناء الانخفاض المؤقت
(8)	-	(2)	(6)	-	الأتعاب والرسوم وغيرهما
163	71	108	46	81	الدخل من سندات الديون
473	474	815	529	313	الدخل من أنشطة تداول الأصول السائلة
(782)	(488)	(163)	(140)	(181)	رسوم على المبالغ المقرضة
بنود دخل أخرى					
58	39	70	88	60	رسوم الخدمات
-	-	-	-	269	الدخل من الخدمات الاستشارية
55	114	106	134	119	أخرى
مصرفات أخرى					
(549)	(582)	(664)	(700)	(798)	مصرفات إدارية
(150)	(134)	(108)	(153)	(290)	مصرفات الخدمات الاستشارية
(3)	(34)	(69)	(109)	(96)	مصرفات من برامج التقاعد والبرامج الأخرى للمزايا بعد التقاعد
(3)	(14)	(12)	(19)	(23)	أخرى
(39)	10	(82)	(33)	145	أرباح (خسائر) عمليات النقد الأجنبي الناتجة عن الأنشطة غير القابلة للتداول
1938	(153)	2285	2024	1877	الدخل (الخسائر) قبل احتساب الأرباح والخسائر الناتجة عن الأدوات المالية غير القابلة للتداول محسوبة على أساس القيمة العادلة، والمنح المقدمة إلى المؤسسة الدولية للتنمية
109	452	(339)	155	(219)	صافي الأرباح (الخسائر) الناتجة عن الأدوات المالية غير القابلة للتداول الأخرى
منها:					
-	-	5	63	11	أرباح مُتحققة
-	45	6	22	10	أرباح مُتحققة من عمليات تبادل الأصول غير النقدية
109	407	(350)	70	(240)	أرباح (خسائر) غير مُتحققة
2047	299	1946	2179	1658	الدخل قبل تقديم المنح إلى المؤسسة الدولية للتنمية
(500)	(450)	(200)	(600)	(330)	منح إلى المؤسسة الدولية للتنمية
1547	(151)	1746	1579	1328	صافي الدخل (الخسارة)
أبرز ملامح الميزانية العمومية الموحدة:					
49471	51483	61075	68490	75761	مجموع الأصول
14622	17864	21001	24517	29721	أصول سائلة، غير شاملة الأدوات المشتقة المرتبطة
23319	22214	25944	29934	31438	الاستثمارات
20261	25711	31106	38211	44665	المبالغ المسحوبة والمستحقة من الاقتراضات، شاملة تعديلات القيمة العادلة
18261	16122	18359	20279	20580	مجموع رأس المال
منه:					
12366	12251	14307	16032	17373	أرباح محتجزة غير مخصصة
826	791	481	335	322	أرباح محتجزة مخصصة
2366	2369	2369	2369	2372	قيمة الاكتتابات في أسهم رأس المال
2703	711	1202	1543	513	بنود الدخل الشامل الآخر المتراكم

2008	2009	2010	2011	2012	
كما في السنوات المنتهية في 30 يونيو/حزيران					
النسب المالية:1					
3.4%	(0.3)%	3.1%	2.4%	1.8%	العائد على متوسط الأصول (مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً)2
3.7%	(1.1)%	3.8%	1.8%	2.8%	العائد على متوسط الأصول (غير مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً)3
9.6%	(0.9)%	10.1%	8.2%	6.5%	العائد على متوسط رأس المال (مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً)4
9.0%	(3.0)%	11.8%	6.0%	9.9%	العائد على متوسط رأس المال (غير مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً)5
62%	75%	71%	83%	77%	الاستثمارات النقدية والسائلة كنسبة مئوية من صافي الاحتياجات النقدية المُقدَّرة على مدى السنوات الثلاث التالية
96%	163%	190%	266%	327%	مستوى سيولة التمويل الخارجي6
1.6:1	2.1:1	2.2:1	2.6:1	2.7:1	نسبة الدين إلى المساهمات في رأس المال7
5.5%	7.4%	7.4%	6.6%	6.6%	مجموع احتياطي تغطية خسائر القروض إلى حافطة القروض المدفوعة8
تدابير رأس المال:					
48%	44%	n/a	n/a	n/a	نسبة رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر9
10.4	10.9	12.8	14.4	15.5	إجمالي الموارد اللازمة (بمليارات الدولارات)10
15.0	14.8	16.8	17.9	19.2	إجمالي الموارد اللازمة (بمليارات الدولارات)11
4.6	3.9	4.0	3.6	3.7	رأس المال الإستراتيجي12
3.1	2.3	2.3	1.8	1.8	رأس المال الإستراتيجي القابل للاستخدام13
21%	16%	14%	10%	9%	رأس المال الإستراتيجي القابل للاستخدام كنسبة مئوية من إجمالي الموارد المتاحة

1 يتم احتساب بعض النسب المالية، على النحو المبين أدناه، مع استثناء أثار الأرباح والخسائر الناتجة عن الاستثمارات والأدوات المالية الأخرى غير القابلة للتداول، وينود الدخل الشامل المتراكم الآخر، والآثار الناشئة عن المنشآت ذات الصالحات المتغيرة الموحدة (VIEs).

2 يُعرّف صافي الدخل الخاص بالسنة المالية كنسبة مئوية لمتوسط مجموع الأصول في نهاية هذه السنة المالية والسنة المالية السابقة.

3 احتساب متوسط كل من صافي الدخل مع استبعاد الأرباح والخسائر غير المتحققة الناتجة عن بعض الاستثمارات محسوبة على أساس القيمة العادلة، والدخل من المنشآت ذات الصالحات المتغيرة الموحدة، وصافي الأرباح والخسائر الناتجة عن الأدوات المالية غير القابلة للتداول محسوبة على أساس القيمة العادلة، كنسبة مئوية من مجموع القروض المصروفة والاستثمارات في أسهم رأس المال (غير شاملة الاحتياطيات) بسعر التكلفة، والأصول السائلة غير شاملة عمليات إعادة الشراء، والأصول الأخرى، وذلك للفترة الحالية والسنة المالية السابقة.

4 يُعرّف صافي الدخل الخاص بالسنة المالية كنسبة مئوية لمتوسط مجموع رأس المال (لا يشمل ذلك المبالغ المدفوعة بسبب الاكتتابات المنتظرة) في نهاية هذه السنة المالية والسنة المالية السابقة.

5 احتساب متوسط كل من صافي الدخل مع استبعاد الأرباح والخسائر غير المتحققة الناتجة عن بعض الاستثمارات محسوبة على أساس القيمة العادلة، والدخل من المنشآت ذات الصالحات المتغيرة الموحدة، وصافي الأرباح والخسائر الناتجة عن الأدوات المالية غير القابلة للتداول محسوبة على أساس القيمة العادلة، كنسبة مئوية من أسهم رأس المال المدفوع والأرباح المحتجزة (قبل بعض الأرباح والخسائر غير المتحققة، مع استثناء الخصصات المتراكمة التي لم تُدَّد مصروفاتها بعد)، والأصول الأخرى، وذلك للفترة الحالية والسنة المالية السابقة.

6 تهدف المؤسسة إلى الاحتفاظ بأقل مستوى ممكن من السيولة، ويتألف ذلك من الإيرادات المتأنية من التمويل الخارجي، وذلك لتغطية نسبة لا تقل عن 65 في المائة من مبلغ (1) 100 في المائة من القروض الممتازة المباشرة المرتبط بتقديدها ولكنها غير مدفوعة، (2) 30 في المائة من الضمانات المرتبط بتقديدها، و(3) 30 في المائة من أدوات إدارة المخاطر لدى الجهات المتعاملة المرتبط بتقديدها.

7 نسبة المبالغ المقرضة غير المسددة مضافاً إليها الضمانات غير المسددة إلى رأس المال المكتتب مضافاً إليه الأرباح المحتجزة غير المخصصة (مطروحاً منها الأرباح والخسائر المتراكمة غير المتحققة الناتجة عن القروض والاستثمارات في أسهم رأس المال، والأدوات المالية الأخرى غير المتداولة محسوبة بالقيمة العادلة في صافي الدخل) في نهاية السنة المالية.

8 يُعرّف مجموع احتياطي تغطية خسائر القروض إلى حافطة القروض المدفوعة بأنه احتياطي تغطية خسائر القروض كنسبة مئوية من حافطة القروض المدفوعة في نهاية السنة المالية.

9 نسبة رأس المال (شاملة رأس المال المدفوع، والأرباح المحتجزة والاحتياطي العام) لتغطية خسائر القروض في الحافطة)، إلى الأصول المرجحة بالمخاطر، وكل بنود الحساب الدرجة في الميزانية العمومية والخارجة عنها. ولا تشمل هذه النسبة الأرباح المحتجزة التي تم تخصيصها والدرجة في مجموع رأس المال الوارد في الميزانية العمومية الموحدة لمؤسسة التمويل الدولية. وقد وافق مجلس إدارة المؤسسة على استخدام إطار رأس المال الاقتصادي القائم على تحليل المخاطر اعتباراً من السنة التي تنتهي في 30 يونيو/حزيران 2008 (السنة المالية 2008)، وتوقفت المؤسسة حالياً عن تطبيق طريقة الاستخدام التوازني لنسبة رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر.

10 الحد الأدنى لرأس المال المطلوب بالمؤسسة يتسق مع الحفاظ على متطلبات التصنيف الائتماني من فئة **AAA** ويتم احتسابه على أنه مجمل متطلبات رأس المال الاقتصادي القائم على تحليل المخاطر لكل فئة من فئات الأصول في المؤسسة.

11 رأس المال المدفوع مضافاً إليه الأرباح المحتجزة غير شامل الأرباح المحتجزة المخصصة، مضافاً إليه الاحتياطيات العامة والمخصصة لتغطية خسائر القروض، ويشكل ذلك مستوى الموارد المتاحة تحت إطار كفاية رأس المال الاقتصادي القائم على تحليل المخاطر للمؤسسة.

12 إجمالي الموارد المتاحة مطروحاً منها مجموع الموارد المطلوبة.

13 90 في المائة من إجمالي الموارد المتاحة مطروحاً منها مجموع الموارد المطلوبة.

ارتباطات برنامج الاستثمار

في السنة المالية 2012، بلغ مجموع الارتباطات 20.358 مليار دولار، مقابل 18.660 مليار دولار في السنة المالية 2011، بزيادة قدرها 9 في المائة، بلغت ارتباطات المؤسسة منها 15.462 مليار دولار (12.186 مليار في السنة المالية 2011)، وبلغت الموارد الأساسية التي تمت تعبئتها 4.896 مليار دولار (6.474 مليار دولار في السنة المالية 2011).

تألفت ارتباطات المؤسسة والموارد الأساسية التي تمت تعبئتها في السنتين الماليتين 2012 و 2011 مما يلي (بلايين الدولارات):

السنة المالية 2012	السنة المالية 2011
إجمالي الارتباطات¹	18660
ارتباطات مؤسسة التمويل الدولية	
القروض	4991
استثمارات في أسهم رأس المال	1968
ضمانات:	
برنامج تمويل التجارة العالمية	4638
مجالات أخرى	529
إدارة المخاطر لدى العملاء	60
إجمالي ارتباطات مؤسسة التمويل الدولية	12186
الموارد الأساسية التي تمت تعبئتها	
قروض المشاركة، والقروض الموازية، والموارد الأخرى التي تمت تعبئتها	
قروض المشاركة	3457
القروض الموازية	1127
الموارد الأخرى التي تمت تعبئتها	134
إجمالي قروض المشاركة، والقروض الموازية، والموارد الأخرى التي تمت تعبئتها	4718
شركة إدارة الأصول	
صندوق إعادة رسملة الديون الثانوية	252
صندوق رسملة سوق الأسهم	113
الصندوق المعني بأفريقيا جنوب الصحراء وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	85
صندوق إعادة رسملة أفريقيا	4
إجمالي شركة إدارة الأصول	454
مبادرات أخرى	
برنامج سيولة التجارة العالمية، وبرنامج تمويل السلع الأولية المخرجة	1050
برنامج تسهيلات التصدي لأزمة البنية التحتية	252
تعبئة الشراكات بين القطاعين العام والخاص	—
مجموع المبادرات الأخرى	1302
مجموع الموارد الأساسية التي تمت تعبئتها	6474

1 ارتباطات سندات الديون مدرجة في القروض والاستثمارات في أسهم رأس المال استناداً إلى خصائصها السائدة.

نسبة أو معدل التعبئة الأساسية

يمكن تعريف نسبة الموارد الأساسية التي تمت تعبئتها بأنها:

قروض المشاركة + القروض الموازية + الموارد الأخرى التي تمت تعبئتها + استثمارات الجهات الأخرى غير المؤسسة التي تدخل في التمويل المنظم الذي يستوفي معايير الموارد الأساسية التي تمت تعبئتها + ارتباطات الجهات الأخرى غير المؤسسة في المبادرات + ارتباطات استثمارات الجهات الأخرى غير المؤسسة في الصناديق التي تديرها شركة إدارة الأصول + تعبئة الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

الارتباطات (استثمارات المؤسسة + حصة المؤسسة من التمويل المنظم + ارتباطات المؤسسة في المبادرات + ارتباطات استثمارات المؤسسة في الصناديق التي تديرها شركة إدارة الأصول)

مقابل كل دولار ارتبطت مؤسسة التمويل الدولية بتقديمه، استطاعت تعبئة ما قيمته 0.32 دولار في السنة المالية 2012 (0.53 دولار في السنة المالية 2011) (في شكل قروض مشاركة، وقروض موازية، وموارد أخرى تمت تعبئتها، وحصة الجهات الأخرى غير المؤسسة من التمويل المنظم، وارتباطات الجهات الأخرى (غير المؤسسة) في المبادرات، وارتباطات استثمارات الجهات الأخرى غير المؤسسة في الصناديق التي تديرها شركة إدارة الأصول).

شركة إدارة الأصول

يوجز الجدول التالي أنشطة الصناديق التي تديرها شركة إدارة الأصول في 30 يونيو/حزيران 2012 و 30 يونيو/حزيران 2011 (بملايين الدولارات ما لم يذكر خلاف ذلك):

صندوق إعادة رسمة البنوك في روسيا المجموع	صندوق الرسمة المعني بأفريقيا	الصندوق المعني بأفريقيا جنوب الصحراء وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	صندوق رسمة الديون الثانوية	صندوق رسمة سوق الأسهم	
4457	275	182	1000	1275	الأصول التي تديرها الشركة في 30 يونيو/حزيران 2012:
1325	125	—	200	775	من المؤسسة
3132	150	182	800	500	من مستثمرين آخرين
للسنة المنتهية في 30 يونيو/حزيران 2012:					
ارتباطات الصناديق إلى الشركات المستثمر فيها:					
116	—	—	48	32	من المؤسسة
437	—	8	190	215	من مستثمرين آخرين
مدفوعات المستثمرين إلى الصندوق:					
142	—	—	52	28	من المؤسسة
448	—	14	208	186	من مستثمرين آخرين
490	—	11	174	208	مدفوعات الصندوق
19	—	3	8	2	مدفوعات الصندوق (العدد)
صندوق إعادة رسمة البنوك في روسيا المجموع	صندوق الرسمة المعني بأفريقيا	الصندوق المعني بأفريقيا جنوب الصحراء وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	صندوق رسمة الديون الثانوية	صندوق رسمة سوق الأسهم	
4457	275	182	1000	1275	الأصول التي تديرها الشركة في 30 يونيو/حزيران 2011:
1200	—	—	200	775	من المؤسسة
2855	—	55	800	500	من مستثمرين آخرين
للسنة المنتهية في 30 يونيو/حزيران 2011:					
ارتباطات الصناديق إلى الشركات المستثمر فيها:					
227	—	—	21	38	من المؤسسة
450	—	4	85	252	من مستثمرين آخرين
مدفوعات المستثمرين إلى الصندوق:					
278	—	—	17	47	من المؤسسة
519	—	1	64	316	من مستثمرين آخرين
781	—	—	78	359	مدفوعات الصندوق
11	—	—	4	3	مدفوعات الصندوق (العدد)

الخدمات الاستشارية

بلغت حافطة الخدمات الاستشارية للمؤسسة في 30 يونيو/حزيران 2012 ما مجموعه 894 مليون دولار مقابل 822 مليون دولار في 30 يونيو/حزيران 2011. وفيما يلي تفاصيل حافطة الخدمات الاستشارية للمؤسسة في 30 يونيو/حزيران 2012 و 30 يونيو/حزيران 2011 حسب مجال الأعمال (بملايين الدولارات):

الحصول على التمويل	مُنَاخ الاستثمار	الشركات بين القطاعات العام والخاص	الشركات بين الاستشارية المستدامة
296	226	106	266
293	204	91	234

حافطة العمليات الجارية في 30 يونيو/حزيران 2012

حافطة العمليات الجارية في 30 يونيو/حزيران 2011